اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني

"الولاية السابعة"

1959

جمع، تعريب وتقديم الدكتور علي تابليت

THALA EDITIONS

Scanné avec CamScanner

اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني

"الولاية السابعة"

1959

جمع، تعريب وتقديم الدكتور علي تابليت

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الستين (60) لاندلاع الثورة التحريرية

ثالة
THALA EDITIONS

Scanné avec CamScanner

عنوان الكتاب : *اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني*

جمع، تعريب وتقديم : **الدكتور علي تابليت**

© حقوق النشر لهذه الطبعة محفوظة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2014.

الإيداع القانوني : 2013-3788

ردمك : 978-9931-348-86-3

Scanné avec CamScanner

تـــقـــديـــم

لهذا الكتاب قصة طويلة على القارئ معرفتها، لأن القارئ لا يعرف كيف وصل إليه هذا الكتاب، وأن الباحث يشقى كثيرا في الحصول على مثل هذه الوثائق، خاصة إذا كانت قديمة أو أن القانون لايسمح بالاطلاع عليها، من جهة و من جهة أخرى تكاليفها المالية والنفسية والترجمة إن كانت مرغوبة في ذلك، وهنا تبدأ القصة إذ قمت بأبحاث حول هذه الكراسات السبع لاتحادية جبهة التحرير الوطني في فرنسا في بداية الثمانينيات فلم أفلح في ذلك إلا في بداية التسعينيات ووجدتها في معهد العلوم السياسية بباريس، وفرحت لذلك، غير أن الفرحة لم تدم سوى دقائق، إذ رفضت إدارة المكتبة السماح لي بتصويرها بدعوى أنني لست طالبا في المعهد وكان إصراري لاحقا الحصول على ترخيص لنسخها خارج المعهد لأن أجهزة التصوير معطلة.

والكتاب يضم سبع كراسات في الأصل تختلف في عدد صفحاتها فهي على الشكل التالي:

وسيلة العمل: حرب استنزاف

عدد الهجمات المنسوبة لها: 56 عمل تخريبي و242 هجوم، منها 29 شرطي قتيل و121 ضد أهداف اقتصادية، وعسكرية أو سياسية.

منطقة العملية: حاضرة فرنسا

فترة النشاط: 1955-1962

التنظيم: صالح الونشي ثم محمد البجاوي

المسؤولان الرئيسيان: عمر بن داود وعلي هارون من 1957 إلى 1962.

عدد الأعضاء: في 1960 / 136345

الفرع السياسي: جبهة التحرير الوطني

التمويل: 6 مليارات فرنك قديم من اشتراكات 150.000 عضو في الفترة ما بين 55-1962.

مختصر لسيرة الاتحادية

من حيث التاريخ

1-1. ج ت و والجالية الجزائرية في فرنسا

2-1. تنظيم ج ت و في فرنسا

3-1. الحرْكة الجزائريون، بسكون حرف الراء، في الشرطة الفرنسية تحت عنوان: FPA

4-1. هجمات ج ت و ضد الشرطة الفرنسية

من حيث الوسائل والنتائج

Scanné avec CamScanner

عدد الصفحات	الكراس :
16	الكراس الأول
31	الكراس الثاني
17	الكراس الثالث
14	الكراس الرابع
20	الكراس الخامس
11	الكراس السادس
20	الكراس السابع
129 صفحة بالفرنسية في الأصل	المجموع

موضوع الكتاب باختصار

اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني: الولاية السابعة

شعارها: الثورة من الشعب وإلى الشعب

إديولوجيتها: الاستقلالية

أهدافها: استقلال الجزائر

تأسيسها: 1955

أنشأها: مراد طربوش بتكليف من محمد بوضياف

البلد الأصلي: الجزائر

Scanné avec CamScanner

الهياكل : 21

2-2. العدد

2-3. جمع الأموال

2-4. حرب ضد الحركة الوطنية الجزائرية بقياد مصالي الحاج

2-5. محاولات اغتيال الشرطة

إن اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، أو الولاية السابعة، كما يطلق عليها، هي تنظيم لجبهة التحرير الوطني فوق التراب الفرنسي أثناء حرب التحرير الجزائرية. وهي موجهة لتجنيد الجالية الجزائرية في فرنسا من أجل حرب الجزائر.

إذ أعلن عن تأسيسها في عام 1955 بمبادرة من محمد بوضياف وتنفيذ مراد طربوش، وكانت مهمتها الأساسية في البداية تخليص الجالية الجزائرية في فرنسا من نفوذ الحركة الوطنية الجزائرية، بقيادة مصالي الحاج، وقد وقعت حرب اقتتال بين الإخوة الأعداء المنتمين لجبهة التحرير الوطني والحركة الوطنية الجزائرية.

وقعت تصفية حسابات بين الفريقين مما أدى إلى قتل أكثر من 4000 شخص وجرح ما يفوق عن 12.000 جزائري. استطاعت جبهة التحرير الوطني القضاء على حركة مصالي في عام 1958 بقيادة عمر بن داود وعلي هارون، علما وأن هذه هي المرة الأولى في التاريخ أن حركة استقلال تهاجم وتحارب فوق أرض المستعمر.

استطاعت اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني أن تكسب الرأي العام، والمثقفين والأوساط السياسية الفرنسية، ولم تكتف بهذا فقط بل استعدت لفتح جبهة أخرى بواسطة المنظمة الخاصة O.S

Scanné avec CamScanner

من 25 أوت إلى 27 سبتمبر 1958م وقام مسؤولوها بتنفيذ 56 عملية تخريب في فرنسا و242 هجوم ضد 181 هدف اقتصادي وعسكري أو سياسي، وكانت هجمات سنتي 1960-1961 تختار موظفي الشرطة، والحركة الجزائريين التابعين لمحافظة الشرطة بباريس واستطاعت أن تدخل في شبكة الاستخبارات الفرنسية.

أعلنت الاتحادية سنة 1961 وقف هجماتها أثناء المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ثم استأنفت نشاطها لاحقا ضد الشرطة التي كان رد فعلها عنيفاً جدا ضد العمال وذلك في نهاية أوت.

وفي 17 أكتوبر من عام 1961 نظمت الاتحادية مظاهرات احتجاجية سلمية ضد حظر التجول على العمال الجزائريين في فرنسا من قبل محافظ شرطة باريس، موريس بابون– Maurice Papon وتضاربت المعلومات حول عدد الموتى في هذه المظاهرات بين 200-400 قتيل و12.000 من المتظاهرين المعتقلين، ويطلق على هذه المظاهرات، التي هزت العالم بأسره بسبب بشاعة التعامل معها ، بمعركة باريس.

من حيث التاريخ

جبهة التحرير الوطني والجالية الجزائرية في فرنسا

عرفت الجالية الجزائرية في فرنسا ازديادا كبيرا منذ بداية القرن العشرين، إذ كان عددها في عام 1910 يتكون من 5000 شخص، وفاق 85.000 في عام 1937.ثم 211.000 في 1954 و350.000 عام 1962. وكان الجزء الهام من 150.000 شخص موزعين على الشكل التالي، منهم 8.000 امرأة و29.000 طفل في 1961، هؤلاء يتمركزون في مقاطعة La Seine بالإضافة إلى 180.000 شخص في المحيط الباريسي، خاصة مقاطعة

Scanné avec CamScanner

seine-et-Oise وأغلبهم من الشباب المهاجر ومعظمهم متزوجون تاركين وراءهم أزواجهم في الجزائر، وأغلبهم أميون، ويعملون كطبقة شغيلة وأحيانا كعمال أجراء أو مؤهلين، ويعيشون بالخصوص في المناطق التالية: Nanterre, Aubervilliers, Argenteuil, Bezons أو أحياء جد متواضعة بباريس في: La Goutte d'Or, Ménilmontant, Saint-Merri, la Porte d'Italie.

تم إنشاء الحركة الوطنية المناهضة للاستعمار في نوفمبر 1954 من قبل قدماء المنظمة الخاصة، وطورت هذه الحركة من نشاطها ووجدت نفسها في مواجهة مع الحركة الوطنية الجزائرية بقيادة مصالي الحاج والمدعمة من فرنسا .

اشتد الاقتتال بين أتباع الحركتين والذي أدى إلى 10223 ضحية بين أول جانفي 1956 و23 جانفي 1962، منهم 3957 من الموتى.

تنظيم جبهة التحرير الوطني في فرنسا

في إطار حرب استعمار في الحاضرة الفرنسية، فإن خطة إدارة الاتحادية لفرنسا حددت في كلمة Mot d'ordre: *السلطة في فم البندقية*.

استطاعت الاتحادية أن تأخذ زمام الأمور من الحركة الوطنية وأعدت تنظيمات التدخل بإحكام، وكان من بين جملة تنظيماتها لجنة الصحافة والإعلام، وكذا لجنتي العدل والصحة وتحقيقات اجتماعية ولجان هامة في دعم ومساعدة المعتقلين.

عقدت الاتحادية اجتماعا لمسؤولي الولايات بفرنسا في نهاية جويلية 1958 ب Cologne، بألمانيا الاتحادية وقررت تأجيل بداية إعلان حربها في فرنسا لفترة قصيرة وذلك من أجل تحضير جيد في المستقبل. وكانت الهجمات الأولى لقرار الجبهة ليلة 25 أوت 1958، حيث بلغ

عدد ضحايا هذه الهجمات 24 قتيل و17 جريحا. وفي 27 أوت 1958، والأيام الموالية تصعيدا في الهجمات في كامل فرنسا، ومن حيث الأهداف المستهدفة كانت: La cartoucherie de Vincennes, وحظيرة مطار Bourget، ومصنع Villejuif، ومخازن النفط في Vitry, وGennevilliers وكذا في Aygalades قرب مرسيليا وغيرها كثيرة.

أعادت الجبهة تنظيمها بفرق صغيرة مشكلة من ثلاثة أو ستة أفراد، كما اعتمدت الجبهة على 450 فرد في منطقة باريس لتكوين فرقهم، كما أضيفت 8 كتائب مكونة من 31 شخصا لكل كتيبة المكونة للمنظمة الخاصة، ويتكون هذا التنظيم من القناصين وتقنيي المتفجرات، وهم مكلفون بهجمات صعبة والقضاء على الخونة، خاصة الشخصيات الجزائرية الموالية لفرنسا، واستطاعت الجبهة أن تشكل خلية من شرطة الجزائريين داخل الجهاز الفرنسي وان تدخل الحرْكة، بسكون الراء، ضمن الشرطة الفرنسية.

قرر الوزير الأول الفرنسي ميشال دوبري، في 30 نوفمبر 1959، إنشاء قوة شرطة إضافية، ويطلق عليها في الغالب اسم حرْكة باريس، بسكون الراء، Harkis de Paris، أي فرقة شبه عسكرية، تتشكل من المتطوعين الأهالي كنموذج للقوات الإضافية المستعملة في الجزائر، ويرأسها القبطان Raymond Montaner، لأن الحرْكة يعرفون تقاليد وأماكن تواجد إخوانهم من العمال الجزائريين، فهم، أي الحرْكة يشكلون قوة كبيرة المضادة لجبهة التحرير، فقد حاربت هذه القوات جبهة التحرير، واستطاعت أن تكون خلايا من تجار جزائريين كعملاء لهم واحتلوا الفنادق التي يقيمون فيها عمال جزائريون لمراقبة تحركاتهم واتصالاتهم.

Scanné avec CamScanner

أقامت الشرطة الفرنسية الفرقة الأولى ب 100 شخص تم توزيعهم في الدائرة الثالثة عشر لمراقبة أعضاء الاتحادية ، بعدها أقام محافظ الشرطة الفرقة الثانية في حي La Goutte d'Or التي هاجمتها مجموعتين مسلحتين للاتحادية في نفس اليوم الذي نصبت فيه ، 20 نوفمبر 1960، ثم في 4 ديسمبر، في الأماكن والمقاهي التابعة للشرطة الإضافية، الحرْكة، في الدائرة الثامنة عشر. أما الفرقة الثالثة فقد نصبت في Noisy لتراقب الأحياء القصديرية التي يقيم فيها العمال الجزائريون.

هجمات جبهة التحرير ضد الشرطة الفرنسية

انه منذ افتتاح جبهة التحرير لجبهة القتال الثانية في فرنسا عام 1958 لمهاجمة الشرطة والأهداف الاستراتيجية بسبب تمركز الشخصيات الحكومية، أصبحت باريس مركزا لنشاط الاتحادية على المستوى المحلي والدولي. وفي جانفي 1959، أعلن الجنرال ديغول عن سلم الشجعان والعفو عن المحكوم عليهم بالإعدام أو الأشغال الشاقة وتوقيف حكم الإعدام في جانفي 1961.

موتى وجرحى الشرطة الفرنسية

الموتى	1957	1958	1959	1960	جانفي/ أكتوبر 1961	المجموع السنوي
	0	12	4	9	22	47
الجرحى	3	22	10	29	76	140
المجموع السنوي	3	34	14	38	98	

Scanné avec CamScanner

فالموتى موزعون على الشكل التالي: 23 حراس السلم، 4 ضباط الشرطة القضائية، 14 عميل من الشرطة الإضافية، الحركة، و2 من مصالح لم يعلن عنها.

الوسائل والنتائج

الهياكل:

بعد التقسيم الذي وقع بعد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 في الجزائر إلى ست ولايات، استحدثت ولاية سابعة في التراب الفرنسي، وقد أعيد تنظيم هذه الولاية بشكل هرمي من جديد، فحدد عدد الولايات وحدودها عدة مرات وذلك حسب عدد المنخرطين والعمال المتواجدين في هذه الولايات، وعليه قسمت الولاية السابعة إلى أربع مناطق بقيادة جبهة التحرير الوطني، وهي كالتالي:

1- منطقة باريس وغربها Paris

2- منطقة الشمال وشرقها Longwy

3- منطقة الوسط Lyon

4- منطقة الجنوب الشرقي Marseille

وكان مقر الاتحادية في ألمانيا الاتحادية بمدينة Cologne منذ جوان 1959.

العدد:

أما من حيث العدد فقد أحصت الاتحادية أكثر من 8000 عضو عام 1956، ليزداد عددهم، بفضل التسيير الجيد ليصل سنة 1960 إلى 136 345 عضو، بما في ذلك أعضاء بلجيكا وSarre بألمانيا وعددهم 878.

Scanné avec CamScanner

الأموال التي تم جمعها:

من بين المهام المنوطة للاتحادية القيام بجمع الاشتراكات من العمال الجزائريين وإرسالها إلى جبهة وجيش التحرير الوطني لشراء الأسلحة والعتاد الحربي وتوزيعها على الولايات في داخل الجزائر، وقد قدر وزير العمل الفرنسي هذه الاشتراكات بمبلغ قدره 40 مليار فرنك قديم، أي 80 في المائة من مصادر الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عام 1961، حسب علي هارون.

قائمة الرسوم المفروضة علي :

عمال أو أجراء	2000 ف/شهريا
المرأة الجزائرية	500 ف/ شهريا
سائق سيارة أجرة	8000 ف/ شهريا
المومسة المسلمة أو الأوربية المساندة للثورة	5000 ف/ شهريا
التاجر الجزائري	10.000 ف/ شهريا

ناتج هذه الرسوم في السنوات:

:1958	2815 477 235
: 1959	5071 191 925
:1960	5968 201 321
1961 :	قرابة 6 مليارات لعدد المشتركين 150.000

والخلاصة أن الاتحادية جمعت ما بين جانفي 1955 ومارس 1962 قرابة 40 مليار فرنك قديم

حرب ضد الحركة الوطنية الجزائرية

ضحايا جزائريون بين جبهة التحرير الوطني وحركة مصالي الحاج بفرنسا، من أول جانفي 1956 إلى 31 ديسمبر 1961.

1956:	76 قتيل و500 جريح
1957:	817 قتيل و3088 جريح
1958:	902 قتيل و1641 جريح
1959:	687 قتيل و815 جريح
1960:	529 قتيل و982 جريح
المجموع:	3011 قتيل و7026 جريح

د. علي تابليت

الجزائر، في 3 جوان 2014

Scanné avec CamScanner

المـراجع:

1. علي تابليت، *في الذكرى 37 لمعركة 17 أكتوبر بباريس 1961: الصراع بين الذاكرة والتاريخ*، مجلة أول نوفمبر، وزارة المجاهدين، الجزائر، العدد 1998/160 : ص 23-29.

2. سعدي بزيان، دور الطبقة العاملة الجزائرية في المهجر في ثورة 1954: النضال السياسي لهذه الطبقة. منشورات ثالة، الجزائر، 2007.

3. Ali Haroun, *La 7e Wilaya*, Paris, Le Seuil, 1986

4. Jean –Paul Brunet, *Police contre FLN. Le drame d'Octobre 1961*, Flammarion, Paris, 1999, 2001.

5. Linda Amiri, *La répression policière en France vue par les Archives*, dans Mohammed Harbi et Benjamin Stora, *La guerre d'Algérie*, Robert Laffont, Paris, 2005.

6. Gilbert Meynier, *Histoire intérieure du FLN/1954-1962*, Fayard, Paris, 2002.

Scanné avec CamScanner

إلى الشعب الفرنسي

كراس رقم 1 : جانفي 1959

أصدرتها اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني

أيها الفرنسيون:

إن حرب الجزائر تدور منذ أكثر من أربع سنين. إن الشباب الفرنسي والشباب الجزائري. ضمانة مستقبلكم ومستقبلنا، يسقط كل يوم في المعارك، والسجون والمحتشدات ممتلئة منذ سنوات. النساء والأطفال والشيوخ لم يتم استثناؤهم من ذلك. المحاصيل الزراعية تتلف، الغابات تحرق، القرى أصبحت في كثير من الأحيان ركاما من الأنقاض، في فرنسا تجري مظاهرات لا تعد ولا تحصى، أعمال العنف والتعذيب تستهدف يوميا المهاجرين الجزائريين.

لا يوجد أي منفذ يلوح في الأفق، ولم يصمد أمام الأحداث أي حلّ من الحلول الكثيرة التي أعدت في باريس منذ سنين. لم تتمكن أية سياسة من السياسات المتبعة منذ أربع سنوات من إنهاء الحرب. وستعرف السياسة تعكف على إعدادها حكومة الجنرال ديغول عقب أحداث الأشهر الأخيرة نفس المصير. الحرب تتواصل، والسبب بسيط: الأغلبية الساحقة للشعب الفرنسي تقبل بمواصلتها.

من البديهي أن فرنسا قد ضلّت طريقها هنا. ها هو بلد الإعلان عن حقوق الإنسان يصر على انتهاج سياسة عنيفة. هل هذه السياسة سياسة واقعية ؟ بالتأكيد لا. كيف لفرنسيين وطنيين، مهتمين بمستقبل بلدهم وبدوره في العالم، ومدركين أيضا لواجب الاعتراف بوطنية الشعوب الأخرى، أن يرضوا باستمرار حرب لن تخفى عليهم معطياتها الحقيقية من الآن فصاعدا؟

أيها الفرنسيون، يا رجال ونساء فرنسا:

أخيرا، يجب أن تقرؤوا ما نكتب، وتستمعوا إلى ما نقول .يجب أن يصل إليكم صوتنا، غير مشوه، أوغريب،ليس عن بعد، بل عن كثب، وأن تتعرفوا على صوت أولئك الرجال الذين تلتقونهم في الشارع، أولئك الرجال الذين لهم مشاكلهم، ويعانون منها بشدة، والذين سيكافحون إلى آخر رمق، ومع ذلك يريدون أن يقيموا معكم علاقات سلمية موسومة بالكرامة والاحترام.

فبينما يبرهن كل واحد من هؤلاء الرجال يوميا، بالمجازفة بحياته، تقومون انتم بإرغام الجزائريين على أن يثبتوا شخصيتهم ضدّكم، وأن ينتزعوا منكم هذا الحق الذي تنكرونه عليهم بالقوة : أن يكونوا أنفسهم.

إن العالم بأسره يعلم حجم كفاحنا ،وإنجازات جيشنا، والوسائل المتوفرة لدينا ،و الحماس الثوري لشعبنا.

يبدو أنكم وحدكم من لا يزال يجهل ذلك، والذين من بينكم من لا يجهله، فإنهم يقومون دائما بازدرائه والانتقاص من قيمته.

إن البعض منكم يريدون أن يحملونا مسؤولية الأخطاء التي ما فتئتم ترتكبونها نحونا. نقولها بصراحة: حقا، أننا لم نقم ربما بفعل ما يجب فعله، بل فعلنا ما استعطنا فعله.

ربما بدا لكم كلامنا فظا -من فظاظة الحقائق التي تزعج سماعها- لكن كلام المجازر (ابتداء من ماي 1945)، وكلام الانتخابات المزورة والتوقيفات المكثفة، كلام التعذيب بجميع أشكاله وكلام والاغتصابات، كلام حملات التمشيط وقتل الأبرياء العزّل" وأخيرا كلام جنودكم المظلين- ألم تشعروا أنكم لا تتحملون مثل هذا النوع من الكلام، فهذا الكلام لا نستطيع تحمله، إنه لا يدع لنا فرصة لاستساغة الكلام المعسول والتحفظات الشفوية ؟ على أي حال، نحن نصرّ على مخاطبتكم، أو على الأقل،نحن لا نقول لكم سوى الحقيقة.

لكن الواقع يقول أنكم كنتم لا تنصتون ولا تريدون الاستماع. هل كانت وسائل الإعلام تنقصكم؟ ألم تدلوا بمعلومات رسمية اليوم وتقومون بتفنيدها يوم الغد أو الأسبوع الموالي؟ وبالرغم من هذا فبإمكانكم أن تتأكدوا بأننا لسنا على الصورة التي يصفنا بها قادتكم، وبأنه لم تكن لنا الأهداف التي كانوا ينسبونها إلينا، وبأن ميزان القوى لم يكن ذلك الذي يراد إقناعنا به، وبأنه في الأخير كنتم موضع استهزاء لما كان يطلب منكم تضحيات من أجل قضية كان دعاتها الرسميون يعرفون أنها قضية خاسرة منذ البداية.

كنتم تفضلون تجاهل ذلك. وبناءا عليه، فإن الدعاية الحكومية وجدت عندكم أذنا صاغية لقبول أسوأ أكاذيبها - مثلما هو الحال لسكوتها المشبوه. فقد بالغت الدعاية في استعمال الأسلوب أكثر من مرة.

فبينما كان مشاهد التلفزيون الأمريكي قد دخل الجبال الجزائرية، وتعرّف على جيش التحرير الوطني وهو يقوم بعملياته العسكرية. ووقف على تنظيمه ومصالحه الصحية والإعلامية، كان الفرنسي يعتبر جيش التحرير كعصابة من الفلاقة[1] قطاع الطرق الذين يذبحون شبان القارة الطيبين. هاهو يتعجب كثيرا لما يكتشف في السينما، ولبعض الثواني أثناء بث شريط الأنباء، بأن هؤلاء الفلاقة جنود يرتدون لباسا عسكريا، مسلحين، ومدربين، ومنضبطين مثل ما هو الشأن لكافة الجيوش، ومتمسكين بمثلهم الأعلى الوطني.

في الوقت الذي تظهر فيه الحركات المساندة للثورة الجزائرية في باندونغ وبكين والقاهرة وكذا في ليما، وفي الوقت الذي يعبر فيه المتطوعون عن استعدادهم للقدوم من أبعد المناطق في إفريقيا وآسيا للالتحاق بأكرا وهانوي من أجل دعم صفوف أولئك الذين يكافحون في الجزائر ضد الاستعمار، فإن الفرنسي يتعرّف خاصة بواسطة صحافته، على الطريقة التي ساندت بها إفريقيا الجنوبية العنصرية والرجعية الأطروحة الفرنسية في هذا المحفل الدولي أوذاك.

أيها الفرنسيون

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية موجودة اليوم. فلا يهم أن تضعها جرائدكم بين قوسين عند ذكرها، أو تذكرها إذاعتكم دون أن تصحبها بالعبارة الصبيانية "المزعومة"، لأن هذا لا يمنع من أنها أصبحت تتمتع قانونا بالاعتراف من قبل الملايين من الناس، وبعبارة أخرى من قبل ثلاثة أرباع من البشرية.

1. كلمة تطلقها فرنسا على المجاهدين المناهضين للاستدمار في الجزائر.

Scanné avec CamScanner

إن جبهة التحرير الوطني تقوم، في مدينتكم وفي حيكم، بنشر تحاليلها السياسية وتعرف بمواقفها، لكنكم لم تكونوا تولونها الاهتمام الذي يفرضه التفكير الحقيقي بالمستقبل. لكن كيف يمكنكم تقدير أحداث لا تعلمون إلا رواية عنها ؟ كيف يمكنكم التحديد الصحيح لموقفكم بالنسبة لهذه الثورة بينما تتجاهلون إراديا آراء الجزائريين، أولئك الذين انتقل جيشكم، أولادكم وإخوانكم، لمحاربتهم في بلادهم.

إن وضع هذه النشرة الوثائقية، يعبر عن محاولتنا إطلاع الفرنسيين، باستمرار وكلما سمحة الفرصة، على تصريحات الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبمواقفها السياسية وقراراتها.

إن الإذاعات الأجنبية وحتى إذاعات حلفائكم، تتكلم من حولكم: إنكم لا تستمعون إليها؛ صحافة بلدان صديقة لكم، تبدي رأيها في سياسة حكومتكم: إنكم لا تقرؤونها، ينشر جيش التحرير الوطني كذلك بياناته حول سير العمليات العسكرية ولا تصل إليكم.

إذا إن هذه النشرة تريد إعلامكم أينما عن آراء أصدقائكم وحتى أعدائكم -ولنقلها بصراحة- أعدائكم اليوم.

ربما سنصل بهذا العمل إلى إبراز هذا الأمر البسيط وهو أنه لدينا عدو مشترك خلافا للاعتقاد السائد: الإمبريالية، المستغلة للشعبين الفرنسي والجزائري.

وبتجنبنا المهاترات العقيمة نأمل، بفضل جدية الوثائق المقدمة، أن نمكّن قراءنا من التعرف على حقيقة النزاع الذي يرهن مستقبلهم، مستقبل بلد لن يسترجع إحترام العالم إلا إذا أنهى الحقبة الاستعمارية وذلك بالاعتراف بالحق في الحرية بالنسبة للشعوب الأخرى.

اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني

رأينا من الضروري تخصيص هذا العدد الأول

للنصوص الرئيسية (تصريحات ونداءات، بلاغات....) التي تنشرها اتحادية فرنسا لجبهة التحير الوطني منذ 13 ماي 1958م. أي في فترة خصبة بالأحداث المهمة.

Scanné avec CamScanner

جبهة التحرير الوطني أمام انقلاب 13 ماي

بعد دراسة الوضعية التي ترتبت عن التشكيل ما يسمى ب"لجنة الخلاص العام" في الجزائر والانعكاسات التي يمكن أن تترتب عن ذلك، فإن اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني (ج ت و) :

- تذكر بأنها لم تتوقف أبدا عن الإشارة إلى الفرص التي تتيحها الحرب الوحشية الدائرة ضد شعبنا البطل للأوساط الاستعمارية لإقامة نظام
في فرنسا يحظر الحريات الديمقراطية ويهدد السلام العالمي.

- تؤكد من جديد أن رفض المنظمات السياسية والنقابية للطبقة العمالية تقديم الدعم لتحقيق استقلال بلدنا،خدمة لمصلحة أولئك الذين تمثلهم، يضع هذه التنظيمات في موقف دفاعي.

- تعبّر عن قناعتها العميقة بأن المهاجرين الجزائريين لا يمكنهم التنكر للحماس الثوري الذي يحدوهم وبقاؤهم سلبيين أمام أحداث تعرض للخطر وجودهم.

- تعتبر أن تواجد 400.000 جزائري فوق تراب البلد الذي يضطهدهم يلزمهم الإلتفاف إراديا حول أولئك الذين هم مستعدون لإبراز إرادتهم على العمل لوضع حد لحرب الجزائر و بالاعتراف باستقلالها

- تؤكد أن الوضعية الحالية تبين ضرورة الاتصال بين الحركة الفرنسية المناهضة للاستعمار والهجرة الجزائرية من أجل التعجيل بحل مشكل مشترك بينهما.

إن اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني، وهي تضطلع بمسؤولياتها أمام التاريخ وأمام الشعوب، تعلن عن استعدادها لإجراء الاتصالات الضرورية من أجل دراسة جدية لإيجاد طرق للنشاط المشترك.

باريس، في 17 ماي 1958م

مواجهة الأزمة السياسية الفرنسية

إن كل يوم يمر يؤكد لنا بأنه إذا كان "انقلاب الجزائر" لـ 13 ماي 1958 قد أحيا من جديد التناقضات الداخلية للسياسة الفرنسية. والواقع أنه، بالنسبة لحرب الجزائر، يبقى أنصار ماسو وأنصار بفملان متفقين على مواصلتها وتكثيفها. إن شعار "الجزائر فرنسية"، في باريس كما في الجزائر، يسيطر ويطبع كل الخصومات الأخرى. "فالمنافقون" و"دعاة الشرعية" يتنافسون في التعبير عن إرادتهم في سحق "الفلاقة"، وذلك من أجل الفوز بموافقة الرأي العام لبلدهم لهم. فهذه المزايدات ليس من أجل وضع حد للنزاع الفرنسي الجزائري، بالاعتراف باستقلال الجزائر، ولكن من أجل إيجاد أكثر أنجع الوسائل لمنع انتصار الثورة الجزائرية. إن المثال الواضح و الذي يدع مجالا للشك في هذا الصدد هو طابع المجاملة الذي تتبناه الإذاعة" التي تدعو للشرعية" والصحافة المأجورة في نشر الأكذوبة المفضوحة المتمثلة في "انخراط المسلمين" في السياسة التي يمارسها جلادوهم. كما أنه واضح أيضا "الاهتمام والتفهم" اللّذين تبديهما حكومة باريس نحو جلادي مواطنينا. فلا جدوى من البحث عن مجرد تنديد بالنظام الاستعماري في تصريحات هذه الحكومة فما بالك بوجود إدانة للجيش أو للمتطرفين عندما يتعلق الأمر بالأذى الذي يلحقونه بالجزائريين.

وعلى العكس من ذلك، فإن التصويت على منح السلطات الخاصة بالجزائر، الذي جرى في قصر بوربون و وبتأييد من الشيوعيين، وبالرغم من تكليف الجنرال سالون -الذي استعان بـديغول- بتطبيق هذه الأحكام الخاصة، فان هذا يبين توجه سياسة فرنسا الثابت والاستعماري.

فالاتفاق إذا تم بين الجزائر وباريس، بين "أصحاب الشرعية االجمهورية" وبين الطامحين إلى الديكتاتورية العسكرية. وغير ذلك فهو مجرد خداع، ولغو، وسوء تفاهم عائلي وخلاف بسيط. إن هذا التمثيل المضحك لا يخدع أي ملاحظ فطن وخاصة الجزائريين الذين لا يمكن أن تلهيهم مثل هذه الألاعيب، والذين هم عازمون أكثر من أي وقت مضى على استرجاع استقلالهم.

إن التجربة الطويلة والقاسية التي عرفناها عن "الديمقراطية الفرنسية" في سلوكها العريق نحو المستعمرين تدفعنا للتحلي باليقظة الدائمة. لذا نوصي مواطنينا دائما بالسهر على إحباط مناورات العدو والتصدي إلى جميع الاحتمالات.

فمهما فعل أعداء شعبنا،فأن الجمهورية الجزائرية المستقلة الديمقراطية الاجتماعية سترى النور عما قريب.

باريس، في 25 ماي 1958.

إلى الفرنسيين المناهضين للاستعمار

لقد اهتز كيان فرنسا بعمق بسبب الحرب الثورية والتحريرية التي يخوضها شعبنا.

إن الأحداث التي شهدها شهر ماي تبين بوضوح بأن الحرب الاستعمارية توجد في مأزق تام. ولا تفكر الحكومة الفرنسية الحالية،كما فعلت سابقاتها، إلا في الحرب الشاملة كمنفذ وحيد وفي زيادة الجهد العسكري الذي سيعمق الأزمة الداخلية الفرنسية أكثر.

لقد سمح التواطؤ الذي يعرف به بعض قادة اليسار الفرنسي، وسلبية الآخرين، وعدم اكتراث الشعب الفرنسي عامة،استمرار الحرب الجائرة منذ أربع سنوات .

إن الذين كانوا يظهرون في مذهبهم ومبادئهم معاداتهم للاستعمار تنكروا لذلك وعملوا في الواقع وفق الإرادة العميقة للأوساط الرجعية.

إذا كانت خدعة الاندماج والمساواة تريد استمالة الرأي العام العالمي بشكلها المنادي بالمساواة الديمقراطية، فإنها في الواقع مجرد محاولة تهدف إلى إبقاء شعبنا تحت استعمار جديد.

فمن وراء هذا العرض البهلواني للمظاهرات المنظمة، والتصريحات الجاهزة، والاستعراضات التي يقوم بها أكبر جيش استعماري يرسل إلى إفريقيا لأول مرة، توجد هناك حقيقة وهي أن التراب الجزائري يزحزح أقدام الاستعماريين ومرتزقتهم.

إن سياسة الجمود التي يعبر عنها التعبير المكتشف حديثا "فرنسي كامل العضوية" يتعمد إنكار عزيمتنا الصلبة كجزائريين في العيش في بلد لا يمكن أن يكون إلا جزائر حرة ومستقلة.

Scanné avec CamScanner

إن الدولة الاستعمارية في طريق التصفية بفضل كفاحنا العنيد والبطولي. لذلك حول ديغول جميع السلطات إلى الجيش الفرنسي ولم يبق في الجزائر الآن إلا جيش احتلال في مواجهة شعب يكافح من أجل استقلاله، وفي هذا السياق من الحرب لا يمكن أن تكون الانتخابات التي تحضرها حكومة ديغول إلا مهزلة.

يبدو أن تطورا هاما يحدث في فرنسا الآن. فكثيرون هم الذين أدركوا أنه لولا الضغط القوي لجيش التحرير الوطني على الجيش الاستعماري لما فوت هذا الأخير، أثناء الأحداث الأخيرة، فرصة القيام بانقلاب دموي في فرنسا.

إن اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني تذكّر هؤلاء بأن الكفاح من أجل المحافظة على حرياتهم في فرنسا يجب أن يرتبط بالضرورة بكفاحهم من أجل الاستقلال الجزائري، ووجود جزائر مستقلة هو أحسن ضمان لحرية الشعب الفرنسي.

أما الشعب الجزائري، فإنه لا يعتمد سوى على نفسه أولا، وسيواصل كفاحه حتى استرجاع استقلاله الوطني. وقد عززت التجربة التي مر بها هذه السنوات الأخيرة قناعته بأن الحرية ينالها من يكافح ويضحّي عند الضرورة من أجلها.

باريس، في 30 جوان 1958م.

تصريح حول النشاط المنظم من 24 إلى 25 أوت فوق التراب الفرنسي

في هذه الليلة التاريخية من يوم 25 أوت 1958م، تم انجاز خطوة جديدة على طريق الكفاح من أجل الاستقلال.

إن الهجرة الجزائرية في فرنسا تحيي بإكبار وخشوع ذكرى الـ 600.000 جزائري وجزائرية الذين سقطوا ضحية الحرب الاستعمارية الوحشية.

إن الهجرة الجزائرية في فرنسا تحيي المقاتلين الأشاوس لجيش التحرير الوطني ومناضلي جبهة التحرير الوطني الذين يمثلون أحسن تعبير للإرادة الشعبية.

إن الهجرة الجزائرية في فرنسا تنحني بخشوع أمام تضحية فدائيي 25 أوت وتضحية الذين سقطوا في فرنسا أثناء القيام بمهمتهم الوطنية منذ أول نوفمبر 1954م.

برهن الشعب الجزائري للعالم،طيلة أربع سنوات عن أفظع الحروب الاستعمارية، عن عزمه الصلبفي العيش حرا. وفي المقابل، لم تعمل كل الحكومات الفرنسية، من منديس فرانس إلى ديغول، سوى الدوس على إرادته في الاستقلال.

لم تكن فرنسا تريد سوى إخضاع الشعب الجزائري لنظام القوة الوحيد وذلك بالغازات المكثفة والعمياء، وبقتل أسرى الحرب والرهائن، وبالاغتيالات المقنعة في صور انتحارات، بالمجاعة المنظمة في "مناطق العزل" وبالسجن المكثف في المحتشدات.

Scanné avec CamScanner

لقد حرم منع أي شكل من أشكال التنظيم الجزائريين من كل وسيلة شرعية للتعبير، هكذا أدى حل الودادية العامة للعمال الجزائريين من قبل حكومة ديغول في 20 أوت 1958 والتي تسعى إلى خنق صوت الناطق الرسمي الأخير للحركة النقابية الجزائرية.

وبسبب الحرب الشاملة في الجزائر والقمع في فرنسا، لم تترك الحكومات الفرنسية للجزائريين من وسيلة إلا العمل المباشر للتعبير عن قناعتهم الوطنية.

إن التعنت الذي أبدته الحكومات الفرنسية المتتالية في سياستها جعلها تتجاهل عمدا إرادة الشعب الجزائري الراسخة في العيش حرا في جزائر مستقلة.

فبينما يخاطر الملايين من الجزائريون بحياتهم يوميا لكي يعيشوا كمواطنين جزائريين، تقوم حكومة ديغول، باسم الوصف المضلل لـ "فرنسيين كاملي العضوية"، بإبقائهم تحت نير التبعية.

ولذلك، فإن جبهة التحرير الوطني، الواعية بمسؤولياتها أمام الشعب وأمام التاريخ، وبعد تقييم المخاطر والتفكير في جميع العواقب التي ستنجر عن أعمالها، قررت تحطيم قدرات العدو الحربية حيثما وجدت وخاصة احتياطاته من الوقود.

إن العملية التي تم القيام بها ليلة 24 إلى 25 أوت فوق التراب الفرنسي لا تشكل "عملية إرهابية غير مجدية وعقيمة" ولا "تصرفا يائسا". إنها تستجيب لهدف دقيق: حرمان الجيش الفرنسي من الوقود الذي بفضله تزرع آلاته الموت في بلادنا منذ أربع سنوات. والمراد من هذه العملية هو إظهار عزمنا على جعل البترول، المستخرج من باطن الأرض الجزائرية، لا يخدم أبدا مصالح أعداء شعبنا.

إن جبهة التحرير الوطني، وواعيا منها أيضا بمسؤولياتها أمام الرأي العام العالمي، وعلى عكس الجيش الفرنسي الذي يقنبل مناطق كاملة في الجزائر ويقتل السكان العزل، تريد التأكيد رسميا أنه من الآن فصاعدا لن تستهدف المدنيين عمدا، وذلك بالرغم من مسؤولية أغلبية الشعب الفرنسي، الذي يشارك بموقفه السلبي في مواصلة الحرب الوحشية على الجزائر.

تؤكد الهجرة الجزائرية في فرنسا من جديد تقديرها للفرنسيين والفرنسيات الذين يرمون في السجون أو يهانون من قبل الجرائد والإذاعات الاستعمارية و ذلك لأنهم تفهموا المثل العليا للحرية التي تنادي بها جبهة التحرير الوطني.

إن الجالية الجزائرية في فرنسا، المعبرة عن شعور الشعب الجزائري، مقتنعة بأن هؤلاء الفرنسيين والفرنسيات العاديين سيكونون غدا المدافعين الحقيقيين عن القيم الفرنسية لدى الجزائر الحرة، وذلك على عكس ديغول وعقدائه، وسوستال، وغي مولي وأذنابه من الاشتراكيين الاستعماريين.

إن جبهة التحرير الوطني، وهي واثقة من قوتها وتنظيمها الذي لا يقهر، لم تر من الضروري الرد على الدعاية المغرضة للمكاتب البسيكولوجية الفرنسية التي تتحدث عن "انضمام المقاتلين الجزائريين المكثف لصفوف الجيش الفرنسي" و"ومعجزة التآخي بين الجيش الفرنسي والسكان" أو "قطع رأس جبهة التحرير الوطني في فرنسا وخاصة في الولاية 3". إن العملية التي تم القيام بها في 25 أوت تعد أفصح تكذيب، ورد مسبق قبل استفتاء ديغول.

ليعلم الجنرال ديغول والشعب الفرنسي علم اليقين بأن كل جزائري مصمم على انتزاع استقلاله مهما كانت التضحيات التي يدفعها ورغم احتمال عدم تفهم الذين خدعتهم الدعاية الفرنسية.

ليعلم الشعب الفرنسي وقادته علم اليقين بأن كل جزائري. حيثما وجد، لا يمكن أن يكون له إلا سلوك واحد: سلوك المقاتل من أجل الاستقلال الوطني.

باريس. في 25 أوت 1958م.

Scanné avec CamScanner

تصريح اتحادية فرنسا حول استفتاء 28 سبتمبر

بعد التنديد بالظروف التي يتم فيها تحضير الاقتراع، والتسجيل في القوائم الانتخابية، والضغوطات الممارسة على الشعب الجزائري من قبل الجيش الفرنسي، واستحالة القيام بحملة إنتخابية بالنسبة لأي معارض محتمل ولو كان أوربياً، وبعدما بيّن بأن هذه المهزلة تندرج في إطار تقاليد الانتخابات على "الطريقة الجزائرية"، يواصل التصريح:

"وفي مواجهة عملية النصب السياسي هذه،فإن جبهة التحرير الوطني تعلن مسبقا أنها تعتبر نتائج هذا الاقتراع الذي جرى في الجزائر باطلة ولاغية. ولا يمكن أن تكون هذه النتائج بأي حال من الأحوال تعبير عن الشعور الحقيقي للشعب الجزائري".

"إن جبهة التحرير الوطني تعتبر أن عملية "الاستفتاء" خرق صارخ للقرار الأخير للجمعية العامة للأمم المتحدة التي أوصت بمفاوضات بين الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني. إن هذه العملية تشكل تحديا للرأي العام للشعوب الآفرو-آسيوية، وللدول الإفريقية وللشعوب المغاربية التي طالبت في ندوات القاهرة،و أكرا وطنجة، باعتراف فرنسا باستقلال الجزائر."

"إن جبهة التحرير الوطني تعلن:

- أن الجزائريين لا يكافحون من أجل أن تمنح لهم جنسية أخرى غير جنسيتهم، أو من أجل أن يعترف لهم "بامتياز" انتخاب مؤسسات البلد الذي يحاربهم؛

- إن إرادة الشعب الجزائري الذي يكافح بالسلاح منذ ما يقرب عن أربع سنوات هي العيش حرا و مستقلا فوق ترابه الوطني".

Scanné avec CamScanner

"تندد جبهة التحرير الوطني بالاستفتاء المنظم في الجزائر و تعتبره عملية تهدف إلى:

- مغالطة الرأي العام الدولي؛

-توهم الناس بأنه عندما ينتخب الجزائريون فذلك يدل على انهم يؤكدون بتصويتهم أطروحة "الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا"؛

-منافسة المعارضة في فرنسا بحشو صناديق الاقتراع في الجزائر؛

-نظرا لكون الإستشارة التي جرت يوم 28 سبتمبر حول الدستور الفرنسي الجديد لا تهم إلا الفرنسيين؛

-نظرا لكون هذه الاستشارة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تعني الجزائريين الذين اختاروا منذ أمد طويل: التحرير الوطني من أجل إقامة جمهورية ديمقراطية واجتماعية في الجزائر؛

-نظرا لكون الشعب الجزائري يملك الحق ككل الشعوب في اختيار مؤسساته بنفسه بواسطة اقتراع حر وديمقراطي، بدون ضغط أجنبي وفي إطار مؤسساته الخاصة".

فإن جبهة التحرير الوطني، المعارضة بصفة قطعية لكل اقتراع مهما كانت طبيعته، والذي يجري تحت سلطة القانون الفرنسي، تدين استفتاء 28 سبتمبر وتدعو كل الجزائريين المقيمين في الجزائر وفوق التراب الفرنسي إلى مقاطعته.

باريس، في 20 سبتمبر 1958م.

نداء إلى الشعب الفرنسي

"إن جبهة التحرير الوطني تريد أن تؤكد بأن المدنيين لن يتم استهدافهم عمدا مستقبلا، بالرغم من المسؤولية شبه الكاملة للشعب الفرنسي، المشارك بموقفه السبي في استمرار الحرب الوحشية للجزائر."

يبدو أن هدا التصريح الذي صدر بتاريخ 25 أوت 1958م لم يسمع و لم يؤخذ بعين الاعتبار. وهكذا، فإن الأحداث الكثيرة التي وقعت فوق التراب الفرنسي بين مدنيين فرنسيين ومهاجرين جزائريين تكشف إرادة واضحة لإفشال عمل جبهة التحرير الوطني الرامي إلى عدم استهداف المدنيين.

مد الكثير من الفرنسيين يد المساعدة إلى أعوان القمع وقاموا عدة مرات بتعديب جماعي لجزائريين. وهكذا وقعت اعتداءات ضد العمال الجزائريين بتاريخ 15 سبتمبر بفورباك، وساربورغ وآمنسن فيل، بإيعاز من عناصر اليمين المتطرف وجنود من الجيش الاستعماري، ووقع نفس الشيء بعد العملية الموجهة ضد الاستعماري المتطرف سوستيل.

وبمراقبة من قبل مجرم الحرب هذا، يبذل الإعلام العنصري قصارى جهده حتى تتحول العلاقات بين الفرنسيين والجزائريين إلى علاقة كراهية ومجابهات دموية. منذ تاريخ 25 أوت، أطلقت الصحافة الفرنسية حملة تهدف إلى إحلال الخوف وإلى إثارة الرأي العام ضد المهاجرين الجزائريين بنسب الأعمال الكاذبة و الشنيعة إلى جبهة التحرير الوطني. وهاهي بعض الأمثلة عن ذلك:

- الخميس 28 أوت: تم التشويش على بالمير (قرب روايان)، إنها جبهة التحرير الوطني مثلما عنونت الصحافة، يكتشف الدرك يوم 30 أوت أن المتسببين في ذلك إذاعيون هواة.

Scanné avec CamScanner

- الخميس 28 أوت: حريق في معمل "كو-سرفيس"[1] بسان بيير بيراي[2]، الصحافة تكتب: إنها جبهة التحرير الوطني. الدرك يوقف مرتكب الحريق و هو عامل سابق في مونتجاري[3].

- الاثنين 1 سبتمبر: الجرائد تعنون: خط السكة الحديدية تولوز-مونتوبان- بوردو تم تخربه من قبل جبهة التحرير الوطني. التحقيق يكشف أن الشاهد كلود ميروبواكس[4]. مصاب باختلال عقلي وكذاب مكره يسجل أي تخريب للسكة.

- 12 سبتمبر: تم العثور على جهاز للتخريب مغلف في جريدة تابعة لجبهة التحرير الوطني على خط ليون-جينيف. بدون تعليق.

إن الهدف المنشود واضح: نشر الفكرة الداعية بأن جبهة التحرير الوطني تنظم اعتداءات دون تمييز. إذا ارتكبت اليوم أعمال منافية صراحة لأهداف جبهة التحرير الوطني، فلا نتردد في إدانتها لكونها من صنيع مستفزين يخدمون مصالح الشرطة وضلع مستوطنين الجزائر.

إن اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني تتبرأ من أية مسؤولية بالنسبة لهذه الأعمال وتذكّر بأنها اضطلعت دائما وبشجاعة بمسؤولية الأعمال التي قامت بها فعلا.

تدعو اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني الفرنسيين المتبصرين إلى السعي لدى مواطنيهم الذين غالطتهم دعاية سوستال من أجل إحباط المناورة الاستعمارية التي من شأنها إقامة هوة من البغض والدم بين الهجرة الجزائرية والجماهير الواسعة من السكان الفرنسيين.

باريس، في 22 سبتمبر 1958م.

1.CO-Service.
2. St pierre du Perray.
3.Guy Mont Jarret.
4.Claude Mirepoix.

1 نوفمبر 1958

بداية السنة الخامسة من الكفاح المسلح للشعب الجزائري من أجل تحرره.

إن هذا النداء، الموجه للهجرة الجزائرية، وبعد عرض الأشواط المختلفة التي تم قطعها منذ الفاتح من نوفمبر 1954م، يعلن:

إن ثورتنا يتابعها باحترام وتعاطف ثلثي البشرية، ويتفهم مقاصدها جميع شعوب العالم. لذا يجب أن تبقى طرق عملنا في فرنسا في المستوى الأخلاقي الذي رسمناه لها منذ البداية. سيوجه كفاحنا أساسا ضد القدرات الاقتصادية والعسكرية وكذا الجهاز القمعي للعدو، سوف لن يستهدف الشعب الفرنسي عمدا. سنسهر على عدم تعريض السكان المدنيين للخطر بتوجيه ضرباتنا القاسية وهجوماتنا الجريئة ضد العدو. تلك هي الطريقة التي وضحتها لنا لجنة التنسيق والتنفيذ[1] في بيان صدر مؤخرا: "إلى المجاهدين التابعين لرجال الكوماندوس وإلى كل الوطنيين أعضاء الجالية الجزائرية في فرنسا، إن لجنة التنسيق والتنفيذ تحيي فيهم الأبناء البررة للجزائر الأبية. فشجاعتهم تثير الإعجاب ودمهم الاحترام. إلى كل هؤلاء الأبطال، تقول لجنة التنسيق والتنفيذ: قاتلوا العدو بعنف وجنّبوا العزل. بينوا للعالم بأن قضيتنا عادلة وأنها ستنتصر وأنكم تعرفون كيف تموتون مع احترام النساء والأطفال. هذا الثمن الأعلى هو ضمان انتصارنا".

فبقدر استمراركم في التحلي بالكرامة واليقظة، بقدر ما تتقلص حظوظ الاستفزازات البوليسية في المساس بكم.

---

1. لجنة التنسيق والتنفيذ: قيادة الثورة الجزائرية.

إن التنظيم والانضباط في صفوف جبهة التحرير الوطني ضروريان أكثر من أي وقت مضى من أجل تتويج العمل الجاري بالانتصار. ستواصل ثورتنا مسيرتها الحتمية في السنة الخامسة من الكفاح، بنفس الصرامة نحو الهدف الذي سقط من أجله الكثير من بيننا: الاستقلال الوطني.

باريس، في أول نوفمبر 1958م

من التعذيب البوليسي إلى توقيف القساوسة الفرنسيين في باريس وليون

تم توقيف قساوسة فرنسيين في باريس وليون بسبب مدهم يد المساعدة لوطنيين جزائريين مغتربين في فرنسا، وذلك وفاء لمثلهم وتعاليم دينهم.

كان الاشتراكي الاستعماري لاكوست قد اكتفى بطرد البعض منهم، خاصة قساوسة من سوق أهراس كانت لهم الشجاعة لإعانة جزائريين ضحايا حرب إعادة الغزو الاستعماري.

أما حكومة ديغول، فإنها أكثر صرامة: المقاضاة والسجن "لعملاء الفلاقة".

يفتري اليوم الإعلام المراقب من قبل مجرم الحرب سوستال على رجال عرفوا كيف يكسبون تقدير ومودة الجزائريين الذين تم اضطهاد جلهم ببشاعة. إذا كان الجزائريون لا يشعرون الكراهية ضد كل ما هو فرنسي، ويفرقون بين الفرنسيين والاستعماريين، فإن ذلك يعود إلى جهدهم الخاص في التفتح نحو كل الأسر الروحية الفرنسية وأيضا إلى اللقاء والحوار مع فرنسيين يدركون معنى الكرامة الإنسانية واحترام القضية العادلة لحرية الشعوب. إن القساوسة الموقوفون هم من هؤلاء، وبالتأكيد من أحسنهم.

إن المسرحية السياسية المضحكةالتي خصت هذه التوقيفات لا يقصد منها سوى هدف واضح جدا: إرباك الأوساط المسيحية وقطع صلات المودة والتفاهم الموجودة بينهم وبين الجزائريين وذلك من أجل عزل جاليتنا المغتربة في فرنسا.

وقد رافقت هذه المناورة السياسية عملية بوليسية الغاية منها إخفاء تعميم التعذيب الممارس ضد الوطنيين الجزائريين المقيمين بفرنسا.

Scanné avec CamScanner

فقد تم تبليغنا بعدة حالات تعذيب في جميع أنحاء فرنسا. هكذا، ومن بين الكثير من الحالات، نشير إلى القضايا التي تخص تليجي بستراسبورغ، رزقي حسين وكرامة محمد بأرجنتاي، وبوتان بليون. في هذه المدينة بالذات، يعمل مرتكبو الإساءات بتواطئ مع السلطات العليا كما أوضحه القمع العنيف الذي يمارس بسجن سان بول، حيث أصيب مئات الجزائريين بجروح خطيرة من فرقة الأمن الجمهوري[1]، التي دخلت حتى المؤسسة العقابية.

في الحقيقة لقد سمحت قضية الإخوة سمُود ورفقائهم والذين أثبتت الخبرة القضائية تعذيبهم، لبعض الأوساط المسيحية من ليون بالتنديد من الممارسات اليومية للسلطات البوليسية والإدارية لليون.

إن عملية الهجوم المضاد التي أطلقته الشرطة ضد القساوسة تهدف إلى منع أو إبعاد هؤلاء الفرنسيين النزهاء ممن كانوا يريدون التنديد بهذه التصرفات الشنيعة.

هكذا يُفترى على رجال جديرين بالاحترام بسبب تعاطفهم مع حركة تضامنية بين جزائريين.

من المعلوم أن الجزائريين كثيرو التضامن مع إخوانهم المعتقلين وجميع مواطنيهم بدون مساندة. إن الأمة الجزائرية المكافحة أسرة كبيرة تستعيد تقاليدها المجيدة من خلال التجربة القاسية والحماسية التي تمر بها من ضيافة، وتضامن، وأخوة المقاتلين.

---

1. ما يسمى: CRS Compagnies républicaines de sécurité.

يمكن كتاب سوستيل السوقيين وحدهم الكلام عن "مكافأة الإرهابيين". فمن كثرة ما باعوا شرفهم وعرضهم، أ صبحوا يعتقدون أن كل شيء يمكن بيعه وشراؤه.

وفي ظل حكم ديغول "رجل الشرف"، يعذب الجزائريون في فرنسا، بوقف القساوسة لأنهم أعانوا وطنيين مضطهدين، ويستخف بالأحاسيس بأنبل الأعمال التي يقوم بها المناضلون الجزائريون.

لن يتجرأ بعد كل ما وقع مالرو، الأب الروحي للنظام، على الإدلاء بتصريحات وقحة حول توقيف التعذيب.

تلكم هي الحقيقة، ولن تحول أية مناورة سياسية بوليسية دون ظهورها أمام الرجال ذوي النية الحسنة.

باريس، 5 نوفمبر 1958م

Scanné avec CamScanner

جبهة التحرير الوطني تدين صراحة الانتخابات التشريعية لـ 28، 29 و30 نوفمبر في الجزائر

بعد مهزلة "التآخي" وبعد عملية النصب والاحتيال المتمثلة في الاستفتاء، تقوم الحكومة الفرنسية بتنظيم "انتخابات" تشريعية في الجزائر.

وأمام انهيار هياكل الدولة الاستعمارية، استقالة المنتخبين واختفاء المجلس المفبركة، ستحاول حكومة ديغول أن تضفي ثوب الشرعية على الاحتلال والإدارة العسكرية الفرنسية .

وبهذه الصفة، يحيي ديغول في الواقع السياسة الاستعمارية القديمة لسابقه :

- إنه ينفي مثلهم وجود الثورة الجزائرية وينكر الصفة التمثيلية لقادتها.

- إنه يضحي بالحقيقة في سبيل خرافة "الجزائر فرنسية".
- إنه يلجأ مثلهم إلى الباوودية[1].

إن الحكومة الفرنسية وممثليها العسكريين في الجزائر يستعينون مرة أخرى بالدمى.

يتسلم الممثلون المسلمون في لجان الإنقاذ العام تعيينا آخر. إذ بفضل الرشاشات الفرنسية سيصبح، سيد قارة وروبير عبد السلام وأمثالهم "منتخبين" غدا. لكن لا أحد ينخدع بصفتهم التمثيلية، وحتى الحكومة الفرنسية القلقة والحائرة أمام غياب ترشيحات جزائرية غير ترشيحات بني ويوي[2]، وهذا دليل، إن اقتضى الأمر، على أن هذا الاستفتاء والنسبة الكبيرة للمصوتين ب"نعم" لم يكن في الواقع سوى مجرد تمثيلية هزلية.

---

1. نسبة الى باودي : رئيس دولة فيتنام 1949-1955 كان عميلا لفرنسا.
2. كلمة تدل على التبعية العمياء في كل شيء ودون اعتراض.

وفيما يتعلق بالظروف التي يجري فيها الاقتراع، فإن تصريحات السيدين مون لوبن-اسبرابر وصافاري اللذين عدلا عن الترشح [1] أحسن جواب عن ذلك.

وهكذا، وبهدف الحصول على الوضع الخاص الذي تمنحه كل الأمم المتحضرة للمعتقلين الذين تشكل قناعتهم السياسية سبب اتهامهم أو إدانتهم وحدها، قد لجأ وزراء الدولة الجزائريون ومسؤولو جبهة التحرير الوطني إلى آخر وسيلة تتوفر للسجين: الإضراب عن الطعام.

كان لهذا الإضراب أصداء دولية هامة:

-التدخلات القوية للحكومة المغربية التي تشعر بأنها مسؤولة معنويا عن توقيف مندوبي جبهة التحرير الوطني بواسطة عمل القرصنة الفرنسية ليوم 22 أكتوبر 1956م.

-إضرابات ومظاهرات ضخمة في المغرب و البلدان العربية.

لهذه الأسباب، اضطر وزير العدل الفرنسي الاستجابة لطلبات المضربين. في الوقت الذي تحاول الدعاية الفرنسية مغالطة الرأي العام الدولي حول الرغبة المزعومة لحكومة ديغول في التفاوض، تحتكم جبهة التحرير الوطني إلى هذا الرأي العام نفسه الذي تجعله يحكم على النوايا الحقيقية للحكومة الفرنسية التي لا تترك في السجن ممثلين حقيقيين للشعب الجزائري فحسب، بل تعتبرهم مدانين لإخلالهم بالنظام العام.

---

1. الفقرة منقوصة.

تعبّر جبهة التحرير الوطني عن تعاطفها، وإعجابها واحترامها لجميع المعتقلين الجزائريين المضربين، وتحيي شجاعتهم التي يتحلى بها أبناء الجزائر المكافحة البررة.

لا يمكن الكفاح الذي يواصله الأشاوس داخل السجون الاستعمارية في الخارج إلا أن يحفز المقاتلين ويعجّل ساعة الاستقلال الجزائري.

باريس، في 14 نوفمبر 1958م

Scanné avec CamScanner

إلى الشعب الفرنسي

كرّاس رقم 2: جوان 1959

إلى قرائنا الفرنسيين

إن الخطاب الذي ألقاه الوزير الأول الفرنسي بتاريخ 4 جوان 1959 المتعلق بالقضية الجزائرية، والمناقشة التي تبعته في البرلمان، يجعلنا نشكك في حظوظ تحقيق سلام يتوق إليه شعبانا بشدة.

وهكذا وبعد مرور خمس سنوات من الكفاح، مازال الخارج في اعتقاد هؤلاء هو المسؤول الوحيد عن مواصلة الحرب في الجزائر "لو لم يكن هناك الشيوعيون الفرنسيون والجزائريون والروسيون والصينيون، ولو تم منع "الصحافة الانهزامية" ولو لم يكن هناك بعض أتباع مانديس فرانس، ولو لم يكن هناك المغرب وتونس، ولو كانت أمريكا أكثر وفاء -هذا ما سمعناه- لكانت حرب الجزائر انتهت" بهذه العبارات لخصت يومية فرنسية المناقشات، منددة بغباوة النقاشات الدائرة.

أيها الفرنسيون، يا رجال ونساء فرنسا !

إن مثل هذا العرض للوضع السائد في الجزائر لا يعتبر إهانة لموتاكم وموتانا فقط ـ لأننا لا ننتظر بالتأكيد من الجلادين أن يحترموا

ذاكرة ضحاياهم- بل هو إهانة لكم أيضا، أنتم الناخبون والناخبات الذين يسخر منهم النواب بلا حياء.

ذلك أن أكثر من 50000 جزائريا يموموتون سنويا ويتم تعويضهم باستمرار في جيش التحرير الوطني. وهناك أكثر من 100000 سجين و112 مركز عسكري للفرز و11 مركزا "للإيواء" وأكثر من مليون مجمعين في محتشدات الجزائر وهناك أربع محتشدات في فرنسا و15000 محبوس في السجون والمعتقلات فوق التراب الفرنسي -تلكم هي الأرقام التي أقرتها سلطات قيادة الأركان الفرنسية- أليست هذه هي الصورة الحقيقية للجزائر الحالية؟

هل يتحمل آخرون غير الشعب الجزائري هذه الآلام والتضحيات؟

هل عثر الجيش الفرنسي على مقاتلين روسيين أو صينيين في صفوف جيش التحرير الوطني قبل اليوم ؟

الحقيقة هي أن مئات الآلاف من الجزائريين والجزائريات هم موضع شبهات، وتوقيف، وضرب،و تعذيب، "عزل"، "تجمع"... هذا إن لم يتم معاقبتهم "بالبحث عن الحطب" فيتم قتلهم بحجة "محاولة الفرار".

الحقيقة هي أن مئات الآلاف من الجزائريين والجزائريات ضحوا بأنفسهم لأن الشعب الجزائري اختار بالإجماع التخلص من المحتل.

الحقيقة هي أن هناك ملايين آخرين عازمون على استلام المشعل ومن بينكم، أنتم الذين تقرؤوننا، فإن أولئك الذين حصل لهم الشرف أن يكونوا مقاتلين بدون لباس عسكري، يدركون ذلك جيدا: "أيها الصديق -إذا سقطت- سيخرج صديق -من الظل- ويخلفك"...

الحقيقة هي أننا أكثر من 10 ملايين. إننا شعب فتي ليس لديه ما يخسره سوى القيود. كافحنا وسنكافح حتى تحقيق مطامحنا الوطنية. إن كل محنة جديدة، بدلاً من أن تقودنا إلى "حالة التعب" الوهمية التي يتغنى بها وينومكم بها دجّالوكم المحترفون، تحل بنا لتعيد إحياء العزم الشديد في قلوبنا من أجل تحرير بلدنا.

إذا كان الوزير الأول الناطق الرسمي للجنرال دي غول، يتبنى أغلب الحجج البالية التي يتذرّع بها في قصر بوربون "أولئك الذين لم يتم انتخابهم بصفة نزيهة"، وإذا كان يهدّد بإعداد قائمة سوداء لمؤسسات متواجدة ببلدان غربية وحتى أوربية وباتخاذ إجراءات انتقامية" تكلف غاليا أولئك الذين لا يدركون ضرورة التضامن مع فرنسا"؛ وإذا كان يستعد لمراجعة مواقف فرنسا على صعيد الاتحاد الأوربي والتضامن الأطلسي إذا لم يتبنّ حلفاؤها القضية الفرنسية... كل هذا الغضب العاجز يبيّن إلى أي مدى عزلت حرب الجزائر فرنسا، حتى ضمن الشعوب الغربية.

ولكن هل السياسة الاستعمارية الفرنسية على صواب بينما الشعوب الأفرو-آسيوية وغالبية شعوب أمريكا الجنوبية وأوربا التي تتفهم الثورة الجزائرية وتتعاطف معها على خطأ؟

لقد سبق أن تم تهديد السياسة الجزائرية لحكومة الجنرال ديغول بالإدانة خلال الدورة الأخيرة لمنظمة الأمم المتحدة لولا مساندة إفريقيا الجنوبية العنصرية والنظام الباتيستي المنقرض. وكيف يكون موقف الشعب الفرنسي عندما تدان هذه السياسة من قبل أعلى هيئة دولية؟

Scanné avec CamScanner

إن جميع الشعوب تعرف هذه الأحداث باستثناء الشعب الفرنسي الذي يتعمد حكامه إخفاء الحقيقة عنه. إن الأمم الأفرو-آسيوية تتفهمنا وتساندنا لأن تاريخنا كشعب مستعمر هو تاريخها، وكذا بلدان أمريكا اللاتينية التي كانت في القرن الماضي تشكو السيطرة الاستعمارية الإسبانية. وكثيرة هي الحكومات الأوربية التي تدرك بأن فرنسا بسبب إصرارها على معارضة التيار الجارف لتحرّر الشعوب المستعمرة، يمكن أن تثير ضد الغرب الثلاثة أرباع من البشرية الذين لم ينسوا أن بعض الدول الأوربية كانت بالأمس تستعبدهم وتستغلهم.

وبناءا على ما تم ذكره ، فإن قضيتنا العادلة تجد لها صدى اكبر في المحافل الدولية أفضل من تلك التي يقدّمها السيد دوبري كبطل في دائرة قصر البوريون.

إن النصوص التي نقدمها لكم في هذا العدد الثاني من "وثائق جبهة التحرير الوطني"، وبعيدا عن محاولة تقديمها كحصيلة شاملة للنشاط الدولي لجبهة التحرير الوطني وللحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فإنها تسمح للقراء بالتأكد بأنفسهم أن الجزائر لا تطرح مشكلا خاصا بمقاطعة فرنسية -في إطار الجمهورية الفرنسية- ولا حتى نزاعا يكتسي طابعا محليا أو عشائريا.

أيها الفرنسيون،

إلى أولئك الذين ما يزالون، على غرار الوزير الأول للجنرال ديغول، يتكلمون في جوان 1959 على سيادة فرنسية في الجزائر ويفبركون نوابا مزيفين، ويحاولون تحضير البدو، ويحلمون بمنح "الأمان" لمجموعات جيش التحرير الوطني، فإننا نقابلهم بالأفعال لا بالأقوال. لا داعي للكلام هنا عن الكفاح المسلح وحرب المقاومة الوطنية: فالمعلومات، ولو كانت

Scanné avec CamScanner

منمقة ،لا تقلّ لدى الفرنسيين وهي معبرة جدا، نتمنى فقط أن تساعد هذه الوثائق الفرنسيين -الخاضعين إلى "تهيئة نفسية" كثيفة بصفة منظمة أكثر فأكثر- على التأكد من أن الجزائر المكافحة قد فرضت نفسها بقوة في الحياة الدولية.

وهذا تطور لا رجعة فيه.

إن إرادة السلام تعني اليوم، وبالنسبة لكل فرنسي، الوعي بهذا الواقع البسيط والذي لا يمكن إنكاره: إن الجزائر والدولة الجزائرية موجودتان، والثورة الجزائرية تواصل سيرها. لن يكون هناك اية مفاوضات إلا بين حكومتين ،ولن يكون هناك سلام ألا سلام فرنسي جزائري.

باريس، في جوان 1959م.

اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني

Scanné avec CamScanner

إعادة بناء الدولة الجزائرية

البيان الأول للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

تمّ الإعلان عن حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بتاريخ 19 سبتمبر 1958. هذا الإعلان الذي تمّ باسم شعب يكافح منذ أربعة أعوام من أجل استقلاله، يعيد إقامة الدولة الجزائرية التي ألغتها تعسفا وظلما جحافل الغزو العسكري لـ 1830 من الخارطة السياسة لشمال إفريقيا.

وهكذا ينتهي أفضح اغتصاب و سطو في القرن الماضي والذي كان يهدف إلى تجريد شعب من جنسيته، وتحويل مسار تاريخه وحرمانه من وسائل العيش،وتشتيته ليصبح مجرد أفراد. هكذا ينتهي الليل الطويل من الخرافات والأوهام. هكذا ينتهي زمن الاحتقار والإهانات والاستعباد.

إن الشعب الذي لم يتخلّ ولو لحظة خلال 128 سنة من السيطرة، عن شخصيته، وتكبّد هزائم دموية دون أن يتخلى أبدا عن الوتيرة اليومية لحياته الخاصة وظلّ متمسّكا بصفة كاملة بماضيه، بتقاليده، بلغته وبحضارته، إن هذا الشعب له الحق في الاحترام والحرية.

ولأن هذه الحرية ظلّت خلال الأجيال المثل الأعلى المقدّس الذي كان الأب يورّثه للابن، فإن الشعب الجزائري قام أول نوفمبر 1954، في انتفاضة جديدة لا تقهر، حاملا السلاح من أجل تأكيد حقه الدائم في الاستقلال والحرية والكرامة.

Scanné avec CamScanner

تحية للشعب الجزائري وجيشه:

شعبنا يكافح منذ أربعة أعوام، وهو يواجه جيشا من أكبر جيوش العالم.لقد رسمت أكثر من 600.000 ضحية جزائرية معالم طريق الحرية الطويل والمجيد. إنّ شعبنا الذي سلمته فرنسا إلى السلطة التمييزية للاستعماريين وإلى العقداء، يعذّب ويقتّل يوميا. ولكن بالرغم من آلامه وآلاف الأموات، فإنه يبقى مستميتا في عقيدته وعلى يقين من تحرره القادم.

إن جيشنا الوطني الباسل يقاوم بكل بطولة ونجاح جيشا فرنسيا مدجّجا بعتاد عصري وقوي وبالمدفعية والطيران والبحرية.

إن هذه البطولة وهذه الشجاعة وهذه التضحيات المتعددة، وباختصار إن الإرادة الاجتماعية للشعب الجزائري هي التي تبرّر تشكيل الحكومة التي أتشرف برئاستها.

إن الواجب الأول للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إذا، هو تقديم تحية إكبار وإجلال لهذا الشعب الشهيد الذي تحمل محنا مرعبة من أجل أن تنشأ وتعيش الجمهورية الجزائرية الحرة. هذه التحية موجهة أيضا، بنفس الحرارة، إلى جيش التحرير الوطني المجيد الذي وضعت بطولته وتضحياته قضية الثورة الجزائرية على طريق النجاح.

الحرية –العدالة– التحرّر الاجتماعي:

في هذه اللحظات التاريخية، تتقدم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأزكى تحياتها لأرواح جميع الشهداء الجزائريين. وعند استحضار الذكرى الخالدة لأولئك الذين سوء العذاب، وأولئك الذين تم طمس عملية إعدامهم الشنيعة بتلفيق تهمة الفرار أو محاولة الفرار لهم، وأولئك الذين تم اغتيالهم وقيل انه انتحار ظلما وبهتانا، وكأن العدو أرادان ينتقص

لا يكفي أن يؤكّد ويكرّر السيد دوبري الشرعية الفرنسية في الجزائر حتى يصدقه العالم.

لقد تمّ احتلال الجزائر بقوة السلاح بعد 27 عاما من الحرب في شمال البلاد ولم يتمّ احتلال الجنوب نهائيا إلا في أوائل القرن العشرين، أي بعد مقاومة شعبية دامت أكثر من 70 سنة. والحال أن الاحتلال عن طريق الحرب لا يمكنه أن يزيل السيادة الجزائرية أو يخوّل المحتلّ أية شرعية.

أما عن الأمة وعن الدولة الجزائرية التي لم يتمكن السيد دوبري من اكتشافها في الماضي، فهل يجب تذكيره بتاريخ بلده الخاص الذي يخبرنا مثلا:

– أن اتفاقية بين السيد دو قيز باسم لويس XIII، ملك فرنسا، ومندوبي الباشا ومليشيا الجزائر، تم توقيعها بمرسيليا في 21 مارس 1619م ...

– أن معاهدة سلم من أجل التجارة أبرمت بالجزائر في 19 سبتمبر 1628 بين داي الجزائر ورعايا ملك فرنسا ؟

ويمكننا ذكر معاهدات أخرى حيث تظهر الجزائر كدولة عضوة في المجموعة الدولية.

يتحجج الوزير الأول بان قبول المعنيين بالأمر بالوضعية هو الذي يؤسس للشرعية الفرنسية. تشكل مقاومة عبد القادر 1830-1847 والمجازر المرتكبة في حق أولاد رياح، ثورة المقراني والحداد، نفي الناس إلى كالدونيا الجديدة، ثورة أولاد سيدي الشيخ وبومعزة وثورة 1916 في الأوراس ومجازر 1945، أحداثا وتواريخ وأسماء، تشخّص الرفض الدائم الذي واجه به الشعب الجزائري المحتلّ الفرنسي.

من تضحياتهم العظمى، وإزاء ذلك، تتعهد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأنها ستبقى وفية لمثلهم الأعلى المتمثلة في الحرية والعدالة والتحرر الاجتماعي.

إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المستمدة من إرادة الشعب، واعية كل الوعي بمسؤولياتها. وستضطلع بها على أكمل وجه، وفي المقام الأول بمسؤولية قيادة الشعب وجيشه حتى تحقق التحرر الوطني.

وعند الحصول على هذا التحرر، سترجع الكلمة للشعب. إليه وحده يرجع الحق في بناء مؤسسات الدولة الجزائرية. وعند تبنيه لمبادئ الثورة، فإنه يكون بذلك قد أعلن للعالم اختياره لجمهورية ديمقراطية اجتماعية.

لماذا نكافح ؟

إن الشعب الجزائري شعب مسلم، أرغمه الاستعمار الفرنسي على رفع السلاح وذلك بعد استنفاذ كل الوسائل السلمية لاسترجاع حريته واستقلاله. إن خرافة الجزائر الفرنسية وخرافة الاندماج لا تنبني على أي أسس أخرى سوى سياسة القوة.

فالجزائر ليست فرنسية، كما ان الشعب الجزائري ليس فرنسيا. إن الإدعاء بـ "فرنسة" بلادنا يشكل ضربا من الزيغ ومشروعا باطلا وإجراميا يدينه ميثاق الأمم المتحدة. إن استفتاء الجزائريين عن طريق الإكراه، حول مؤسسات فرنسية محظة، هو استفزاز لا يطاق ضد شعب يكافح بالتحديد ومنذ أربع سنوات، من أجل استقلاله الوطني.

Scanné avec CamScanner

إن الاستعماريين الذي يحتلون هياكل الإدارة الإمبريالية والعنصـ يحافظون على خرافات الماضي ويريدون، بواسطة حرب الجزائر، بوئ جريمة 1830 وضمان استمرار هيمنتهم.

لقد ولت هذه العهود، وليس لأي أمة مهما كانت قوتها الحرية في فرض قانونها على أمة أخرى، وهذا معناه أن القوة ستبقى غير مجدية أمام إرادة الجزائريين الجماعية في تشييد وطنهم الخاص وإعادة الصلة بتاريخهم.

وهذا معناه أن شعبنا لن يضع السلاح إلا عند الاعتراف بحقوق كشعب سيد.

التضامن المغاربي-العربي:

لم تعد الجزائر وحيدة في هذا الكفاح. ليتأمل المسؤولون الفرنسيون ما يلي: فلنا دعم تونس والمغرب أولا، وهما اللذان كان مصيرهما مرتبطا دائما بمصيرنا عبر العصور. وإنه لمن المنطقي أن تتمكن الجزائر التي هي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، من تشييد فدرالية شمال إفريقيا مع البلدين الشقيقين. وفي هذا الصدد، تكتسي مؤتمر طنجة أهمية تاريخية بالغة الأهمية. إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تبقى وفية لروح هذه الندوة لأنها مقتنعة أكثر من أي وقت مضى أن الفدرالية المغربية هي الشكل الوحيد الذي من شأنه أن يأتي بحلول ناجعة للمشاكل المطروحة علينا. أنها تفتح لنا آفاقا في مستوى العالم المعاصر.

هناك أيضا تراث الحضارة العربية الإسلامية الرائع، فالشعب الجزائري المتمسك بهذه الحضارة، يشكل عضوا من مجموعة العالم العربي. هذا العالم واحد ومن الغباء السياسي محاولة تقسيمه. لا يمكن الادعاء

بالصداقة اتجاه العرب في تونس والرباط وبيروت والإساءة إليهم في الجزائر والقاهرة وبغداد، وليس التضامن العربي كلمة جوفاء. وبفضل المساندة الفعالة للشعوب الشقيقة وحكوماتهم، يوشك الشعب الجزائري أن يحقق هدفه، ولو كان دين الاعتراف موجودا بين الأخوة. لكان دين الشعب الجزائري نحو الشعوب العربية عظيما.

التضامن الإفريقي والآسيوي:

أذكر أيضا البلدان الحرة العضوة في مؤتمر أكرا، والشعوب التي مازالت تعاني من قيود الاستعمارفي القارة الإفريقية الشاسعة، والتي تطمح إلى استقلالها في لحظة من مصيرها.فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تحيي هذه الشعوب الإفريقية ومدغشقر التي تشاطر الشعب الجزائري نفس الآلام وتشاطره الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي. فالأفارقة والجزائريون سيتعاونون، يحدوهم في ذلك إيمان بحتمية تحرر القارة الإفريقية وترقيتها.

وبعد الجزائر، سياتي دور آسيا بأسرها وكل الشعوب التي حركت نير السيطرة الاستعمارية والتي وصلت شيئا فشيئا إلى مسؤوليات الحكم وإلى التقنية العصرية. وفي هذا الصدد يكتسي اعتراف الجمهورية الشعبية الصينية بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والذي سيتبعه اعتراف بلدان آسيوية أخرى، معنى عميقا وهاما.

توجه الجزائر المكافحة تشكراتها إلى كل الشعوب التي التقت في مؤتمر باندونغ حول حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، وتؤكد لها في نفس الوقت وفاءها لمبادئ باندونغ واعترافها بالجميل بالنسبة للإعانة المادية والمعنوية التي أمدتها بها.

الذين يحافظون على الشرف:

نوجه أيضا تشكراتنا إلى هؤلاء الرجال من النخب، إلى هؤلاء الديمقراطيين الفرنسيين، إلى كل الذين ما فتئوا في أوربا والأمريكيتين يساندون قضيتنا العادلة وذلك بحرية فكر تشرفهم. إن هؤلاء الذين يزرعون الأفكار الجديدة، و هؤلاء الذين يعملون لتحقيق إنسانية خالية من كل أفكار الهيمنة يدينون بدون أدنى تحفظ كل نظام استعماري. هؤلاء الرجال الذين ينتمون إلى أصول وعقائد مختلفة هم أصدقاؤنا وحلفاؤنا.

نحن مستعدون للتفاوض:

إن الشعب الجزائري قوي إذا بفضل قوة الذي يساندونه. فهو لا يخوض الحرب من أجل الحرب،و ليس عدوا للشعب الفرنسي. إنه عدو الاستعمار وحده، إلا أنه لا يمكن تصور الصداقة بين الشعوب دون احترام حرية وسيادة كل شعب منها.

لقد أكدنا دائما رغبتنا في حل سلمي وتفاوضي للمشكلة الجزائرية. إن رفض الحكومات الفرنسية للمفاوضات هو السبب الوحيد في استمرار الحرب، وهذا معناه بأنه يمكن لحرب الجزائر أن تنتهي بسرعة إذا رغبت الحكومة الفرنسية في ذلك.

فالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة من جهتها للتفاوض ومن أجل ذلك، إنها مستعدة في أي وقت للقاء ممثلي الحكومة الفرنسية.

الأقلية الأوربية: لا توجد مسألة يتعذر حلها

إن تواجد فرنسيين وأوربيين في الجزائر لا يطرح أي مسألة يتعذر حلها. وعلى كل حال، سوف لن تعترف الجزائر عندما تتخلص من المستعمرين لا بمواطنين فوق العادة ولا بمواطنين منقوصي الحقوق ، لن تعارس الجمهورية

الجزائرية أي تمييز بسبب الجنس أو العقيدة بين الذين يريدون أن يظلوا أبناءها. وستعطي ضمانات أساسية حتى يشارك كل المواطنين في حياة البلاد على جميع المستويات وستحترم كل المصالح المشروعة.

الجزائر وفرنسا:

ومن جهة أخرى، لا يشكل استقلال الجزائر عائقا لإقامة علاقات جديدة بين فرنسا والجزائر. وستكون هذه العلاقات أكثر فائدة طالما كانت قائمة على أساس احترام سيادة كلٍّ بلد من البلدين. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون هذا الاستقلال كفيل لوحده على فتح آفاق جديدة للتعاون مع كل البلدان الأخرى.

الجزائر والعالم:

سجلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بارتياح اعتراف عدد من القوى منذ الإعلان عن تشكيلها. تعبر الحكومة عن شكرها الخالص لهذه القوى التي ستنضم إليها قوى أخرى في وقت لاحق. ونتوجه إلى كل هذه القوى لنصرح بأن حكومتنا واعية بمسؤولياتها على الصعيد الدولي، وستحترم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتتبنى الإعلان العام لحقوق الإنسان، وستشكل هذه المبادئ القاعدة الصلبة والثابتة لسياسة الجمهورية الجزائرية كما سنوجّه عمل حكومتنا.

من أجل احترام قوانين الحرب والسلم العالمي:

في هذا المجال، ستستقبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بترحيب بالغ كل مبادرة دولية من شأنها تطبيق الترتيبات الإنسانية لاتفاقيات جنيف على حرب الجزائر.

كما ستستقبل كل مبادرة من شأنها تدعيم السلام في العالم، وتوقيف سباق التسلح، ومنع التجارب النووية في العالم، والتي تريد فرنسا توسيعها إلى التراب الجزائري.

في ختام هذا البيان، نريد التذكير بأن إطالة عمر حرب الجزائر يشكل خطرا دائما على السلم الدولي، ونوجه نداءا ملحا لبني الإنسانية ولجميع الشعوب لضم جهودها إلى جهوده من أجل وضع حد لهذه الحرب الدموية الاستعمارية.

أملنا كبير في أن يجد نداءنا آذانا صاغية.

Scanné avec CamScanner

الجزائر في منظمة الأمم المتحدة

الاعتراف بحالة الحرب في الجزائر

الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية

الاعتراف بالحق في الاستقلال

في اللجنة السياسية:

لجنة يسودها جو متوتر حيث كان على واحد وثمانين مندوبا، من بينهم مندوب غينيا الحاضر لأول مرة، أن يبدوا رأيهم بكل وضوح حول بعض المبادئ. وقد أبرزت نتائج التصويت التغيير العميق للجو السائد منذ السنة الماضية في ذهن أغلبية واسعة من الأمم.

وعن مبدأ حق الشعب الجزائري في الاستقلال، وافقت تسع وثلاثون أمة، بينما عارضت خمس عشرة منها هذه الفقرة، في الوقت الذي تم تسجيل امتناع ثلاثة وعشرون مندوبا، معربين بهذا أنه لا يمكنهم في كل الأحوال الاعتراض على الاعتراف بهذا الحق المقدس.

وحول الفقرة المتعلقة بمواصلة حرب الجزائر، والذي كان يتضمن خاصة ولأول مرة كلمة "حرب" وهو ما يترتب عنه في الواقع اعتراف فعلي لحالة حرب بين الجزائر وفرنسا، ما كانت هناك إلا سبع حكومات ساندت الدعوى الفرنسية خمسا وخمسين صوتوا لصالح هذه الفقرة وسبعة عشر امتنعوا عن التصويت.

وحول الفقرة التي تنص أن الوضع الراهن في الجزائر يشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين، أقر سبع وأربعون بلدا هذا الواقع السياسي الأساسي، مقابل امتناع تسعة وعشرين عن التصويت.

أما الفقرة التالية التي تحيل مباشرة إلى إرادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في التفاوض فإنها حصلت على معارضة اثنين وثلاثين صوتا، وامتناع ثمانية عشر وفيما يتعلق بالجزء العملي للتوجيه وخاصة الإحالة إلى التفاوض بين الطرفين، فإنه حصل بدوره على ستة وثلاثين صوتا مقابل ثمانية عشر ضده وخمسة وعشرين امتناعا.

لا يحتاج تحليل هذه التصويت إلى تعاليق لأنها تبيَن بوضوح بأن الأمم المتحدة لم تكن تكتفي بمواقف غامضة بل تتخذ بوضوح وبأغلبية واسعة مواقف هي بمثابة إدانة صارمة للسياسة الفرنسية حيث أن التوجيه بكامله فاز بأغلبية اثنين وثلاثين صوتا مقابل ثمانية عشر صوتا وثلاثين امتناعا.

وكان هذا الانتصار باهرا لأطروحاتنا، وإدانة ضمنية للسياسة الفرنسية في الجزائر، ودعوة ملحة لحل سياسي وتفاوض بين الطرفين، واعتراف بتمثيل الحكومة المؤقتة، وإقرار صريحبحق شعبنا الشرعي في الاستقلال.

في الجمعية العامة ...

كانت هذه التوجيهات المقدمة للجمعية العامة ليلة 13 إلى 14 ديسمبر 1958 موضوع معركة إجرائية حيث ظهرت عزلة فرنسا بصفة جلية. فلم تجد هذه الأخيرة سوى كوبا والجمهورية الدومينكية للدفاع عن أطروحاتها عن طريق القيام بمناورات تضليلية مثيرة للشفقة. وبعد أن تم سحب الفقرة المتعلقة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من قبل أصحاب التوصية دون أن يقع التصويت على هذه النقطة، وذلك بسبب ارتياحهم للنتيجة السياسية المتحصلة في اللجنة، فإن نص التوصية التي تم ذكرها آنفا تحصل على تصويت خمسة وثلاثين بنعم، مقابل ثمانية عشر بلا، و ثمانية وعشرين امتنعوا عن التصويت. وهكذا كان الحصول على صوت

Scanné avec CamScanner

واحد كاف للحصول على أغلبية الثلثين، ويعد هذا في حد ذاته انتصارا سيكون له أثار ملموسة لاحقا. إن تحليل جوانب هذا التصويت النهائي،و منها الأصوات الممتنعة على الخصوص، فإن الأغلبية الواسعة المتحصل عليها تشكل منعرجا أساسيا في كفاحنا على الصعيد الدولي، وتشجيعا صريحا لمواصلة نضالنا إلى غاية تحقيق الاستقلال.

إن دعم أصدقائنا الوفي، والحرج الذي يشعر به أصدقاء فرنسا، والامتناع المدوي لأولئك الذين كانوا بالأمس يضعون ثقة عمياء في الحكومة الفرنسية، هي إشارات يجب أن نستقبلها بارتياح ولا يمكن إلا أن تزيدنا عزما وثباتا.

مقتبس من جريدة "المجاهد"

لسان حال جبهة التحرير الوطني

عدد 34-24 ديسمبر 1958م

Scanné avec CamScanner

التوصية المعروضة على الجمعية العامة للأمم المتحدة

إن الجمعية العامة،

بعد مناقشة القضية الجزائرية،

– وبعد التذكير بالتوصية الصادرة عنها رقم 1012 (XI) المؤرخة في 15 فيفري 1957، والتي أعربت فيها الجمعية العامة عن الأمل في إيجاد حل سلمي، ديمقراطي وعادل بواسطة وسائل ملائمة طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

– وبعد التذكير بتوصيتها رقم 1184 (XII) المؤرخة في 10 ديسمبر 1957 التي عبرت فيها الجمعية العامة عبرت عن أملها في إجراء محادثات واستخدام وسائل أخرى ملائمة للوصول إلى حلول مطابقة لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة،

– واعترافا بحق الشعب الجزائري في الاستقلال،

– وتعبيرا عن الانشغال العميق بسبب تواصل الحرب في الجزائر،

– ونظرا لكون الوضع الراهن في الجزائر يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين،

فإن الجمعية العامة توصي بإلحاح بإجراء مفاوضات بين الطرفين المعنيين بالأمر من أجل الوصول إلى حل مطابق لميثاق الأمم المتحدة.

بيان وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الدورة XIII للجمعية العامة للأمم المتحدة:

"إننا نعرب عن بالغ ارتياحنا لما توصلت إليه المناقشات حول القضية الجزائرية.لقد كانت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تريد إجراء نقاش سياسي. وقد تم تنظيم هذه النقاش السياسي وحصلنا على أغلبية هامة في اللجنة وفي الجمعية العامة ، حيث كادت هذه الأغلبية أن تبلغ الثلثين ولم ينقصها سوى صوت واحد لصالح حق الشعب الجزائري في الاستقلال ومن أجل التفاوض بين الطرفين المعنيين أي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية.

"إن إقرار اللجنة بالإشارة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعتبر انتصارا سياسيا كبيرا للشعب الجزائري. وتجدر الإشارة إلى أن الدول المتنعة عن التصويت هي حليفة لفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة ، وتشكل علامة تطور بارز فيما يخص مشكلة الجزائر.لم تصوت الولايات المتحدة والعديد من أعضاء الناتو ضد حق الشعب الجزائري في الاستقلال ولا ضد التفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. إن هذا هو الحدث السياسي الذي يكتسي دلالة بالغة والذي يدل على الحرج الذي وقع فيه الحلفاء اتجاه فرنسا واستنكارا لسياستها في الجزائر".

القاهرة، في 14 ديسمبر 1958م

Scanné avec CamScanner

التضامن العربي الجزائري في المؤتمر الرابع للكُتّاب العرب
(الكويت 20-27 ديسمبر 1958)

توصية عن الجزائر:

قرر مؤتمر الكتاب العرب توجيه النداء التالي إلى كُتّاب ومفكري العالم بأسره :

نظرا انه بالرغم من الاحتجاجات الساخطة للضمير العالمي أمام حرب الإبادة التي تقوم بها فرنسا في الجزائر بهدف احتلال الجزائر وتقويض الحريات ومحو الجنسية الجزائرية ،

نظرا أنه بالرغم من الإعلان عن الحكومة الشرعية الجزائرية التي تمثّل الشعب الجزائري المكافح من أجل حق الجزائر المقدس في تقرير مصيرها واسترجاع حقوقها ،

وحيث أن فرنسا ما فتئت تواصل سياستها المتعنتة بطرق وأهداف استعمارية.

وحيث أن فرنسا أرادت السطو على إرادة الشعب الجزائري بواسطة حيلة الانتخابات ،

نحن الكتاب العرب المجتمعين في المؤتمر المنعقد بالكويت نطالب بإلحاح من الرجال الأحرار في المعمورة قاطبة كي يقوموا باحتضان القضية الجزائرية ، والدفاع عن مطلب "الجزائر للجزائريين" ، والتضامن مع الشعب الجزائري المكافح. كما نطالبهم بإلحاح بمساندة حق الشعب الجزائري في الحفاظ على بلده ، ولغته وجنسيته ، لأن ذلك واجب نبيل ماسٌ تمليه القيم السامية للإنسان والكرامة الإنسانية.

Scanné avec CamScanner

5- يطالب من الأمم المتحدة أن تضغط على فرنسا من أجل التفاوض مباشرة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والاعتراف بمطالب الشعب الجزائري، والكف عن سفك الدماء الجزائرية.

6- يدعو غرف التجارة والصناعة والفلاحة للبلدان العربية إلى مقاطعة المنتوجات الفرنسية.

7- يطالب من الحكومات العضوة في مؤتمر باندونغ أن تَحْذُوَ حذو البلدان العربية التي تشكل جزءًا هاما من الكتلة الآفرو-آسيوية وان تقاطع بدورها المنتوجات الفرنسية.

8- يحتج:

1) ضد كل مساعدة مباشرة أو غير مباشرة تقدم لفرنسا من أجل مواصلة حرب الجزائر.

2) ضد تدخل مؤسسات دولية إلى جانب فرنسا مثل البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية (بيرد) التي زار رئيسها الحقول النفطية الجزائرية وتشجيعا للاستعمار الفرنسي.

Scanné avec CamScanner

من جهة أخرى، وجّه المؤتمر رسالة احتجاج إلى الأمين العام للأمم المتحدة ضد حرب الإبادة التي تقوم بها فرنسا في الجزائر ووجّه نداء إلى جميع دول العالم يدعوها إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية.

قرارات وتوصيات المؤتمر الثامن لغرفة التجارة والصناعة والفلاحة للبلدان العربية:

انعقد بالقاهرة، من 6 إلى 13 ديسمبر 1958. المؤتمر الثامن لغرف التجارة والصناعة والفلاحة التابعة للجامعة العربية.

حضر هذا المؤتمر ممثلو غرف التجارة والصناعة والفلاحة للبلدان العربية الآتية: الجمهورية العربية المتحدة، الأردن، العربية السعودية، السودان، إيران، لبنان، ليبيا، البحرين، الجزائر، الكويت، اليمن، فلسطين.

توصية خاصة بالجزائر:

إن المؤتمر:

1- يعبر للشعب الجزائري الشجاع عن إعجابه وتضامنه الفعال.

2- يدعو الحكومات العربية إلى التعجيل بالقيام بالتزاماتها نحو الحكومة الجزائرية.

3- يدعو الحكومات العربية إلى الاتفاق حول مشروع مشترك ملزم لجميع البلدان العربية قصد تجميع الأموال التي تم جمعها وجعلها مصدر مُساعدة مستمرة وعامة.

4- يدعو كل الشعوب والمنظمات الاقتصادية للبلدان الآفرو-آسيوية إلى تنظيم أسبوع لمساعدة الجزائر وذلك على غرار البلدان العربية.

Scanné avec CamScanner

التضامن الإفريقي

مؤتمر الشعوب الإفريقية

توصية خاصة بالجزائر:

إن مؤتمر الشعوب الإفريقية المنعقد في أكرا من الإثنين 8 إلى الجمعة 13 ديسمبر 1958

– بعد ملاحظة تعنت فرنسا واستسلام حكوماتها المتعاقبة للأوامر المتوعدة للأقلية المتطرفة المتواجدة في الجزائر، قد دخلت حرب الجزائر أكثر وحشية ودموية من أي وقت مضى، سنتها الخامسة.

– ونظرا لكون فرنسا التي لم تصغ لجميع النداءات، وتصر على التمسك بهيمنتها على الجزائر بهدف التمكن من الأبقاء على النظام الاستعماري بالقوة في البلدان الأخرى التي تدعي، بواسطة حيل مبتكرة، تحريرها وإشراكها في مصيرها.

– نظراً إلى أن هذه الحرب التي تشنّها فرنسا على الجزائر كلف الشعب الجزائري أكثر من 600.000 ضحية لحد الآن.

– نظرا إلى أن التمييز المارس ضد الجزائريين في فرنسا وفي الجزائر والانتقام من المدنيين والتهديدات، والمعتقلات والتمشيطات ونقل السكان المدنيين من المناطق المسماة بغير الآمنة أدت إلى هجرات ضخمة للاجئين إلى تونس والمغرب حيث يعيشون في ظروف طبيعية ومعنوية في غاية القساوة.

– نظراً لكون الشعب الجزائري قد تحمّل طيلة ما يقارب 130 سنة، استعمارا ثقيلا ووحشيا ولم يقم بافتكاك استقلاله بقوة السلاح إلا بعد نفاد جميع وسائل الحل السلمي المعقول.

- وتذكيرا بنصوص التوصيات التي أصدرتها الدول المستقلة الإفريقية أثناء مؤتمر أكرا في 22 أفريل 1958 من أجل وضع حد للحرب الاستعمارية للجزائر:

1- يؤكد من جديد حق الشعب الجزائري في الاستقلال.

2- يدين السياسة المسماة بإدماج الجزائر في فرنسا.

3- يرفض إعطاء أية قيمة لكل استشارة انتخابية معدة ومنظمة ومشروطة ومراقبة من قبل الأعوان الفرنسيين الذين لا يمكنهم في الوقت الراهن أن يكونوا خصما وحكما في نفس الوقت.

4- يسجل من جديد عجز فرنسا على تنظيم انتخابات حرة في الجزائر بما أنه حتى المترشحين المتطرفين وأنصار الاستعمار والاندماج يندون بشدة بالانتخابات التشريعية المزورة، التي نظمت بتاريخ 30 نوفمبر الأخير ويحتجون رسميا على أية صفة تمثيلية للنواب الفائزين في هذه الاستشارة.

5- يدعو فرنسا إلى الاعتراف للشعب الجزائري بحقه الطبيعي في الاستقلال وإلى الشروع بسرعة في المفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المعبر الحقيقي عن إرادة الشعب الجزائري قصد تحقيق الاستقلال ووقف إطلاق النار.

6- يجدد للأمم الصديقة لفرنسا نداء مؤتمر الدول المستقلة لإفريقيا المنعقد بأكرا في 22 أفريل 1958 لكي ترفض من الآن فصاعدا أية مساعدة لفرنسا مهما كانت طبيعتها والى مشروعها للإبادة الجماعية في الجزائر.

7- يطالب بالحاح من منظمة الأمم المتحدة أن توصي بوضوح بحل سلمي للمشكل الجزائري بواسطة تفاوض مباشر بين الحكومة الفرنسية

والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتحديد أجل معقول لفتح المفاوضات والتوقيع لاتخاذ إجراءات عملية وفعالة لمساعدة الحكومة الفرنسية على قبول حل للمشكل الجزائري عن طريق مفاوضات مباشرة في منطقة محايدة تضمن كرامة وحرية كل جزائري ودون شرط مسبق

8- يطالب بإلحاح من الدول والحكومات، وخاصة الدول الإفريقية المستقلة مثل غانا، غينيا، ليبيريا وإثيوبيا، اتخاذ قرار الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

9- يوجه نداءا عاجلا للبلدان الإفريقية من أجل تنظيم يوم للتضامن الإفريقي مع الجزائر والذي سيجري خلاله تجمع شعبي لفائدة ضحايا القمع الممارس في الجزائر ويدين في شكل مظاهرات شعبية، ولوائح احتجاجات، الحرب الاستعمارية في الجزائر.

10- يحيُّي شجاعة وروح تضامن الأفارقة الذين فروا من الجيش الفرنسي ويناهضون الاستعمار، ويوجه نداءا أخويا إلى كل الجنود الأفارقة المشاركين في حرب الجزائر حتى يتبعوا هذا المثل الرائع ويلتحقوا عند الإمكان بجيش التحرير الوطني الجزائري.

11- يثق بالأمانة الدائمة للمؤتمر الإفريقي من أجل السهر على تطبيق تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه.

Scanné avec CamScanner

التضامن الآسيوي:

بيان فيتنامي خاص بزيارة الوفد الجزائري

هانوي، 16 ديسمبر 1958، أعلنت اليوم حكومة الجمهورية الديمقراطية لفيتنام عن دعمها الثابت والمتواصل لكفاح التحرير الوطني للشعب الجزائري وذلك في بيان نشر إثر زيارة وفد الحكومة الجزائرية.

وقد جاء في البيان: تحادث الوفد وديا مع وفد حكومة الجمهورية الديمقراطية لفيتنام حيث توصل الوفدان إلى تطابق كامل في وجهات النظر خلال المحادثات التي شملت قضايا دولية وقضايا خاصة بالعلاقات بين البلدين".

"يسجل الطرفان بارتياح كبير بأنه خلال السنوات القليلة الماضية، مافتئت الحركة المضادة للاستعمار وحركة التحرير الوطني وحركة الكفاح من أجل حماية السلام العالمي تتسع كل يوم أكثر، وذلك منذ انعقاد مؤتمر باندونغ التاريخي، ومؤتمر تضامن الشعوب الآفرو-آسيوي المنعقد بالقاهرة،. وسجلت المؤتمرات الإفريقية المجتمعة في أكرا ظهور هوية الحركة المناهضة للاستعمار في بلدان إفريقيا وآسيا يوما بعد يوم من أجل الحصول على الاستقلال الوطني وحمايته

أن الاستعماريين الذين طردوا من جميع بلدان آسيا وإفريقيا تقريبا اجتهدوا في الحفاظ على سياستهم النابعة عن "موقع القوة" خارقين في ذلك مبادئ حقوق الإنسان والقوانين الدولية. لقد تمت إدانة الحرب الاستعمارية وأعمال الإرهاب الهمجي التي ارتكبها الإمبرياليون. وبالرغم من الصعوبات والعراقيل التي مازالت كثيرة فإن شعوب بلدان إفريقيا وآسيا ستحبط المناورات الغادرة للإمبرياليين، وتسترجع استقلالها الكامل، وذلك بفضل تقاليدها البطولية في الكفاح ومساندة البلدان الاشتراكية والشعوب المحبة للسلام عبر العالم.

Scanné avec CamScanner

توقيع البيان المشترك الصيني الجزائري:

بكين في 20 ديسمبر 1958 (وكالة الصين الجديدة):

تم توقيع بلاغ صيني جزائري بعد ظهر اليوم في بكين من قبل وزير الشؤون الخارجية شان يي ومحمود الشريف، وزير التسليح وعضو الوفد الحكومي الجزائري. حضر الحفل الرئيس شوان لاي وأعضاء آخرون من الوفد الجزائري منهم بن يوسف بن خدة، وزير الشؤون الاجتماعية، وسعد دحلب مدير الإعلام، ولي شي شان وكوو مو جو، نائبا رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطني للدفاع، وشانق شيه شونق نائب رئيس المجلس الوطني للدفاع لاي جين مين، وزير التجارة الخارجية بالنيابة، وشانق هان فو، نائب وزير الشؤون الخارجية كوهوا، مدير قسم آسيا الغربية وإفريقيا بوازرة الشؤون الخارجية، وليو شي وين، نائب مدير نفس القسم بوزارة الشؤون الخارجية.

نص البيان المشترك:

بدعوة من حكومة الجمهورية الشعبية للصين زار الصين من 3 إلى 13 ديسمبر 1958 وفد للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يتكون من محمود الشريف وزير التسليح وبن يوسف بن خدة، وزير الشؤون الاجتماعية، وسعد دحلب مدير ديوان وزارة الإعلام. استقبل ماوتسي تونق رئيس الجمهورية الشعبية للصين وشوان لاي، الوزير الأول لمجلس الدولة وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أجرى شين يي، وزير الشؤون الخارجية، ولاي جين مين، وزير التجارة الخارجية بالنيابة، وشانق هان فون نائب وزير الشؤون الخارجية محادثات مع وفد الحكومة المؤقتة. تمت المحادثات في جوّ من الصراحة والصداقة. تبادل الطرفان خلالها هذه الآراء حول الوضع الدولي الراهن

Scanné avec CamScanner

خاصة حرب الجزائر وتنمية العلاقات الصينية الجزائرية من أجل التوص
إلى تطابق كامل في وجهات النظر.

يعتبر الطرفان في تصريحهما المشترك بأن الوضع الدولي الراهن
ملائم لكفاح شعوب العالم من أجل الحفاظ على السلام الدّولي.

تطالب جميع الشعوب بمنع التجارب الذرية والنووية وحظر
الأسلحة النووية وتذكر بان الطرفين يدعمان هذه المطالب كليا.

يسجل الطرفان بارتياح أن حركة شعوب آسيا وإفريقيا من أجل
حماية استقلالها الوطني أصبحت واقعا تاريخيا، ويعلنان عن دعمهما
القوي لشعوب آسيا وإفريقيا المكافحة ضد الاستعمار، ووجوب سحب
الجيوش الأجنبية من إفريقيا وآسيا.

وأكدت الحكومة الصينية خلال المحادثات، صحة الموقف المتخذ
رسميا في مؤتمر باندونغ والمتعلق بدعم الشعب الجزائري في كفاحه
العادل من أجل الاستقلال الوطني. الجزائر ملك للجزائريين.

تدارس الطرفان الوسائل العملية التي من شأنها تدعيم العلاقات
بين البلدين ويقرران مبدئيا إقامة علاقات ديبلوماسية وثقافية بين البلدين.

أكدا إرادتهما في تنمية الصداقة والتعاون بين الشعبين.

بكين، في 20 ديسمبر 1958م

تصريح الرئيس فرحات عباس إلى مراسل وكالة الصين الجديدة

تلقت الحكومة الجزائرية بارتياح كبير البلاغ الذي نشره في بكين وزير الشؤون الخارجية شان يي (Chanyi) وزميلنا محمود الشريف، وزير التسليح والتموين العام.

إن سفر وفدنا يبشر بخير ويحمل آمالا كبيرة، وهو يشكل الخطوة الأولى لتعاون مثمر سيقوي الصداقة التي تربط بين شعبينا

يحيّي الشعب الجزائري بفرح كبير هذه الصداقة الفاعلة. وتفتح هذه الصداقة آفاقا جديدة للكفاح التحريري الذي يقوده شعبنا منذ أكثر من أربع سنوات كما تعزز آمالنا في مستقبل يسوده السلم والحرية.

إن الوفاء لروح مؤتمر باندونغ يبرهن على تجدر المثل العليا الوطنية المشتركة بين الشعوب الإفريقية والآسيوية واستمرار الكفاح ضد الإمبريالية الاستعمارية، بحيث يبرز هذا الإستمرار المزدوج في الكفاح الحالي وفي العزم المشترك بين الصين والجزائر على بناء سلام دائم واستقلال وأمن كل الشعوب الصغيرة والكبيرة.

القاهرة، في 21 ديسمبر 1958م

النزاع الفرنسي الجزائري وتطوره

التصريح الصحفي لأمحمّد يزيد. وزير الإعلام

في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بتونس في 27 جانفي 1959

يؤسفنا أن نصرّح بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائ
لا تستشف حاليا احتمال أي استتاب للسلم في الجزائر

"شهدت الأسابيع الأخيرة المزيد من الضغط المباشر على الجيش الفرنسي في الجزائر من قبل جيش التحرير الوطني. إن العمليات التي تقوم بها وحداتنا مدعوة ينتظر أنتشهد تدعيما وقوة في المستقبل فالوحدات المتخصصة فتحت ثغرات عديدة في الخطوط المكهربة التي أقامها العدو على حدودنا، كما تم وضع أسلحة عصرية تحت تصرف جيش التحرير الوطني معززة بذلك قدرته العسكرية ويكفي مطالعة الصحافة الفرنسية للتحقق من ضخامة هجوم قواتنا المسلحة التي تريد أن تؤكد للشعب الفرنسي أنه يدفع غاليا ثمن الحرب الاستعمارية التي أرادها حكامه.

"كل هذا يدل على أننا مستعدون للقيامبالحرب حتى إن استمرت لسنين طويلة"

"نحن مستعدون أيضا لإقامة السلام لكن هذا لا يتوقف علينا. فالحكومة الفرنسية تدير ظهرها للسلام أكثر فأكثر. وتصريح السيد ميشال دوبري في البرلمان الفرنسي يمثل تراجع خطوة إلى الوراء بالنسبة للسياسة الفرنسية اتجاه الجزائر ورفضا واضحا وقاطعا للتفاوض".

"إن فرنسا الرسمية لم تشعر بعد بأن "طبيعة الأشياء" تريد أن تصل الجزائر إلى الاستقلال كباقي بلدان إفريقيا، وأنه لا مفر من استقلال الجزائر،

الذي سيتحقق بالرغم من أن الحل السياسي للقضية الجزائرية يبقى قائما، فأبواب الأمل في تحقيق السلام لا تزال مفتوحة، والحكومة الفرنسية هي التي تتحمل وحدها المسؤولية.

إن حرب الجزائر تخنق الاقتصاد الفرنسي، فقد استعانت الحكومة الفرنسية برؤوس الأموال الأجنبية من أجل مساهمة غير مباشرة في تكاليف الحرب، بحيث تتم هذه المساهمة بواسطة استثمارات أجنبية في الجزائر لاستغلال الثروات الطبيعية للبلاد وخاصة النفط الموجود في صحرائنا، ولا يسعنا إلا أن نؤكد الطابع المؤقت للعقود المبرمة مؤخرا مع فرنسا من قبل شركات بترولية أجنبية. إن شعبنا وحكومته ليسا مقيدين بالعقود المبرمة مع العدو، والحرب قائمة ويعتبر أنها عملا عدائيا نحو الشعب الجزائري. إن تعاون رأس المال الأجنبي في استغلال ثروات بلادنا الطبيعة لا يمكن تصوره إلا في إطار جزائر مستقلة وإفريقيا الشمالية موحدة.

س. الوكالة الألمانية د.ب.أ: هل الحكومة الجزائرية مستعدة للتفاوض؟

ج. "أولا، إن تشكيل حكومتي أحدث وضعا يستجيب للحقائق الديمغرافية والسياسية الجزائرية. نحن على استعداد للتفاوض مع فرنسا من أجل تحقيق استقلالنا، وعلى الحكومة الفرنسية أن تقبل الجلوس مع الجانب الآخر من الطاولة، ويمكننا آنذاك إيجاد الحل السياسي للمشكل الجزائري. بالطبع، هدفنا واضح وهو معروف، إنه استقلال بلادنا أولا، وتوحيد المغرب بعد ذلك".

س. الصباح: هل تعتقدون، سيدي الوزير، أن مساهمة شركات أجنبية في استغلال النفط الصحراوي، تشكل خطرا بالنسبة إليكم ؟ في حالة الإيجاب، هل في إمكانكم منع هذا الاستغلال؟

ج. "إن شعبنا في حالة حرب ولا يمكننا الاعتراف بصفقات من قبل عدونا مع شركات أجنبية من أجل استغلال ثرواتنا.

"يشكل تصريحنا اليوم إنذارا وينطوي على مخاطر لرؤوس الأموال المستثمرة، وللعتاد المستعمل، وما نؤسف له هو انه سيكون خطرا على المستخدمين أيضا. فعندما تهاجم قواتنا أهدافا اقتصادية هامة، يمكن أن يتعرّض العاملون في هذه المنشآت ضحايا بريئة للعمليات العسكرية"

س. أوربا رقم1: هل كانت هناك مفاوضات في القاهرة ؟

ج. "لقد أجبنا فيما قبل عن هذا السؤال بتصريح في القاهرة.

"لا علم لدينا بأي مبعوث إلى القاهرة ولم تقع اتصالات ولا مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة هذه تصريحات لا أساس لها وإنه لمن المزعج أن نجد صداها في "روايات مسلسلة" غير مبنية على أي واقع، والتي يأتي بها بعض الليبراليون الفرنسيون.

"لا يمكن كل هذا إلا أن يربك الرأي العام الفرنسي. أما فيما يخص رأينا العام، فإنه متعود على صراحتنا ولن يسمح لنفسه بان يكون عرضة للمناورات والإشاعات الكاذبة التي تبثها أوكار الحرب النفسية للجيش الفرنسي والحكومة الفرنسية"

س. نيويورك تايمز: هل تعتقدون أنه بالإمكان تحقيق وقف إطلاق النار وعلى الفور ؟

ج. "قلناه ونعيده: إن المشكل الجزائري سياسي قبل كل شيء. إذا كانت هناك حرب الجزائر فسببها يعود إلى بعض الشروط السياسية، وهي وجود نظام استعماري"لا يمكن أن يتحقق أي وقف لإطلاق النار، ومن غير المعقول أن يتحقق وقف إطلاق النار بدون تسوية سياسية مسبقة".

Scanné avec CamScanner

س. راديو لوكسمبورغ: ماعدا التفاوض مع فرنسا في بلد محايد، هل ترون أن هناك مبادرة أخرى ؟

ج. لا أرى مبادرة أخرى: تنتظر من الحكومة الفرنسية أكثر واقعية وأمام عزلتها الدولية وانهيارها الاقتصادي تفظي إلى اعتبار التفاوض مع الحكومة الجزائرية ضروريا، الكلمة للجنرال ديغول والسيد ميشال دوبري الذي تراجع في مواقف الحكومات التي سبقته في باريس.

"يجب أن تقبل الحكومة الفرنسية طرح المشكل بصراحة وتكف عن محاولة مناورتنا ومناورة الرأي العام الدولي مثل ما فعل أثناء تغيير نظام الاعتقال للبعض من قادتنا، وكانت محاولة يائسة لإرباك الرأي العام الدولي، وفشلت هذه المحاولة لأن هذه الإجراءات التي تدعي الرأفة، لا تعني شيئا: ليس لنقل معتقل من سجن إلى سجن آخر، أي مغزى سياسي إذا كانت الحكومة الفرنسية مستعدة للتفاوض معنا، ولكن نحن بعيدون كل البعد عن ذلك، لذا أردنا اليوم أن نؤكد بأنه يؤسفنا، وأقول يؤسفنا أن نصرح بأن الحكومة الجزائرية لا تستشف حاليا أي احتمال للسلام في الجزائر. يفترض التفاوض وجود طرفين. الآن الحكومة الجزائرية وحدها تريد أن تتفاوض وتعرب عن إرادتها بوضوح"

س. وكالة يونتا يدريس انترناسيونال: ألم يكن العفو عن المحكوم عليهم بالإعدام حدثا سياسيا؟

ج. "إن المحكوم عليهم بالإعدام في السجون الفرنسية هم أسرى حرب نحن محاربون ونريد اعتبارنا كمحاربين، وتسليمهم للمحاكم هو خرق لقانون الحرب"

س. الأمل: هل تسلمتم إعانة الجمهورية العربية المتحدة حسب قرارات الجامعة العربية ؟

ج. "لا أرد على هذا السؤال في هذا الشكل. أذكر بأن الجامعة العربية قررت منحنا 12 مليارا لكن لم نستلم إلى حد الآن أي جزء منها.

نأمل أن يقوم في مستقبل قريب أعضاء الجامعة العربية بالتزام بالمشاركة في ميزانيتنا الحربية"

س. فرنس هوار: هل تتحصلون على إعانة من الصين ؟

ج. " كما تعلمون ذلك، لقد ذهب إلى بكين وفد من حكومتي قلنا أن سياستنا ترتكز على قيود كل مساعدة. أيا كان مصدرها وما أستطيع قوله هو أن الوفد عاد مرتاحا من النتائج المتحصل عليها."

س. فرانس سوار: هل دعي الوفد الجزائري إلى موسكو؟

ج. "نفينا. لم تدع حكومتنا وكل زيارة رسمية مستحيلة مادامت موسكو لم تعترف بالحكومة الجزائرية

"إذا لا أساس من الصحة لكل إعلان عن زيارة للرئيس فرحات عباس أو وزراء آخرين إلى موسكو"

س. لوموند: هل يتقبل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وضع دولة ضمن المجموعة؟

ج. "عندما نتكلم عن المجموعة، نحن الجزائريون نفكر في المجموعة الشمال إفريقية ولدينا أفكار دقيقة عن مجموعة المغرب العربي.

نكب على مهمة بناء إفريقيا شمالية موحدة ومستقلة وبعد ذلك سيطرح المشكل لا على الجزائر فحسب، بل على إفريقيا بأسرها".

س. نيويوك تايمس: هل كانت لكم اتصالات دبلوماسية فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر ؟

ج. "لازلنا نؤكد ما قلته لكم منذ تصريحنا الوزاري في سبتمبر 1958 أن تصريحات السيد دوبري واضحة. إنها تسد الباب أمام التفاوض وتأسف لهذا الأمر هناك غياب سياسة من الجانب الفرنسي ليس ما قاله السيد دوبري عن السيادة الفرنسية في الجزائر تعبيرا عن سياسة لكنه تعبير عن جنون، ونظرا للوضع السياسي في فرنسا وفي العالم. لا تمارس السيادة الفرنسية المزعومة في الجزائر على الجزائريين ولا على المستوطنين في الجزائر" لأن فرنسا الرسمية التي تمارس السياسة الرسمية تتميز عن الشعب الفرنسي الذي يدفع ثمنها.ويختم السيد احمد يزيد ندوته الصحفية قائلا:

"إن تواجدنا بتونس فرصة لتأكيد سياستنا الغاربية التي هي أساسية مثلها مثل سياستنا من أجل استقلال الجزائر".

تصريح السيد امحمد يزيد وزير الإعلام للحكومة المؤقتة للجمهو[رية] الجزائرية

السيد امحمد يزيد، وزير الإعلام للحكومة المؤقتة للجمهو[رية] الجزائرية أدلى مساء الإثنين إلى الصحافة بالتصريح التالي:

"إن التصريحات التي أدلى بها في الجزائر السيد ميشال دوبر[ي] تؤكد عدم وجود أيّ نية في الوقت الحالي للسّلم في الجزائر يناقض تما[ما] الوزير الأول كل ما استطاعت أن تحمله تصريحات الجنرال ديغول م[ن] فائدة أو إيجاب.

"ورغم كل الاحترام لسلطة رئيس الجمهورية الفرنسية لا يسعنا إلا أن نسجل بأن تصريحات السيد ميشال دبري تعد تعبيرا عن الموقف الرسمي لفرنسا وحكومتها."الكلام عن "سيادة فرنسية" في الجزائر في 1959، لا يعدو أن يكون مجرد جنون لا غير".

نيويورك، في 10 فيفري 1959م

الشبيبة العالمية والمنظمات الدولية تعبّر عن تضامنها مع الجزائر المكافحة.

التوصية التي أصدرتها الفدرالية العالمية للشبيبة الديمقراطية حول الجزائر

إن اللجنة التنفيذية للفدرالية العالمية للشبيبة الديمقراطية المجتمعة بكولومبو من 7 إلى 10 ديسمبر.

ـ تؤكد من جديد حق الجزائر في استقلالها وتضامنها مع شباب وطلبة الجزائر،

ـ تقدر التضامن الفاعل لشبيبة كل العالم مع الشبيبة المكافحة للجزائر ومساهمتها الرامية لوضع حد لحرب الجزائر.

ـ تندد بشدة بسياسة القمع المنظّم الممارس على الشباب والطلبة الجزائريين وتحيّي باحترام ذكرى أولئك الذين ضحوا بأنفسهم من اجل قضية شعبهم،

ـ تحيّي تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وتطالب بفتح مفاوضات بين الحكومة المؤقتة الجزائرية والحكومة الفرنسية،

ـ توجّه نداء ملحا إلى جميع منظمات الشباب والطلبة لتدعيم عملها من أجل الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من قبل حكوماتها الخاصة، وتوقيف حرب الجزائر وتحريك المساعدة المادية (منح، أدوية مواد غذائية، ألبسة إلخ..) المقدمة للشباب والطلبة الجزائريين اللاجئين بالمغرب، تونس والشرق الأوسط.

ـ تكلّف الأمانة بدراسة إمكانية تأسيس لجنة دولية للتضامن مع الشباب والطلبة الجزائريين وذلك مع المنظمات الأخرى للشبيبة.

Scanné avec CamScanner

التوصيات الخاصة بالجزائر والمصادق عليها من قبل مؤتمر الشعوب الآفرو-آسيوي (القاهرة من 2 إلى 8 فيفري)

- نظرا للحق الثابت للشعب الجزائري في استقلاله وسيادته الوطنية،

- نظرا إلى أن الشعب الجزائري يخوض منذ أكثر من أربع سنوات، حربا شرسة من أجل استرجاع هذا الاستقلال وهذه السيادة، وذلك ضد جيش من أقوى جيوش العالم والمدعم ماديا وماليا من قبل حلفاء الناتو،

- نظرا إلى أن الشبيبة الجزائرية تلعب دورا أساسيا في هذا الكفاح وتدفع تضحيات جسام من أجل تحرير بلادها،

- نظرا إلى الخسائر والمعاناة التي لحقت بالشبيبة الجزائرية بسبب الحرب،

- نظرا لكون الحكومة الفرنسية لا تعبأ بأي قانون من القوانين الدولية للحرب وتعمد علانية اليوم إلى طرق استنكرها الضمير العالمي، خاصة بالإعلام العالمي لحقوق الإنسان،

- نظرا لكون فرنسا لم تستغل كل الفرص التي عرضت عليها من أجل إنهاء الحرب، خاصة بعد اقتراح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بفتح مفاوضات معها قصد وقف إطلاق النار،

- نظرا لكون الحكومة الفرنسية كررت تأكيد إرادتها في مواصلة وتكثيف حرب الإبادة التي تشنها على الشعب الجزائري،

- نظرا لكون الحكومة الفرنسية بتسليمها الثروات الصحراوية للجزائر إلى الرأسماليين الفرنسيين والدوليين، ارتكبت مساسا جديدا بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وذلك في الوقت الذي لم يبق

أي شك في فشل السياسة الفرنسية المسماة بالاندماج كما بينته التصويتات التي وقعت في الجمعية العامة الأخيرة للأمم المتحدة على القضية الجزائرية وكما أبرزه أيضا العجز الذي اعترى مؤخرا السلطات الاستعمارية لتنظيم انتخابات مزعومة في الجزائر.

ـ نظرا لكون رهان الحرب الاستعمارية التي تجري حاليا في الجزائر، لا يهم مصير الشعب الجزائري فقط، بل أيضا مصير كل شعوب إفريقيا خاصة تلك التي تعاني من سيطرة الاستعمار الفرنسي

ـ نظرا لكون استيلاء الاحتكارات المالية الفرنسية والدولية على الثروات الصحراوية الذي يمثل عملا جديدا من النهب على حساب شعب مستعمَر، يعتبر زيادة في حدة الاضطهاد الاستعماري المفروض على الشعوب الإفريقية لأن استغلال الصحراء بهذا الشكل سيؤدي لا محالة إلى تعزيز النظام الإمبريالي المتواجد في القارة الإفريقية.

إن مؤتمر الشبيبة الآفرو–آسيوية المنعقد في القاهرة من 2 إلى8 فيفري 1959 :

1- يدين حرب الإبادة التي تشنها فرنسا على الشعب الجزائري ويستنكر الطرق الوحشية التي تستخدمها القوى الإمبريالية الفرنسية ضد الجزائريين.

2- يطالب بإطلاق سراح ابن بلة وكل المعتقلين السياسيين.

3- يؤكد من جديد مساندة الشبيبة في بلدان إفريقيا وآسيا للكفاح البطولي الذي تقوم به الشبيبة الجزائرية من أجل استرجاع حرية بلادها.

4- يوصي بأن تكتسي هذه المساندة أشكالا ملموسة حتى تستبدل هذه المساندة بمساعدة مادية حقيقية توازي أو تفوق الإعانة التي يستفيد منها الاستعمار الفرنسي من قبل حلفائه في الناتو.

Scanné avec CamScanner

5- ولتحقيق ذلك :

أ- يطالب مؤتمر الشبيبة الآفرو-آسيوية شعوب وشبيبة آسيا وإفريقيا للسعي لدى حكومات إفريقيا وآسيا وكذا الحكومات الأخرى التي لم تعترف بعد بالحكومة المؤقتة حتى تقوم بذلك.

ب- يطالب شباب إفريقيا وآسيا بمواصلة وتكثيف الحملة التي تقوم بها الآراء العامة وحكومات هذه البلدان قصد استدراج الحكومة الفرنسية إلى الدخول في مفاوضات مع الحكومة المؤقتة وهي الوسيلة الوحيدة لإنهاء الحرب التي تحتاج الجزائر.

ت- يطالب بتوجيه عمل الشبيبة الآفرو-آسيوية بوساطة وسائل تناسب وضع كل بلد، إلى وضع حد للمساعدة التي تستفيد منها فرنسا من قبل بعض الحكومات.

6- يندد بمشاريع الاحتلال الاقتصادي للإمبريالية الفرنسية والدولية في الصحراء.

7- يدعو كامل شباب إفريقيا وشباب آسيا إلى مضاعفة اليقظة من أجل إحباط المحاولات التي يسعى من ورائها الاستعمار إلى النجاة من المصير الذي وهو الزوال.

توصية حول الجزائر صادقت عليها اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للطلبة (لودز – بولونيا)

إن اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي للطلبة، وبعد دراسة الوضع الراهن في الجزائر وآثاره على الطلبة، تسجِّل:

– بأن الثورة الجزائرية تتعزز كل يوم بالرجال، وبالعتاد والتقنيات العسكرية، في الوقت الذي توجد فيه فرنسا اليوم في قفص الاتهام؛

– بانه ومنذ المؤتمر الخامس للاتحاد الدولي للطلبة المنعقد ببكين في 1958، قد وقع حدثان هامان كان لهما الأثر البالغ على سياسة الطرفين الموجودين فوق الميدان: تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتزايد القمع الذي ترجم على ارض الواقع باعتقال الطلبة الجزائريين بفرنسا في ديسمبر؛

– بأن الحكومة الفرنسية، بجانب التصريحات المسماة بالليبرالية، تضاعف الاعتقالات والأحكام بالإعدام على طلبة ووطنيين جزائريين.

تؤكد مجددا القرارات المتخذة في المؤتمر الخامس والتي تدين سياسة الاندماج المنتهجة من الحكومة الفرنسية بتواطؤ الدول الأعضاء في الناتو مع الاستعماريين الفرنسيين وتستنكر خديعة الاستفتاء المنظم من قبل الجيش الفرنسي على "مؤسسات لفرنسا"

تعرب عن استنكارها الحازم لاعتقال أكثر من 40 طالباً منهم فرنسيس مصطفى، قارة مصفى، بوصالح محمد، إلخ...، والذي وقع بفرنسا في ديسمبر 1958، وتطالب بإطلاق سراحهم فورا.

تعرب عن قلقها أمام جهود الحكومة الفرنسية الرامية لجر دولاً أخرى إلى الحرب ضد الشعب الجزائري، وعن قناعتها بأن هذا سيشكّل خطراً جسيما على السلام العالمي.

تحيّي تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وهو حدث يستجيب للطموحات المشروعة للشعب الجزائري للمطالب التي أعرب عنها مراراً طلبة شمال إفريقيا، كما يشكل هذا الحدث مرحلة جديدة في كفاح الشعب الجزائري. وتطالب هذه التوصية بفتح المفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية في بلد محايد.

توجه نداء ملحا إلى جميع منظمات الطلبة للتدخل لدى حكوماتها ولتعزيز مساعيها قصد الاعتراف بالحكومة المؤقتة.

تهنئ الأمانة والاتحادات الوطنية للطلبة، الأعضاء في الاتحاد الدولي للطلبة، لعملهم لفائدة الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين وتطلب منها بشدة تكثيف حملاتها لفائدة الطلبة والشعب الجزائريين وتقديم كل مساندتها إلى الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين لحل جميع المشاكل المطروحة عليها.

انعقاد الندوة العالمية الثامنة للطلبة بليما-البيرو من 5 إلى 25 فيفري

- إدانة سياسة الادماج
- احترام قوانين الحرب
- التضامن مع الطلبة الجزائريين
- التفاوض مع الحكومة المؤقتة الجزائرية

تسجل الندوة الثامنة العالمية للطلبة :

1) تسجل الندوة الثامنة العالمية للطلبة، على ضوء التقرير المكمل المقدم أن :

- الوضعية العامة للتعليم والثقافة في الجزائر قد تغيرت كثيرا وأن وضعية الطلبة الجزائريين قد ازدادت تدهورا بسبب تفاقم حرب الجزائر

- مشكل التعليم والتربية في الجزائر مطروح بحدة، لا على صعيد التعليم العالي فحسب، بل أيضا وخاصة على المستويات الابتدائية والثانوية إذ يعيش عشرات الآلاف من الأطفال من الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين في المغرب وتونس في ظروف بؤس يتعذر وصفها ولا يتلقون أي تكوين مدرسي.

2) وتسجل الندوة أيضا أن الحكومة الفرنسية قد كثفت إجراءاتها القمعية نحو الشريحة الطلابية الجزائرية، وهو ما من شانه أن يجعل الطلبة الجزائريين لا يأمنون على أنفسهم، ويجعل هذا الوضع مزاولة الدراسات العليا بفرنسا مستحيلة في كثير من الأحيان،

3) تسجل الندوة أن المبادئ العالمية البسيطة للعدالة تعرف انتهاكات يومية تتمثل في :

- توقيف وحبس تعسفي للطلبة؛

- غياب الضمانات القانونية الأساسية لفائدة الطلبة خاصة الحق في الدفاع والاختيار الحر للمحامي. حق الدفاع في حرية التعبير الحق في محاكمة سريعة أمام القضاء الذي يكون قد ارتكب في إقليمه الجرم حتى يسمح ذلك بتجنب النقل التعسفي والحبس الاحتياطي الطويل

- اختفاء طلبة أوقفتهم الشرطة

4) كما تسجل اللجنة استخدام طرق التعذيب العنيفة من قبل السلطات الفرنسية وهو ما يؤدي إلى انتزاع اعترافات بالقوة تتخذ بناء عليه أحكام نافذة بالإعدام. كما تشهد على ذلك قضية طالب عبد الرحمن. إذ بالرغم من استنكار كل العالم الطلابي إلا أن نداءاته بقيت بدون جدوى.

5) أن حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في فرنسا يشكّل المظهر الأكثر وضوحا لسياسة التعسف والقمع التي راح ضحيتها الطلبة الجزائريون الذين أصبحوا هكذا مجردين من منظمتهم الوحيدة للتعبير والدفاع.

6) أن الوضع الأمني للطلبة ازداد خطورة حاليا أكثر من ذي قبل كما تشهد على ذلك الاعتقالات الكثيفة التي وقعت حديثا ، الأمر الذي أدّى إلى نزوح كبير للطلبة يتسبب في زيادة عدد اللاجئين ويطرح مشكلا جدّيا إلى كل المجموعة الدولية للطلبة.

إدانة الندوة الدولية الثامنة للطلبة:

إن الندوة الدولية الثامنة للطلبة:

1- تدين السياسة القمعية العنيفة للحكومة الفرنسية التي راح ضحيتها، منذ أكثر من أربع سنوات، الطلبة الجزائريون الذين انخرطوا بحزم في الكفاح ضد الاستعمار الذي يمثل مصدر انحطاط الثقافة والتعليم في بلادهم.

2- تعبّر عن استنكارها وسخطها لكل مساس بالحقوق البسيطة والمقدسة للإنسان، وتدين التعذيب خاصة، وتطالب بوضع حد لهذه ومعاقبة مرتكبي مثل هذه الجرائم بما يمليه القانون، وتطالب باحترام القوانين الدولية للحرب واتفاقيات جنيف المتعلقة بأسرى الحرب.

3- تنبذ السياسة المسماة "بالاندماج" التي تمثل تنكرا في حد ذاته لثقافة وطنية مطابقة لماضي الجزائر وتقاليدها.

4- تعترف بشرعية كفاح الطلبة الجزائريين من أجل الاستقلال الوطني الذي يشكل، مثلما أكدته الندوة الدولية السادسة للطلبة، الشرط المسبق لكل تربية كاملة (التوصية رقم 99) وتصرح بأنها متضامنة مع كفاح الطلبة الجزائريين من أجل إحلال عهد من الحرية لازدهار الثقافة وتقدم اجتماعي في مجال التعليم والتربية.

5- يهنئ المؤتمرون وجميع الاتحادات الوطنية للطلبة من أجل المساندة والدعم اللذين قدمتهما للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين أثناء حملة التضامن التي أطلقتها الندوة و تحثها على الاستمرار على هذا النهج.

الندوة الدولية الثامنة للطلبة: من أجل إجراء مفاوضات بين الحكومتين

1- تؤكد الندوة قناعتها العميقة بأن الحلّ النهائي والفعّال للمشاكل المطروحة على المجموعة الطلابية الجزائرية يكمن في نهاية الحرب واستقلال الجزائر بالطريقة السلمية للمفاوضات بين الحكومتين الفرنسية والجزائرية.

2- تكلّف الندوة الأمانة بتبليغ لجنة حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن بهذه التوصية وتضمن نشرها على نطاق واسع في الصحافة الدولية.

Scanné avec CamScanner

نداء إلى الشعب الفرنسي

كرّاس رقم 3: نوفمبر 1959

جبهة التحرير الوطني -وثائق-

Edité par la Fédération de France du Front de Libération Nationale

الجانب القانوني

إن تأسيس الدولة والحكومة الجزائريتين يتطابق مع الإرث التاريخي، والتطور الاجتماعي ومع الإرادة السياسية للشعب وهو مطابق أيضا للقانون الدولي.

ويمكن إظهار هذه التطابق مع القانون الدولي من وجهة نظر ثلاثية الأبعاد:

1. لا تمثل الدولة والحكومة الجزائريتان اللّتيْن لنا الشرف أن نطلب الاعتراف بهما، كيانين قانونيين جديدين، لكن مؤسسات قديمة تم إحياؤها. فالأمر لا يتعلق بالاعتراف بدولة جديدة بقدرما يتعلق بتكريس الإنبعاث الشرعي لدولة كانت قائمة من قبل.

2. وحتى إن لم توجد الدولة الجزائرية في الماضي، وحتى إن لم تخضع حقوقها للتقادم بسبب الاحتلال، فإنّ تأسيسها الحالي مطابق للقانون الدولي الراهن الذي يقر حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها.

Scanné avec CamScanner

3. وحتى وإن الدولة الجزائرية لم توجد في الماضي. وحتى وإن لم يعترف القانون الدولي الراهن بحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها، فإن تأسيس الدولة الجزائرية الحالي لا يمكن إلا أن يكون مطابقا للقانون الدولي الذي يقر بأن ولادة أي دولة تعتبرا حدثا صحيحا يستحيل الاعتراض عليه قانونيا.

هذه هي النقاط الثلاث التي تعتزم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية دراستها على التوالي في هذه المذكرة.

1- الكيان القانوني السابق للدولة الجزائرية

لا يمكن اعتبار سيادة الشعب الجزائري ملغاة بحكم الغزو والاحتلال الفرنسيين منذ 1830. وهذا ما سنظهره في النقاط الخمس التالية:

1. كانت الدولة الجزائرية قبل الغزو الفرنسي لـ 1830 فاعلا دوليا، أي عضوا في المجموعة الدولية للدول.

2. لا يمكن أن يتم إلحاق الجزائر بفرنسا من الناحية القانونية.

3. لا يمكن دراسة الغزو الفرنسي إلاّ كما ندرس أي "احتلال نتج عن حرب"، وبعبارة أخرى، كظاهرة مؤقتة لا يمكنها إزالة السيادة الجزائرية.

4. اعتبر القانون الدولي دائما الاحتلال كوسيلة لاكتساب أي إقليم غير شرعي عندما يتعلق الأمر بإقليم فيه سكان وحكومة مثلما هو الشأن بالنسبة للجزائر.

5. لا يمكن أن يزول العيب القانوني لهذا الاحتلال بالتقادم. إنّ حقوق الدولة الجزائرية غير قابلة للتقادم.

Scanné avec CamScanner

من المفيد إعادة تناول هذه المقترحات بالترتيب:

I. الدولة الجزائرية موضوع في القانون الدولي سنة 1830

توجد الدولة عندما تجتمع العناصر الأربعة التالية على أرض الواقع: إقليم، مجموعة من الناس، سلطة سياسية منظمة، وأخيرا استقلال المجموعة عن أية مجموعة أخرى:

أ- كان الإقليم الذي يحتضن مؤسسات الدولة الجزائرية محددا مثلما كانت عليه أقاليم دول تلك الحقبة التاريخية. كان يتشكل من مقاطعات وهران في الغرب، والتيطري (المدية)، والجزائر وقسنطينة في الشرق. وقد احتج الفرنسيون أمام السلطات المغربية لمّا حاول الأمير عبد القادر اللجوء عندهم، وهذا يدل على أن الحدود الجزائرية المغربية كانت محدّدة.

ب- ولا يلزمنا كبير عناء للإشارة بأن حكومة رجال بمميزاتها الاجتماعية لم تكن منعدمة في الجزائر.

ج- إن تنظيم أي سلطة عمومية يثبت عن طريق:

- وجود حكومة جزائرية (بحاكمها الداي؛ وكيل الخرج؛ مقتصد البحرية والعلاقات الخارجية؛ الآغا: وزير الحربية؛ الخرناجي: مكلف بالشؤون الخارجية والخزينة؛ خوجة الخيل: رئيس أملاك الدولة؛ شيخ الإسلام: وزير الشؤون الدينية والعدل؛ الباشكاتب: أمين سر خاص).

- وجود إدارة مركزية، جهوية ومحلية:

كان يوجد على رأس كل مقاطعة من المقاطعات الأربع الجزائرية باي يعينه الداي. كانت المقاطعة تنقسم إلى "أوطان" يوجد على رأس كل واحدة منها القايد الذي كانت سلطاته محددة بدقة. كان كل "وطن" يشمل عدة عروش، على رأس كل عرش شيخ.

Scanné avec CamScanner

كانت المدن مرؤوسة من قبل شيخ البلد (رئيس البلدية)، وخزنادار مسؤول بيت المال (مسؤول المالية المحلية)، والمحتسب (مكلف بشرطة الأسواق والصرف الصحي)، وقائد العيون (مكلف بالأشغال العمومية ومشاكل الماء). وكان على رأس كل قطاع مهني أمين.

- وجود جهاز قضائي على رأسه وزير العدل، شيخ الإسلام، وعلى رأس المصالحالتي تتبعه القضاة.

د- كان استقلال الجزائر حقيقة لا يمكن أن يشكك فيها التأكيد الخاطئ لتبعية مزعومة للجزائر نحو الباب العالي. يذكر الأستاذ شارل أندري جوليان "أثناء القرن السابع عشر، في كتابه "تاريخ إفريقيا الشمالية": انفصلت كل من إيالة الجزائر وإيالة تونس عن سلطة الباب العالي... كانت الجزائر مستقلة ولم تكن تربطها مع تركيا سوى رابطة معنوية: الخلافة الإسلامية. كانت الجزائر تنعم بحرية أكثر في التحكم في مصيرها، أكثر مما هو عليه الحال اليوم في أي مقاطعة إنجليزية مع بريطانيا العظمى. ويكمن الدليل على هذا الاستقلال في أن العلاقات الدبلوماسية لدى الجزائر لم تكن قائمة باسم الإمبراطورية العثمانية بل باسم الدولة الجزائرية وحدها.

هـ- الدولة الجزائرية عضو في مجموعة الأمم: لم تكن الدولة الجزائرية معترف بها كدولة من طرف القوى الخارجية فقط، ولم تعترف هي بدورها بدول جديدة فقط، بل كانت تمارس على الدول الأخرى حق معترف بهوهو دور الشرطة في البحر الأبيض المتوسط.

كانت الجزائر تمارس صلاحيات السيادة المتمثلة في الحق في إبرام معاهدات، وعقد تحالفات والإعلان عن الحرب وإقامة السلم. كما أبرمت هذه الأخيرة معاهدات مع العديد من الدول منها فرنسا ومملكة الأراضي

المنخفضة، وبريطانيا العظمى، وإسبانيا، والبرتغال، والدانمارك، والولايات المتحدة.

إنه ليس من الضرورة بمكان التذكير هنا بالقائمة الطويلة جدا للمستندات الدولية المتبادلة بين حكومات الجزائر والحكومات الأجنبية. وتكفي الإحالة إلى المجموعة المتميزة للمعاهدات التي جمعها العالم الأستاذ الإيطالي Maslatrie بعنوان "شهادات عربية" والتي أرفقها في غالب الأحيان بالنص الأصلي العربي، أو الرجوع إلى كتاب لـ دي ماس لاتري بعنوان "معاهدات بين المسيحيين والعرب في القرون الوسطى" والذي نشر في 1867 بباريس بأمر من نابوليون الثالث الذي كان يحلم آنذاك بجعل الجزائر "مملكة عربية" مستقلة يكون بالطبع ملكا لها، الأمر الذي كان سيجعل من فرنسا والجزائر "اتحاد شخصي" حسب المصطلح القانوني المعروف.

ستقتصر الذكرة الحالية على التذكير بالمعاهدات الأساسية المبرمة منذ القرن السابع عشر والمتعلقة فقط بالجزائر و فرنسا منها:

1. معاهدة بين السيد دوقيز، باسم لويس الثالث عشر، ملك فرنسا ونواب باشا الجزائر، مبرمة بمرسيليا في 21 مارس 1619 (النص خاصة لدى دومون: "الهيئة العامة الدبلوماسية لحق الناس" ج.5، قسم 2، ص.330).

2. معاهدة سلم بين داي الجزائر ورعايا الملك تتعلق بالتجارة، مبرمة بالجزائر في 19 سبتمبر 1628 (يوجد النص خاصة لدى ديفولكس: "أرشيف القنصلية العامة لفرنسا بالجزائر" ص.5).

3. عقد من أجل إعادة تأسيس الحصن وملحقاته في 29 سبتمبر 1628 (يوجد النص خاصة لدى رووارد دي قارد: "المعاهدات المبرمة بين فرنسا

وإفريقيا الشمالية: الجزائر، تونس، المغرب، القسم الأول، الجزء
ص. (20-22).

4. معاهدة حصن فرنسا، ماساكاريس دولاكال، دي روز، سلم بونا وقول[2]، مبرمة بين الباشا وديوان الجزائر، بحضور كل رجال ال والإفتاء والقضاة، من قبل جان باتيست دي كوكيل، خادم ديوان ال عام 1640 و7 جويلية الموافق لعام 1050 و15 ربيع الأول حسب التق الهجري، من أجل شراء الأصواف والجلود والشموع وسلع أخرى والقيام بصيد المرجان من القل إلى رأس روكس، والذين أقسموا ووعدوا باحترامها. (يوجد النص خاصة لدى رووارد دي قارد، نفس المرجع، ص. 22-26).

5. أدوات جميلة و فخمة أهداها السيد الوالي بابا رمضان وديوان الجزائر، إلى بيار دي رومينباك الفارس، سيد موراتات، من أجل إعادة تأسيس حصن فرنسا، ماساكا ريتزدو لاكال، وكاب روز، وأماكن أخرى تابعة للبرج، من أجل شراء الأصواف والجلود والشموع وسلع أخرى كما كان الحال في الماضي والقيام بصيد المرجان من القل إلى كاب روز، والتي وعدوا وأقسموا باحترامها في نصها وما يتبع..." -9 أفريل 1661. (يوجد النص خاصة في "أرشيف غرفة التجارة لمرسيليا" تحت رقم سي سي 152)

6. معاهدة سلم بين المملكة الفرنسية ومملكة الجزائر في 17 ماي 1666 (يوجد النص خاصة لدى ليونارد: "مجموعة معاهدات السلم" ج 5).

7. "معاهدة مبرمة بين إمبراطور فرنسا و بيننا نحن الباشا المعظم وديوان وحارس الجزائر، والسيد دونيس دوسولت، الذي أذن له بالإقامة في حصن فرنسا في بلاد البربر في 23 أفريل 1684" (النص خاصة لدى دومونت، نفس المرجع، ج 7، قسم 2، ص 74).

---

1. عنابة.
2. القل.

8. مادة خاصة بالسلم صادق عليها السيد دولاتورفيل باسم الملك لويس الرابع عشر لصالح باشا، وداي، وديوان ومليشيا الجزائر. موقعه في 25 أفريل 1684" (يوجد النص خاصة لدى رووارد دي قارد. نفس المرجع، ص. 45-52).

9. معاهدة سلم لمدة مائة عام بين لويس الرابع عشر، إمبراطور فرنسا، ملك نافار والباشا، والداي، وديوان مملكة الجزائر. حُرِّر بالجزائر في 24 سبتمبر 1689. (يوجد النص خاصة لدى ديفولكس: "أرشيف القنصلية العامة لفرنسا في الجزائر، ص.9).

10. معاهدة بين الملوك وأصحاب الفخامة حضرة الداي وحارس مملكة الجزائر وشركة الفرنسيين الخاصةبصيد المرجان والتجارة في حصن فرنسا في 5 ماي 1690. (يوجد النص خاصة في "أرشيف الشؤون الخارجية الفرنسية"، الجزائر، 1689-1692).

11. معاهدة مبرمة حاج أحمد، داي مدينة الجزائر والسيد أنيت كايسيل، تاجر الحصن، مكلف بالأعمال، 1 جانفي 1694. (يوجد النص خاصة لدى رووارد دي قارد، نفس المرجع، ص.64-76).

12. معاهدة مبرمة بين حسن باي قسنطينة والسيد ديمارل، حاكم القالة، 15 جويلية 1714 (النص في "أرشيف غرفة التجارة لمرسيليا- الشركة الملكية لإفريقيا- مجموع المعاهدات").

13. معاهدة سلم بين علي داي الجزائر والسيد لويس دي فابري، قائد أسطول إمبراطور فرنسا، حرر في 16 جانفي 1764 (النص خاصة لدى دي مارتنس: "مجموعة المعاهدات الرئيسية"، إضافة 3، ص.68).

14. إعادة المعاهدات بين فرنسا والجزائر، المبرمة في 9 مارس 1801 (النص لدى دي كليرك: مجموعة من المعاهدات).

15. معاهدة بين بابا محمد داي الجزائر والسيد بارو، عون الشركة الملكية لإفريقيا، حرر بالجزائر في 23 جوان 1790. (النص خاصة لدى رووارد دي قارد، نفس المرجع، ص.80-81).

16. الاعتراف بالجمهورية الفرنسية من قبل داي الجزائر وتجديد المعاهدات 20 ماي 1793. (يوجد النص خاصة لدى دي كليرك، نفس المرجع).

17. وقف قتال غير محدد المدة تقرر في 19 جويلية 1800 بين صاحب السعادة مصطفى باشا، داي الجزائر والمواطن شارل فرانسوا ديبوا تانفيل، محافظ عام للعلاقات التجارية، مكلف بإبرام معاهدة سلم مع هذه الأيالة. (يوجد النص خاصة لدى ديك كليرك، نفس المرجع).

18. معاهدة سلم مبرمة في 30 سبتمبر 1800 بين مصطفى باشا داي الجزائر والمواطن ديبوا تانفيل، محافظ عام للعلاقات التجارية للجمهورية الفرنسية. (يوجد النص خاصة لدى دي مارتنس، نفس المرجع، ج 7، ص.65).

19. معاهدة سلم وتجارة، مبرمة في 28 ديسمبر 1801 بين مصطفى، داي الجزائر والمواطن ديبوا تانفيل، محافظ عام للعلاقات التجارية للجمهورية الفرنسية. (النص خاصة لدى دي مارتنس، نفس المرجع، ج 7، ص.393).

20. معاهدة سلم مبرمة في 28 ديسمبر 1805 (7 نيفوز عام 10) بين الجمهورية الفرنسية ومملكة الجزائر. (يوجد النص خاصة لدى دي مارتنس، نفس المرجع).

21. عقد محرر بالجزائر في 26 ديسمبر 1805 (5 نيفوز عام 14) من أجل تجديد المعاهدات مع داي الجزائر. (يوجد النص خاصة لدى دي مارتنس، نفس المرجع).

22. عقد محرر في 12 جويلية 1814 من أجل تجديد المعاهدات القديمة بين فرنسا وداي الجزائر. (النص خاصة لدى دي كليرك، نفس المرجع).

23. معاهدة متعلقة بتجارة الحصن الفرنسي وصيد المرجان، مبرمة في 24 جويلية 1820 بين حسين داي الجزائر والسيد ديفال، القنصل العام لفرنسا. (يوجد النص خاصة لدى دي كليرك، نفس المرجع، ج 3، ص 237).

24. معاهدة بين الأمير عبد القادر والجنرال البارون دي كليرك، نفس المرجع، ج 4، ص 262.

25. معاهدة بين الأمير عبد القادر و الجنرال بارون دوكلارك

26. معاهدة تافنة مبرمة في 30 أفريل 1837 بين فرنسا والأمير عبد القادر، مصادق عليها من قبل ملك فرنسا في 30 جوان 1837. (النص لدى دي كليرك، نفس المرجع).

وأخيرا اعترفت الحكومة الفرنسية لـ 1830 مرة أخرى بوجود السيادة الجزائرية، تبريرا للإنزال الذي جرى بسيدي فرج بتاريخ 5 جويلية 1830، بخرق المعاهدات الدولية التي تكون قد ارتكبته الحكومة الجزائرية. وهكذا وأثناء المناقشة في البرلمان الفرنسي، سجل البارون دوسيز ضد الحكومة الجزائرية ما كان يظن بأنها " إخلالات خطيرة بالترتيبات المقررة في الاتفاق المشترك مع فرنسا المتعلقبزيارة السفن،و خرق الامتياز لصيد المرجان الذي كان مضمونا لنا (الفرنسيين) بالمعاهدات... خرق

Scanné avec CamScanner

الالتزام باحترام الراية الفرنسية، الإرادة في تجريد الفرنسيين من الامتيازات المكتسبة بعنوان المقابل والتي تضمنها المعاهدات، والتملص من الامتيازات التي تفرضها المعاهدات". (أرشيف البرلمان، ج 61، جلسة 15 مارس 1830).

بالإضافة إلى ذلك، اعترفت الدولة الجزائرية في كثير من الأحيان بدول أخرى في العالم. لقد رأينا آنفا بأن داي الجزائر بلّغ الاعتراف بالجمهورية الفرنسية الأولى في 20 مارس 1793، واعترفت الحكومة الجزائرية كذلك بالولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية حرب الاستقلال للولايات المتحدة 1795. (وليام شالير، القنصل العام الأمريكي في الجزائر "سكيتشس أوف ألجيرس"[1]، كوميتق بيليارد، بوستون، 1826، ص.17). وتلا هذا الاعتراف إبرام معاهدة تم تجديدها في 1815 و1816.

هكذا كان الوضع الدولي للدولة الجزائرية السيدة قبيل الاحتلال الفرنسي. إلى أي مدى تم تغير هذا الوضع القانوني من قبل الاحتلال الفرنسي؟ هذا ما ينبغي دراسته الآن.

ب- استحالة ضم الجزائر إلى فرنسا من الناحية القانونية

لما وطئت أقدام الفرنسيين تراب الجزائر، لم يتمكنوا من "ضمها" إلى فرنسا من الناحية القانونية وهو ماكان من شأنه أن يجعل ببساطة من الجزائر مقاطعة فرنسية مثل لا بورقوني[2] أو لابروطاني[3].

ينبغي التذكير بالفرق الموجود في القانون بين الضم والاحتلال. فعلى عكس هذا الأخير، يترجم الضم الزوال التام للخصوصية القانونية للإقليم الذي تم ضمه، أي تطبيق قوانين وتنظيمات ومبادئ الدولة المستعمرة

1.رسوم عن الجزائر.

2.La Bourgogne.
3.La Bretagne.

Scanné avec CamScanner

تطبيقا كاملا على هذا الإقليم . المقصود إذا هو الإدماج التام على عكس الاحتلال الذي يحافظ أو ينشئ إحدى الخصوصية القانونية للإقليم. لقد تم ضم لاصافوا[1]، فما بقي سوى احتلال الجزائر.

تعود استحالة ضم الجزائر من الناحية القانونية إلى سببين:

أ- حتى في المجتمع الدولي الذي لم يكن منظما في تلك الفترة، وفي الوضع غير المتطور للقانون الدولي لتلك الفترة، كان ضم إقليم مأهول بالسكان يعتبر ضم أي بلد مستحيلا من الناحية القانونية بدون موافقة سكان هذا الإقليم. تنص المادة الأولى من معاهدة 24 مارس 1860 بين فرنسا وسردينيا مثلا على: "إن جلالة ملك سردينيا يقبل بضم لاصفوا ونيس إلى فرنسا ويتنازل هو وفروعه ومن يخلفه عن الأقاليم المذكورة أعلاه. سيتفق أصحاب الجلالة على أن هذا الضم سيجري بدون أي إكراه لإرادة السكان..."

ب- فحتى لو كان هناك أدنى شك فيما يتعلق بتحريم الضم القسري في القانون الدولي لإقليم مأهول بالسكان، كما كان حال الجزائر، يبقى أن فرنسا لم تتمكن قط من ضم الجزائر فعليا. حقا، إنها لم تتمكن من القيام بالإدماج السياسي والإداري والاجتماعي للجزائر كليا،إذ وجدت نفسها مرغمة على الحفاظ على بعض المؤسسات الجزائرية من جهة، ومن جهة أخرى رفضت توسيع بعض المؤسسات الفرنسية إلى الجزائر. حاولت مثلا في 1881 إلحاق المصالح العمومية الجزائرية مباشرة بالوزارات المختلفة للوطن الأم، لكنها اضطرت في 1896 إلى إلغاء هذه "المراسيم" وإلى تكريس الشخصية المعنوية للجزائر في 1900، وهي إجراءات تتنافى كلها مع المبدأ نفسه للضم بلا قيد أو شرط.

1.La Savoie.

إذا لم يقع ضم الجزائر في مفهوم القانون الدولي ، كما وقع بالنسبة للاصافوة أو أية مقاطعة فرنسية أخرى. وهكذا فإنه لا معنى لمرسوم 22 جويلية 1834 الذي قررت فرنسا ضم الجزائر بموجبه، ومن ثم ليس له أي أثر قانوني.

وإذا لم يكن الامر يتعلق بالضم، فلا يمكن الأمر إلا أن يتعلق "باحتلال ناتج عن حرب" في الجزائر، بالمعنى الذي يضيفه القانون الدولي إلى هذه العبارة.

ج- الظاهرة المؤقتة "للاحتلال الناتج عن الحرب " في الجزائر

ينبغي اعتبار الغزو الفرنسي للجزائر مجرد"احتلال ناتج عن الحرب" إلا أنه في المقابل، يتأسس الاحتلال الناتج عن الحرب في القانون الدولي بصفة جوهرية على حيازة فعلية تكتسي طبيعة عابرة ومؤقتة للأرض التي يتعين إعادتها لأصحابها بعد توقف القتال، وبعد مدة طويلة نوعا ما.

والنقطة الهامة التي يجب الإشارة إليها، هي أنه في حالة احتلال حرب، لا يتم إلغاء سيادة الدولة المحتلة أرضها؛ إن هذه السيادة موقفة بصفة مؤقتة وممارسة من قبل المحتل لا أكثر.

يتفق كل المتخصصين في القانون الدولي حول هذه النقطة. فلنذكر فقط من بينهم الأستاذ شارل روسو: "إن المبدأ الأساسي هو أنه لا يترتب عن احتلال حرب أي تحويل لسيادة دولة ما. إن الأثر الرئيسي لاحتلال الناتج عن الحرب هو إحداث تعويض مؤقت ومحدود في ممارسة الصلاحيات المتعلقة بتنظيم وسير المصالح العمومية. ويمكن أن يمدد هذا التعويض إلى حد زمني بعيد". (شارل روسو، "القانون الدولي العام"، 1953، باريس، سيري. ص 566 و568).

يُعترف في القانون الدولي باحتلال ناتج عن حرب لكل إقليم يوجد تحت السلطة العسكرية. وقد كرست صراحة هذا المبدأ المادة 42 من معاهدة لاهاي لسنة 1907 حول الحرب الترابية. لكن الجزائر وضعت في كثير من الأحيان تحت السلطة العسكرية خلال الاحتلال الفرنسي. فقد قام "ضباط شؤون الأهالي" وضباط "المكاتب العربية" بتسيير شؤون البلاد. أما فيما يخص مقاطعات الجنوب الجزائري، فإنها بقيت ولمدة قرن دون انقطاع تحت الإدارة العسكرية إلى أن صادق البرلمان الفرنسي على قانون 20 سبتمبر 1947 المتضمن الوضع القانوني للجزائر (غير أن هذا القانون لم يدخل حيز التطبيق).

إذا أردنا تحليل وضع الجزائر "كاحتلال حرب" فإننا نرى أن الدولة الجزائرية لم تزل سنة 1830 وأن السيادة الجزائرية تبقى قائمة كاملة.

ويتأكد مثل هذا التحليل في كون فرنسا ترددت لمدة عشرين سنة على الأقل في موضوع الاستمرار في احتلالها وسعت في بعض الأحيان إلى الانسحاب.

ت- عدم صلاحية تطبيق نظرية "الاحتلال كوسيلة لاكتساب إقليم من الأقاليم" بالنسبة لحالة الجزائر

أ/ لا يعترف القانون الدولي سوى بالاحتلال من أجل الاكتساب لأرض غير مأهولة (أو مأهولة من سكان متوحشين وبدائيين).و ترتب هذا المبدأ عن المبدأ الآخر الغريب الذي ينص على أن الأرض ملك للذي يشغلها الأول.

ومع ذلك، فان هذا الحق محدد بعدد من الشروط والقيود. وهكذا وبحكم المادتين 24 و35 للقرار العام لمؤتمر برلين لسنة 1885 والذي قنن مبادئ الإحتلال، إذ يعتبر لا يتم تحريم هذا الأخير مادام الإقليم

لا يقع تحت سلطة أي سيد ، أو كانت الحيازة فعلية ومستمرة ، أو تم إبلاغ القوى بذلك.

ب/ يتبين مما سبق أن القانون الدولي يمنع الاحتلال كطريقة لاكتساب أي إقليم مأهول بالسكان. وإذا كان الواقع يناقض القانون حول هذه النقطة في القرن 19، فإن ذلك لا يمس بالمبدأ.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تكرار هذا الوضع لم يصل إلى الحد الذي أدى إلى قيام "عرف دولي" (بالمعنى التقني للعبارة) أي مصدر صحيح للقانون. وفي هذا الشأن:

1) رفض ممثلو القارة الأمريكية والقانون الدولي الإعتراف بمفعول الاحتلال الجديد. يذكر خطاب رئيس الولايات المتحدة مونرو، المعروف باسم مبدأ مونرو، في فقرته السابعة على إن "القارتين الأمريكيتين، بحكم الوضع الحر والمستقل اللذين اكتسباه وحافظا عليه، لا يمكن أن تكون من الآن فصاعدا محط أطماع استعمارية من قبل أية من القوى.

ولسوء الحظ يرجع تاريخ خطاب مونرو إلى تاريخ 2 ديسمبر 1823، أي في فترة لم يتم غزو الجزائر بعد.

إن مغزى مبدأ مونرو واضح بقدر ما هو أساسي :إنها تهدف للحيلولة دونتشكيل عرف لاكتساب أقاليم بواسطة الاحتلال أو أن يصبح هذا الاحتلال عرفا دوليا عاما وعالميا. فمنذ سنة 1823 لا يمكن إذا أن يعتبر الاحتلال كطريقة لاكتساب أقاليم لها دلالة عامة في القانون الدولي.

2) شكل الاكتساب عن طريق الاحتلال في الكثير من الأحيان موضوع احتجاجات بين القوى المستعمرة، خاصة في القرن 19. إن الجميع يتذكر مراحل التنافس الإنجليزي-الفرنسي في إفريقيا مثلا. ومن الناحية السياسية،

تشكل هذه الاحتجاجات في آن واحد سبب ونتيجة التنافس بين القوى ولكن من حيث الناحية القانونية التي نحن بصددها وحدها. إنها تعني أن الاحتلال لا يمنح سندا قانونيا لاكتساب إقليم غير قابل للمنازعة والطعن علما بأن إنجلترا كانت لها نوايا للاحتجاج على احتلال فرنسا للجزائر.

3) يترتب على ما سبق أن الاكتساب عن طريق الاحتلال يعتبر في جوهره مؤقت وعابر أو بعبارة أدق فإن الاحتلال لا يمنح أبدا سندا نهائيا للحيازة.

إذا إن فرنسا لا تمتلك أي سند قانوني في الجزائر. هل يمكن أن يمحو "التقادم" هذا العيب ؟ هذا ما يجب دراسته الآن.

ث- حقوق الدولة الجزائرية غير القابلة للتقادم :

يجب الإشارة أولا إلى أن التقادم الذي يقره القانون الداخلي لعدة دول، لا يقره القانون الدولي بصفة كاملة في ما يخص الأقاليم أو ديون الدول. إن الوقائع تأتي هنا لمساعدة القانون وتقاوم ضد كل تطبيق للتقادم (حالة بولونيا مثلا).

وفي وحتى وإن سلمنا فرضا بتطبيق أسوء الفرضيات على الجزائر، وقبلنا بمفعول التقادم في القانون الدولي، فان هذه الآثار لا يمكن أن تتعلق بالجزائر بأي حال من الأحوال..

وينبغي دراسة هاتين النقطتين:

1- إن التقادم غير معترف به بصفة كاملة لا في القانون ولا في الواقع.

-في القانون: لا يتفق المتخصّصون في القانون الدولي حول وجود التقادم وصحته في القانون الدولي. إن أكثر من نصفهم ومن بينهم أحسنهم،

لا يقبلون بإقراره (أنظر المراجع لدى فيريكيوس: "التقادم في القانون الدولي" 1934، أطروحة، باريس. أنظر أيضا روجي بينتو: "التقادم في القانون الدولي" مجموعة الدروس في أكاديمية القانون الدولي بلاهاي، 1955، ج.87، ص 390).

إن كون التقادم بإمكانه أن يجعل سكانا تابعين لدولة رغم إرادتهم قد أرعب الكثير من المؤلفين. فهذا هو حال الأستاذ الدولي الإيطالي تيرانزيو ماميانى: "قانون أوروبي جديد"، 1861، ص 31. والأستاذ ليفور وهو من بين العديد من الحقوقيين الفرنسيين الآخرين (مختصر القانون الدولي، باريس 1937. والأستاذ اليوناني ستيليوسوفيرياداس دروس في القانون الدولي، أثينا 1925، ص 455-456). إن هؤلاء الأساتذة يرون في إعادة بعث بعض الدول التابعة من قبل كبولونيا أو اليونان دليلا ضد وجود التقادم. "لا يكفي قرن من التملك غير العادل لنزع علّة أصله"، هكذا كان يقول من جهته الحقوقي هيفتر (القانون الدولي لأوروبا، باريس 1873، ص 10).

إن أحكام الاجتهاد القضائي الدولي (قرارات تحكيم، قرارات المحكمة الدولية للعدل بلاهاي) متحفظة جدا فيما يتعلق بالتقادم.

إن النظريات عبارة عن مرآة لقناعات شعبية. كان الشاعر الألماني هنري هاين يذكر بالظلم الذي يترتب عن التقادم لمّا كان يستحضر مقولة من القانون الجرماني القديم الذي مازال محترما لدى فلاّحي لاساكس السفلى: "لا تصنع مئة عام من الاغتصاب عاما من القانون". ونضيف بأنه حتى المؤلفين المؤيدين للتقادم لا يقبلون بسريان مفعوله إلا بالنسبة للأقاليم غير المأهولة والتي لا تقع تحت سيادة أحد، الأمر الذي لا ينطبق على وضع الجزائر في كل الفرضيات.

2- وضع بولونيا على سبيل المثال

إن التنافس المتبادل والمتواصل منذ عدة قرون بين بولونيا وجيرانها، جعلت من الدولة البولونية ظاهرة عجيبة تظهر وتغيب. فبعدما اختفت أربع مرات، هاهي الدولة البولونية تبعث من جديد رغم الغزو والاحتلال والتقسيم.

إن التقسيم الثالث الذي عرفته بولونيا سنة 1795 تمت المصادقة عليه من قبل مؤتمر فيينا سنة 1815، الذي يضمالقوى الأوروبية العظمى. ولم يمنع مثل هذا الضمان الدولة البولونية من أن تنبعث في 1918. وكان القرار الأول للرئيس بيلسودسكي، فور خروجه من سجن ماكدبورغ، هو تبليغ حكومات الحلفاء في 1918 بإعادة إحياء الدولة البولونية. وقبل أن تبعث في 11 نوفمبر 1918، كانت بولونيا قد فقدت وجودها السياسي الخاص منذ 124 سنة (كما وقع في الجزائر) نظرا لكون التقسيم الثالث يعود إلى سنة 1795.

وكان فانيل، المتخصص الفرنسي الكبير في القانون الدولي. إعترف ببطلان ادعاءات القوى المشتركة في التقسيم سنة 1795 وذلك بصفته الناطق الرسمي لحقوقيي العالم بأسره. واعترف الأستاذ كالفو بخصوص قرار تقسيم بولونيا بأنه: "التنكر الأكثر فظاعة لأيحق طبيعي،والجريمة الدولية الأكثر مقتا التي تم ارتكابها منذ أن خرجت أوروبا من البربرية". لقد احتفظت بولونيا إذا بحق غير قابل للتقادم في إعادة ترسيخ جنسيتها وذلك لأن ضم الأمم بالعنف والإكراه لا يمكن اعتباره لا مبدءا مؤسسا للقانون ولا مصدرا شرعيا ومقبولا لأي حل سياسي.

ألقى الرئيس ويلسون خطابا أمام الكونغرس الأمريكي يوم 08 جانفي 1918، جاء في النقطة الثالثة عشرة منها ما يلي: "كان من المقرر تأسيس دولة بولونية، بحيث كانت هذه الدولة تشمل أقاليم آهلة بسكان بولونيين بلا منازع مع ضمان مخرج لهم على البحر. ينبغي أن يكون استقلالهم السياسي والاقتصادي، وكذا سلامة أراضيهم مضمونة باتفاقية دولية" لقد تم الأخذ بهذا الرأي خلال معاهدة فرساي التي استعادت بولونيا بموجبها أراضيها القديمة إلى مجالها الجغرافي .

وقد جرى تقسيم رابع للدولة البولونية وفقا لمعاهدة 28 سبتمبر 1939 بين ألماني وروسيا. أعلنت بولونيا بتاريخ 30 سبتمبر 1939، أمام القوى الدولية أنها "لن تعترف أبدا بهذا العمل العنيف". وأعلنت معاهدة لندن السوفياتية البولونية الصادرة بتاريخ 1941/07/30 بطلان معاهدة التقسيم الواقع سنة 1939، وأكد الحلفاء في برلين ويالتا في 1945 عدم تقادم الدولة البولونية. وكان لقرار مجلس الوزراء البولوني في 1945/02/09 دلالة كبيرة لكونه يؤكد استمرارية الدولة البولونية بحكم القانون والواقع.

لم يكن وضع بولونيا معزولا، والتأييد الذي لقيه مبدأ القوميات كان سببا في انبعاث وولادة العديد من الدول من جديد ، مثل رومانيا وألبانيا وإيرلندا. إلخ..."يبيّن التاريخ بأنه لا يجب الاستسلام إلى اليأس في هذا المجال. إذ نجد دولا انبعثت من جديد بعد قرون عديدة من الاضطهاد، خاصة المقاطعات الدانوبية والبلقانية في القرن 19، وبولونيا بفضل معاهدة فرصاي، وتشيكوسلوفاكيا بفضل معاهدة سان جيرمان." (الأستاذ لافور، "مختصر القانون الدولي"، باريس 1937).

Scanné avec CamScanner

ويعتبر هذا تكريسا لما كان يقوله نابوليون قبل وفاته في سانت ميلان، والذي كان خبيرا في ميدان الاضطهاد واحتلال الأقاليم حيث يصرح : "لا يمكن أن يصمد مطلقا أي بناء تم على أساس القوة".

عدم قابلية تطبيق مبدأ التقادم فيما يخص الجزائر:

نضع أنفسنا هنا في حالة الفرضية الأكثر سوء، أي في حالة القبول بمبدأ التقادم، رغم الحجج القانونية وقوة الواقع مثلما تمت الإشارة إلى ذلك أعلاه. ومع ذلك فإن شروط العمل بالتقادم لم تتوفر في الجزائر أي إن حقوق الدولة الجزائرية تبقى غير قابلة للتقادم.

إن الذين يقبلون بمبدأ التقادم، يُخضعون آثاره إلى عدة شروط: يجب على الدولة المحتلة أن تكون لها الإرادة في التصرف كسيدة للإقليم وأن تبقى على ذلك على الدوام؛ يجب ثانية أن تكون فعلا سيدة للإقليم (نظرية الفعليّة)؛ يجب أن تكون مستفيدة خاصة من استغلال مادئ ودائم لهذا الإقليم. ولا يمكن في الواقع الإحراز على صفة السيادة بحكم مرور الزمن إذا كانت ممارسة هذه السيادة تعرف اضطرابات نتيجة المعارضة المتواصلة للسكان الخاضعين.

وهكذا فإن هذه الشروط المنشئة لآثار التقادم غير متوفرة في وضعية الجزائر.

1- مظاهر إرادة التصرف في الأرض كمالك لها" تلوح من حين لآخر:

-ترددت فرنسا لمدة 20 سنة على الأقل قبل أن تقرر الاحتفاظ بالجزائر بعد أن كانت لها رغبة في الانسحاب منها.

-راود نابوليون الثالث، تحت حكم الإمبراطورية الثانية، حلم إنشاء "مملكة عربية" في الجزائر عام 1863، على أن يكون ملكا عليها

بالطبع. وكان من شأن مثل هذا المشروع تشكيل ما يسميه الحقوقيون بـ"الوحدة الشخصية"، أي أنّ الصلة الوحيدة بين الجزائر المستقلة وفرنسا هي الوجود المادي لنابوليون الثالث على عرش فرنسا وعرش الجزائر، وهكذا قد يحصل اختفاء مبدأ "إرادة التصرف في الأرض كمالك لها".

- ولكن ديباجة الدستور الفرنسي الصادر بتاريخ 1946/10/27 تنص خاصة، وبصفة رسمية، على أن فرنسا فرضت على نفسها تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في "قيادة الشعوب التي تقع تحت مسؤوليتها" إلى إدارة نفسها بنفسها. وأبعدت فرنسا بذلك تلقائيا "إرادة التصرف في الأرض كمالك لها"..

2- فعلية السلطة الفرنسية في الجزائر:

كانت هذه السلطة عامة ربّما ولكنها لم تكن مطلقة.

إن "سوء إدارة الجزائر" ظاهرة اعترف بها السيد جاك سوستال نفسه: "لا يمكن أن ننكر... انعدام الاتصال وقلة الاحتكاك بالجماهير. كانت الإدارة تتموج كباخرة بدون قائد تطفو فوق بحر تجهل عمق قاعة". (جاك سوستيل: "الجزائر الحبيبة والمتألمة" ص 16). كان "التأطير الإداري سيئا وخاضعا لبعض المسؤولين الذين لا يتحكمون في أي شيء" (نفس المرجع ص 25).

وهكذا فإن مصلحة الحالة المدنية لم تكن تشتغل في جميع الأرياف، ولم تكن الخدمة العسكرية ولا الضرائب تمس سكان كلّ الأرياف.

3- ولكن الشرط الأساسي للممارسة الهادئة للسيادة هو الذي كان مفقودا دائما لدى فرنسا في الجزائر، وهو الذي منع فرنسا ويمنعها من إخضاع الجزائر لمبدأ للتقادم.

لم يكن من الممكن ضم الألزاس واللورين من 1870 إلى 1920 من قبل ألمانيا، ولا إيرلندا من قبل إنجليترا، ولا بولونيا من قبل جيرانها، لأن السكان التابعين كانوا يحتجون دائما ضد الغزاة بأفعالهم الخ... وسلوكهم ويرفضون سلطتهم وسيادتهم.

وكذلك كان الحال في الجزائر. إنه لشرف عظيم للشعب الجزائري أن يرفض "السيادة" الفرنسية والواقع الاستعماري الاضطهادي، وذلك بجميع الوسائل، السلميّة منها والعنيفة أيضا.

لقد وقع ما يمكن تسميته بالمقاومة السلبية المتمثلة في رفض المواطنة الفرنسية خاصة، رغم الامتيازات المادية التي كانت فرنسا تعدُ بها الجزائريين. وهكذا فإن البحث عن صفة المواطنة المعتبرة كجميل، التي تضمنها القانون المشيخي لـ 1865/07/14، لم تتر اهتما أي أحد. وكذا كان الشأن بالنسبة لقانون 1919/02/04 الذي يسمح للجزائريين الذين تتوفر فيهم بعض الشروط ويتنازلون عن قانون أحوالهم الشخصية، بالحصول على الجنسية الفرنسية عن طريق قرار من المحكمة المدنية، وهذا القانون هو أيضا لم يلق أيّ نجاح ويعترف بذلك السيد فرانسوا لوشير، المتخصص الفرنسي في "قانون بلدان ما وراء البحر" (فرانسوا لوشير، "قانون بلدان ما وراء البحر"، باريس، 1949). ولا غرابة إذا علمنا بأن 7000 جزائريا فقط من بين 9 ملايين تحصلوا على الجنسية الفرنسية في 1944.

لقد حاربت كل القوى الحيّة للبلاد الأمر الصادر بتاريخ 1944/03/07، الذي يمنح الجزائريين الجنسية الفرنسية بدون إرغامهم على التخلّي على قانونهم الشخصي.

ووقعت أيضا المقاومة الفعالة: يجب التذكير بأن غزو الجزائر دام أكثر من 40 سنة (من 1830 إلى 1871) ومازالت مراحل الحرب الشاملة في ذاكرة الجميع.

فلنذكر المراحل الدّموية السابقة: حملات بليسيي سنة 1849 بجنوب وهران، الاستيلاء الدموي على الأغواط من قبل الفرنسيين عام 1852، الحملات الفرنسية في بلاد القبائل في 1853-1854 و1857، ثورة بني سناسن سنة 1859 في ولاية وهران، ثورة أولاد سيدي الشيخ في 1864، إبقاء الغزاة الفرنسيين في حالة انتظار في الصحراء لمدة 20 سنة من حرب العصابات، وثورة المقراني في بلاد القبائل سنة 1871. وثورة الأوراس في نارة 1852، وباتنة 1916.

ومن مظاهر المقاومة الفاعلة أيضا، تكوين أحزاب سياسية عملت على تغذية الروح الكفاحية لدى الشعب ونذكر هنا بعض المحطات من هذا الكفاح المجيد:

إنشاء حزب الشعب الجزائري في 1919، الحركة المطلبيّة للأمير خالد في العشرينيات، تأسيس نجم شمال إفريقيا في باريس سنة 1923 والذي حُلّ في 1929 والذي ظهر من جديد في 1933 وحُلّ بعد ذلك في 1937، "نشر مرسوم رينيي" الذي عزّز قمع "المقاومة الفاعلة أو السلبية" للشعب الجزائري، تأسيس جمعية علماء الجزائر في 1931 للشيخ ابن باديس ("الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر وطني")، نشر بيان الشعب الجزائري في 1943/02/10 وملحق البيان في 1943/06/10، مجزرة 40 ألف قسنطينيًا في 1945/05/08، تأسيس UDMA الاتحاد من أجل البيان الجزائري في 1946، عملية القمع التي جرت في برج منايل وعبو ودلس وميرابو، فضيحة الانتخابات للجمعية الجزائرية في أفريل 1948،

العمليات القمعية التي جرت في 1948 بحوسانفيلي، القمع الوحشي الموجه ضد دوار سيدي علي بوناب في سبتمبر وأكتوبر 1949، اكتشاف مؤامرة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية في مارس وأفريل 1950 والثورة الجزائرية في 1945/11/01.

وقد ساهم أيضا تمرّد فرنسيي الجزائر أنفسهم في رفض وإحباط "السيادة الفرنسية" في الجزائر ومن ثمّ تمّ منع تقادم حقوق الدولة الجزائرية.

لقد ثار المستوطنون في 1848 ضد الجمهورية الثانية لأنّ عسكريّي المكاتب العربية أوقفوا نهبهم وقد أعادوا الكرّة في 1870 ضد الجمهورية الثالثة الحديثة... في 1898 نشب تمرّد ثالث وهو عبارة عن حركة حقيقيّة للاستقلال وكذا معاداة للسامية ضدّ " الوزراء والبرلمانيين من البلد الأم الموقين لليهود"، وأخيرا انفصلت الجزائر في 1958/05/13 لمدّة 48 ساعة عن الجمهورية الرابعة المحتضرة "الواحدة وغير المتجزئة".

II. حق الشعوب في تقرير مصيرها

حتى وإن كانت الدولة الجزائرية غير موجودة في الماضي، وحتى وإن كانت حقوق الدولة الجزائرية قد اختفت "بالتقادم"، فإن تأسيسها الراهن مطابق للقانون الدولي الحالي الذي يكرّس حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وقد وضّح رئيس الولايات المتحدة وودروف ويلسون رأيه على النحو التالي: "لم يكن حق الشعوب في تقرير مصيرها مجرّد جملة. إنّه مبدأ إلزامي يجهله رجال الدولة ،لكنهم يتحملون الخطر الذي قد ينجر عن ذلك."

Scanné avec CamScanner

ينص ميثاق الأمم المتحدة صراحة على حق الشعوب في تقرير مصيرها في مادتيه 1 و55. لا يكون إذا تأسيس الدولة الجزائرية واعتراف الدول الأخرى من العالم بها إلاّ تنفيذا لترتيبات الميثاق. وقد وقع تطبيق العديد من هذه الترتيبات في الماضي استدلّت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة في القضيتين المغربية والتونسية.

تتضمن منظمة حلف جنوب شرق آسيا التي أسّسها حلف مانيلا والتي تعدّ فرنسا من بين أعضائها، ترتيبا صريحا يعترف بحق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد أعيد تفعيل مبدأ التصرّف الحرّ للشعوب في الأمم المتّحدة إذ أنّها تُعدُّ منذ بضع سنوات مشاريع لمواثيق دولية متعلّقة بحقوق الإنسان.

إنّ الجمعية العامة قرّرت في توصيتها 545 (VI) تخصيص مادة في مواثيقها متعلّقة "بحق الشعوب في تقرير مصيرها" والزام الدول بالمساهمة في ضمان ممارسة هذا الحقّ" وهذه نقطة أساسية.

وقد صادق المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتّحدة على مشروعي ميثاق ينصان في المقدمة (المادة 01) على " حقّ الشعوب والأمم في تقرير مصيرها" وبهذا أقرّ المجلس بأن المراد هو أكثر من مبدأ سياسي هام. إنّه حقٌّ، وأكّد أيضا الطابعِ العالمي لهذا الحقّ. وقد تمّ إدراك كلمة "شعوب" على أنّها تعني "سكّان جميع البلدان وجميع الأقاليم مهما كانت" وقد أضيفت كلمة "أمم" للتأكيد أكثر على الطابع العالمي لحقّ التصرّف الحرّ. ويقصد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بـ "التصرّفالحرّ" الحقّ في "التحديد بحريّة لنظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي". وقد أحجم المجلس عن تحديد محتوى هذا الحقّ في التصرف الحرّ خشية ألاّ يكون ذكر العناصر المؤسسة لحق التصرف الحرّ ناقصا.

Scanné avec CamScanner

وتلزم الفقرة 2 من المادة التي صادق عليها المجلس كلّ الدول بـ "المساهمة في ضمان ممارسة هذا الحقّ في كلّ الأقاليم" و"احترام ممارسته في الدول الأخرى ". وأقرّ أيضا المجلس شرعيّة لجوء شعب مضطهد إلى القوّة إذ يتمّ التصرف الحرّ لضمانه بجميع الوسائل (وقد رفض تعديل يهدف إلى تقييد هذه الممارسة بـ "وسائل دستورية" فقط). إنّ كلّ هذه الترتيبات تستغني عن التعليق ونُذكّرُ فقط في ختام هذا القسم بتعريف "الأمة" كما أتت به الجمعية العامة للأمم المتّحدة في دورتها السادسة، أثناء المصادقة على المادة 1 من مشاريع المواثيق المتعلّقة بحقوق الإنسان:

"إنّ الأمة كيان له شعورٌ بتشكيل مجموعة معيَنة يعتبر عناصرها أنهم متميزين عن باقي البشريّة. ويأتي هذا الكيان نتيجة تاريخ مشترك. وتقاليد مشتركة أنشأها مجهود جماعي. وتخلق شعورا بقرابة توحّد الناس في مجموعة واحدة ويحثُهم هذا الكيان على التعرّف على طباعهم المشتركة وإبراز ما يميزهم عن الآخرين وهم ورثة تنظيم اجتماعي متميّز يمنحهم سلطة كبيرة من أجل النجاة ويسمح لهم بالقيام بنجاح بالكفاح من أجل الوجود إلى أن يحين الوقت لكي تصبح لهم مطامح سياسية ورغبة في التسوية بأنفسهم لمصيرهم وفي الدفاع عن كرامتهم".

III. تأسيس دولة واقع لا يقبل النكران في القانون

حتى وإن لم تكن الدولة الجزائرية موجودة في الماضي، وحتى إن اختفت حقوقها بالتقادم، وحتى إنّ لم يكن القانون الدولي الحالي قد كرّس حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإنّ التأسيس الراهن لدولة جزائرية مطابق للقانون الدولي الذي يقرّ:

بأنّ ولادة أيّة دولة واقع صرفٌ يستحيل رفضه قانونا بدعوى مثلا أن وجودها يعود إلى فعل أو حدث مناف للقانون كالعنف.

Scanné avec CamScanner

ومن جهة أخرى فإنّ الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعلم بأنّ القانون الدولي لا يحظر الحرب حاليًا، وأنّ النزاعات المسلّحة الأخرى كالعمليات البوليسية، وأعمال الدفاع الشرعي الممارسة بموجب قرار من مجلس الأمن، وكذا حروب التحرر من الاستعمار، ليست محلّ أيّ حظر مهما كان.

وهكذا ومن جهة أخرى وطبقا للقانون الدولي، فقد أقرّت مشاريع المواثيق الدولية المتعلّقة بحقوق الإنسان في المادة الأولى إباحة اللجوء إلى وسائل غير سلميّة من أجل تحقيق المطامح الوطنية للشعب.

وينبغي التذكير في الأخير بأنّ "الحق في الثورة" معترفٌ به من قبل المفكرين السياسيين في كل الأزمنة وخاصة من قبل توماس الأقويني، جهان بودان أو جورج سوريل وتم تكريس هذا القانون رسميًا في المواثيق الأساسيّة لعدّة بلدان وخاصة في بعض الدساتير الفرنسية.

القضية الجزائرية في الصحافة الدولية

كرّاس رقم 4: نوفمبر 1959

الصحافة الألمانية

"دي ويلت" (Die Welt) المؤرخ في 15 أفريل 1959

"أما فيما يتعلق بإفريقيا الشمالية، فإن الوقت قد حان للقطيعة مع الالتزامات النظرية –برقيات التضامن–. فالكل مشبع بها، وخيبة الأمل لم تكن أبد أشد مما هي الآن. وكل الآمال في تعاون نزيه مع إفريقيا الشمالية تضمحل تدريجيا.

إن المسؤوليات فيما يتعلق بحرب الجزائر متقاسمة على الشكل التالي: تتكفل أمريكا بتوفير الأسلحة، وتتكفل ألمانيا بالمساعدة المالية، وتتكفل فرنسا بالطبع بقيادة جميع قوات الناتو. ولا ريب في أنه سيوجه غدا اللوم إلى العالم الغربي بسبب التواطئ مع فرنسا"

م. بالكسشتاين (Balckstein)

نائب بالبرلمان الفدرالي

"دي ويلت" (Die Welt) المؤرخ في 28 أوت 1959

"... إن الأمركيين، الذين يعرفون تقليديا بمناوأتهم للاستعمار، يصعب عليهم حتى مشاهدة حرب الجزائر دون التعبير عن تعاطفهم مع الثوار

سوف لن تبدد أمريكا ما تبقّى لديها (وكذا لدى الغرب) من النفوذ القليل على الشعوب الآفرو-آسيوية عن طريق تقديم مساندة صريحة للأعمال التي تقوم بها فرنسا. سيكون ذلك بمثابة انتحار دبلوماسي بالنسبة إليها، ومن الواضح أن فرنسا ستجد نفسها في موقف صعب عندما تطرح القضية الجزائرية على منظمة الأمم المتحدة ..."

بول سيت (Paul Sethe)

"دي ويلت" (Die Welt) المؤرخة في 03 سبتمبر 1959

"توجد هناك محاولة لتقديم واحدة من أكثر الحروب وحشية كقضية عادلة وذلك بواسطة الأكاذيب، والتزوير المنظم لأحداث قبيحة، والتزلف للجنرال ديغول.

إن التأكيد بأن سكان الجزائر مضطرون لحماية أنفسهم من الثوار، مجرد من كل منطق. ففي مثل هذه الحال، يمكننا أن نقول بأن المحتل الألماني كان يحمي السكان الفرنسيين من المقاومة."

رسالة رالف ليفانديوسكس من هامبورغ

(Ralf Levandiwski)

Scanné avec CamScanner

"دي ويلت" (Die Welt) المؤرخة في 24 ديسمبر 1959

"سلم جيش التحرير الوطني يوم الأربعاء عناصر ألمان من اللفيف الأجنبي إلى الشرطة التونسية بمدينة غرديماو الحدودية والمعنيون هم أوتونادلير (Oto Nadlir)، غونتيربوقاتزكي (Gunter Bogatzki) كيلي قراسكامب (Killygraskamp) وإيكاردت شولز (Eckardt Schulz) وكانت السلطات الفرنسية ادعت أنه تم تنفيذ الإعدام رميا بالرصاص حق نادلير وبوقاتزكي (Nadler Et Bogatzki) وكذا عناصر أخرى من اللفيف الأجنبي.

وتبين بالنسبة لثلاث حالات أخرى أن "المعدومين" قد أطلق جيش التحرير سراحهم وتمت إعادتهم إلى ألمانيا الفدرالية".

الصحافة الأمريكية

"كريستيان ساينيس مونيتور" (Christiean Science Moniter) المؤرخة في 13 أوت 1959

"الجزائر تحرج فرنسا".

"إن هجوم الجيش الفرنسي على وحدات الثوار الجزائريين بالمنطقة الجبلية للقبائل عززت رأي الملاحظين الخبيرين بالوضع في الجزائر بأنه لا يمكن أن يتحقق الآن أي حل عسكري للقضية الجزائرية في مستقبل قريب ...

كان الخبراء يعتقدون قبل اليوم أن كل شيء يميل إلى تأكيد القول المأثور للزعيم الشيوعي الصيني ماوتسي تونغ (Mao Tse Toung)، الذي يتمتع بتجربة واسعة في حرب العصابات: "يعيش الجيش الثوري

وسط الشعب كما يعيش الحوت في الماء". وكان يريد القول بأنه مثلما يجد الحوت قوته في الماء ويمكنه الاختفاء في الأعماق، فإن مجموعة الثوار تتواجد في عنصرها الطبيعي وسط السكان المدنيين ويمكنها أن تذوب داخلهم في حالة الخطر.

... وكما أشار إليه الجنرال فور (Faure)، يمكن تطويق الثوار بسهولة لو ساعده السكان المدنيون في مهمته (الجيش الفرنسي)، وهو الأمر الذي لم يحدث، وقد تم الاعتراف رسميا في باريس بعدم وجود التعاون ...

إن الرئيس ديغول يريد أن تحصل فرنسا على مكانة متساوية بين القوى العظمى، لكن لن يمكنه تحقيق ذلك بسهولة مادامت موارد البلد تستنزف في الجزائر ...

يمكن أن يصبح الوضع في الجزائر القضية الرئيسية للنقاش خلال الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقد تمكن نتائج هجوم الجيش الفرنسي في الجزائر أن تبرهن أن الوضع من الناحية العسكرية لم يكن من وجهة النظر الفرنسية أحسن عسكريا مما كان عليه أثناء الدورة الأخيرة.

وبالإضافة إلى ذلك، ازداد الوضع سوءاً من الناحية السياسية وقد فقدت فرنسا دعما كبيرا في الجمعية العامة".

"ايفنينغ ستار واشنطون د.سي" (Evening Star Washington D.C) المؤرخة في 18 أوت 1959.

"الجزائر وأمريكا"

"... على فرنسا المتجددة أن تقنع حلفاءها بأن لها الحق في مطالبة الجميع بالمساندة الكاملة من أجل قضية تتجاوز مصير شعب وجيل ...

لم يوضح الوزير الأول الذي يتطابق رأيه تماما مع رأي الجنرال ديغول، ما كان يقصد بذلك، لكن يتبين ضمنيا من تصريحه الاقتراح بان بلدنا ملزمعنويا، إذا صح القول، بتقديم مساندة لا مشروطة إلى فرنسا في كل القضايا المتعلقة بالجزائر -خاصة في الأمم المتحدة- وربما حتى مساعدة اقتصادية و عسكرية خاصة.

وإذا كانت هذه هي فكرة السيد دوبري (Debré)، فإن طلبه مبالغ فيه، وفي الواقع فإنه أفرط في طلبه إلى حد بعيد، لان حكومتنا قررت، كما أشارت إلى ذلك خلال السنتين الأخيرتين، اتباع سياسة في منتصف الطريق في هذه القضية الخطرة للغاية، سياسة تهدف إلى ترقية سلم مقبول باتفاق الطرفين دون أن تهان باريس ولا الحكومات الآسيوية والعربية والإفريقية التي تساند الثوار الجزائريين".

"نيويورك هيرالد تريبون" (New York Herald Tribune) المؤرخ في 20 أوت 1959.

"إن كان خطاب السيد دوبري (Debré) يرمي إلى ما تدل عليه كلماته، فهذا يعني أنه يطلب حرية التصرف في الجزائر مع مساندة لا مشروطة من قبل حلفاء فرنسا، وهذا الأمر مبالغ فيه إلى حد بعيد. يجب علينا أن نوقع شيكا على بياض تملؤه حكومة السيد دوبري (Debré) مثلما تريد.

إن هذا يشبه المستحيل وعلى جميع الأصدقاء الحقيقيين لفرنسا وللحلف القديم بين فرنسا وأمريكا أن يخبروا السيد دوبري (Debré) ببعض وقائع القضية. والواقع الأكثر حساسية هنا هو أن هذا البلد (أمريكا) لن يقدر ولن يمنح "مساندته الكاملة" لحرب يتم خوضها من قبل حكومة السيد دوبري (Debré) دون استشارتنا فيما يخص علاقاتها

الصعبة والسرية مع متطرفي الجزائر، لأنه بإمكان هذه الحرب أن تمتد إلى تونس والمغرب وتحدث هوة بين الغرب والمسلمين الذين في معظمهم أصدقاء لإفريقيا الشمالية يتعذر ترميمها.يجب علينا أن نحتفظ بموقف مستقل وأن نتفادى إشراكنا في سياسة وفي استراتيجية عسكرية يبدو أنها قد أملتها ضغوطات على حكومة باريس.

وأكثر من ذلك، ليس هنالك في اعتقادي أي أمريكي يظن أنه يمكن القضاءعلى الثورة بانتصار عسكري وإجراءات اجتماعية. فالأمريكيون يعتقدون أن الثورة الجزائرية، على غرار الثورات الأخرى التي تشبهها في هذا النصف الثاني من القرن، ستنتهي فقط عندما تقوم الحكومة الفرنسية بما تعلمت الحكومة البريطانية القيام به: الاعتراف بشرعية مطالبة الثوار بنظام جديد.إننا لا نعتقد أن فرنسا تستطيع أن تعيد السلم للجزائر وتحتفظ بها بفضل سياسة أبوية عسكرية ..."

والتيرليبمان (Walter Lippmaun)

"واشنطون بوست" **(Washington Post)** بتاريخ 1 أكتوبر 1959

"... لم يقم الثوار إلا بإثبات أمر واقع عندما يقولون إنه لا يمكن الحصول على السلم دون موافقتهم."

الصحافة البلجيكية

"اليسار" (La Gauche) بتاريخ 30 ماي 1959.

"الألف قرية جديدة"

لا يرجع وجود "مراكز التجميع" إلى تاريخ اليوم، إذ يرجع تأسيسها إلى أوائل 1955. وكان يطلق عليها آنذاك عدة تسميات. ففي نوفمبر من سنة 1954،

أياما قليلة بعد العملية الأولى التي قام بها جيش التحرير الوطني في مشونش، كان الجيش الفرنسي قد قرر إخلاء هذه المنطقة. تم إطلاق الآلاف من المناشير التي تدعو السكان إلى إخلاء المكان بحجة أن الأوراس ستقنبل بالنابالم، وأدت معارضة سكان المنطقة إلى ردود فعل عنيفة من قبل الجيش الفرنسي رقنبلة جوية للدواوير، عمليات تمشيط، اعتقالات،... إلخ).تم بعدها جُمع الناجين من هذه العمليات في معسكرات موضوعة تحت الحراسة. وقد كان هذا هو النموذج الأول للتجمعات المسماة آنذاك "بتجمع المشتبه فيهم".

ترك هؤلاء السكان المطرودون يتدبرون أمرهم لوحدهم . أياما قليلة بعد ذلك، استخدمهم العساكر في أشغال شاقة (إصلاح الطرقات، إنشاء طرقات قروية، إعادة وضع أعمدة التلغراف والتلفون ... إلخ) وكانوا يتحصلون مقابل ذلك على خبزة لثمانية أشخاص، وكان العصاة يرسلون إما إلى السجن، وإما إلى معتقلات بعيدة عن أهلهم."

عشرون أوت، يوم دموي في شمال الشرق القسنطيني. التحق في ذلك اليوم هؤلاء الريفيون المطرودون بجيش التحرير الوطني. خلال سنة 1955، عاشت هذه المنطقة أبشع أنواع القمع وقد قنبلت السفينة الجوالة "جورج لايغ" (Georges Leygues)، غداة 20 أوت، الدواوير المتواجدة على سفح جبل القل وكذا مشاتي فيليب فيل [1] . وبعد هذا العمل المشؤوم، لقي الناجون نفس المصير الذي لقيه السابقون: لقد تم تجميعهم تحت الحراسة مع منعهم من مغادرة المعتقل.

1. مدينة سكيكدة اليوم.

تجدر الإشارة إلى نموذج آخر للتجمع في وادي ،بالقرب من تيزي وزو، والمعروف عموما "بمعتقل الموت". حيث كان النساء والأطفال يعزلون ويُحتفظ بالرجال كمشتبه فيهم. في هذه المنطقة أيضا كان الرجال، وحتى الشيوخ منهم، ملزمين بالأعمال الشاقة...

إن ما تسميه الدعاية الفرنسية "بالدواوير" "المبايعة لسلطة فرنسا"، يشكل نموذجا رابعا لتجميع السكان المسلمين. ففي ربيع 1956، كان الجنرال بلان (Blanc) قد قام "بمبايعة" على طريقته الخاصة في وادي الصومام، حيث كان عناصر جيش التحرير الوطني تحت إمرة العقيد عميروش، ولكي يقنع سكان هذا الوادي، لم يجد الجنرال بلان (Blanc) حجة إقناع سوى الجملة الآتية : "كلاب، أولاد الكلاب، ستغادرون أكواخكم، والا سأحرقكم معها" (هكذا).

تلكم بعض الأمثلة "للتجميع"حسب مصطلح الحرب النفسية في الجزائر. تجمعات أخرى وقعت منذ ذلك الحين في تبسة، وسوق أهراس، وقالمة، وعلى طول الشريط الحدودي الجزائري التونسي، وبعد ذلك في منطقتي الجزائر ووهران، وعمم هذا على باقي الجزائر اليوم ...

ماهي الأهداف التي تسعى لنيلها الحكومات الفرنسية والجيش الفرنسي في إطار عمليات "التجميع" هذه؟ في أول الأمر وبقمع وحشي، حاول الجيش الفرنسي بواسطة هذه التجمعات عزل عناصر جيش التحرير الوطني.

باءت المحاولة بالفشل: ولم يكن ممكنا غير ذلك بما أن جيش التحرير الوطني إنبثق من الثورة الجزائرية التي انبثقت هي بدورها من الشعب.

وأرادت الإدارة أن تستفيد بدورها، بعد هذا الفشل العسكري من محاولات التجميع...

لإطالة الحديث عن تأويل الانتخابات العامة والبلدية، لا داعي
وكذا عمليات الاستفتاء التي تكلمت عنها الصحافة في العالم بأسره بما فيه الكفاية. سنترك لقرائنا الإجابة بأنفسهم ماهي قيمة نتيجة انتخابية، لما يعبر 95 % إلى 98 % من المصوّتين عن نفس الرأي ؟ إننا نعرف بلدانا أخرى تجري فيها أحداث مماثلة منذ زمن بعيد ..."

"دو ستاندارد" (De Standaard) (جريدة كاثوليكية بلجيكية)

بتاريخ 04 أوت 1959

"لم تعد غرف التعذيب بباريس رواية منذ زمن بعيد، بل أصبحت الآن جزءا من نظام لم يعد من الممكن إنكار اعتماده. لقد أعلمنا مصدر حسن الاطلاع جدا بأن الصليب الأحمر الدولي بجنيف يحوز على ملف مفصل حول التعذيب المنتشر بكثرة في الجزائر؛ وكانت لجنة تحقيق سويسرية تجمع معطيات ليست أقل خطورة حول الممارسات التي يقوم بها اللفيف الأجنبي. فرنسا الخالدة ...

وعلينا أن نخجل مرة أخرى إذا ما قام وفدنا في الأمم المتحدة، باسم الصداقة والتضامن الأطلسي، بمنح صوته للسياسة الجزائرية لفرنسا ومن ثم ضمنيا إلى جلادي باريس وعواصم أخرى".

"مانشيستر قارديان" (ليبرالي) (Manchester Guardian) بتاريخ 18 أوت 1959.

"الحكومة الفرنسية تدق باب حلفائها. لقد طلب السيد دوبري[1] (Debré) وكما فعل من، من حلفائه الدعم الكامل في حرب الجزائر الذي يعرضها، بصفة أو أخرى، على أنها عنصر من الحرب الباردة. إذا كان حقا هذا ما تطلبه الحكومة الفرنسية والرئيس دي غول، فعلى الحلفاء أن يقولوا بوضوح بأنه لا يمكن منحهم هذا الدعم.

لقد ذهبت الولايات المتحدة إلى أبعد ما يمكن في دعم السياسة التي صرح بها الرئيس ديغول فيما يخص الجزائر، هذه السياسة التي هي أكثر ليبرالية من سياسة السيد دوبري. والذهاب إلى أبعد من هذا معناه فصل جزء كبير من إفريقيا وآسيا عن الغرب ، وذلك من اجل مساندة الحكومة الفرنسية في حرب تعتبرها الأغلبية، وحتى في البلدان الأطلسية، نزاعا مأساويا بالطبع، ولكن نزاع يقف عند مسافة متساوية بين الحرب الأهلية والحرب الاستعمارية ..."

"تريبيون" (عمالية) (Tribune) بتاريخ 21 أوت 1959

"ديغول يسقط القناع"

اتخذت الحكومة المتشددة التي يُسيِّرها الجنرال ديغول مواقف، فيما يخص ثلاث قضايا كبرى: المحادثات الأمريكية السوفيتية، حرب الجزائر والتجارب النووية،وهذه مواقف لا يمكن أن تتجاهلها بريطانيا العظمى ولا العالم.

1. الوزير الأول الفرنسي.

تتواصل حرب الجزائر دون أن يظهر لها أي منفذ. وتجاهلت فرنسا مرة أخرى مقترح فرحات عباس، رئيس الحكومة الوطنية، من أجل مفاوضات سلام بدون شروط مسبقة من أي طرف. وطلب السيد دوبري (Debré) من الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى أن تقفا في صف الإمبريالية الفرنسية، وبعبارة أخرى، يجب علينا أن نصادق بدون تحفظ على مطالبة فرنسا بالسيطرة على الجزائر إلى الأبد.

إن مساندة الحرب الاستعمارية لديغول معناه بالنسبة لبريطانيا العظمى رمي الفتات الذي تبقى من سمعتنا لدى الشعوب الإفريقية والآسيوية. وقد قرر بالإجماع مؤتمر كل شعوب إفريقيا المساندة لحرية الجزائر، وغير بعيد عن الأسبوع الماضي، جددت هذا القرار الدول المستقلة التسعة في إفريقيا، بما فيها غانا"

"ايكونوميست" (مستقل) (Economist) بتاريخ 22 أوت 1959

" ... أما السيد دوبري (Debré) فإنه لا يستطيع أن يربح على كلا الصعيدين . إذا كان يريد دعم الحلفاء في الجزائر، يجب أن يكف عن الادعاء بأنه ليس لأصدقاء فرنسا أي حق في إبداء الرأي فيما يسميه قضية داخلية فرنسية.

والمشكل الذي يعتبره السيد دوبري (Debré)" أكثر من قضية شعب وجيل " هو الآن بصدد الحكم عليه تبعا لسلوك فرنسا...

يجب أن يقول الرئيس أيزنهاور [1] (Eisenhower) بوضوح بأنه لا يمكن أن تقبل الولايات المتحدة أقل من تقرير مصير نهائي للشعب الجزائري. فاجتماع الدول الإفريقية في مونروفيا لم يترك له الاختيار... "

1. رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

Scanné avec CamScanner

"أوبسيرفير" (مستقل) (Observer) بتاريخ 23 أوت 1959

"إن فرنسا ـ السعيدة وموحدة على الصعيد الداخلي تحت إشراف الجنرال ديغول ـ تحاصرها هموم من كل الجهات. إن خطاب دوبري (Debré) الأسبوع الماضي، المنتقد للقاء أيزنهاور ـ خروتشوف والذي أتى بعد مؤتمر الدول المستقلة لإفريقيا بمونروفيا، أدى إلى فرنسا دبلوماسيا ...

إن أهم هذه العوامل كلها يكمن في علاقات البلدان الأوروبية مع البلدان الجديدة لآسيا وإفريقيا. إن ما يتفق عليه العالمالآن على أنه القضية الأساسية للعقود الآتية، سيكلفنا ثقة الهند وأصدقائها، غانا وأصدقائها، وعلاقاتنا مع الدول العربية، وأكثر من ذلك، إن ألمانيا الغربية وإيطاليا لم تعد ترغبان مثلنا في التورط في قضية الجزائر الفرنسية.

إن القواعد السياسية الملائمة للعلاقات الأوروبية المستقبلية مع البلدان الجديدة لإفريقيا، الشرق الأوسط وآسيا، ليست بالتأكيد "الأورو–إفريقية". إن محاولة الاحتفاظ بإفريقيا تابعة لأوروبا ستنفر آسيا وتملأ قلوب الأفارقة بالحسرة والمرارة. فأحسن إطار سياسي لعلاقات مستقبلية بين الغرب والبلدان الآفرو–آسيوية هو الذي تقدمه الأمم المتحدة: إنه الحل الذي سيشفي الجروح القديمة بسرعة..."

"ساندي تايمز" (محافظ) (Sunday Times) بتاريخ 23 أوت 1959

"هناك نقطة أثارت حسرة عامة، خاصة في التعاليق الشخصية للموظفين السامين والدبلوماسيين وهي طلب السيد دوبري (Debré) من الولايات المتحدة بتقديم مساندة لا مشروطة للسياسة الفرنسية في الجزائر.

---

1. الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي.

يبدو أن الحكومة الفرنسية لم تفهم بأن امتناع الولايات المتحدة من التصويت في الأمم المتحدة حول قضية من هذا النوع بما ينجر عنه من جوانب عاطفية متعلقة بالاستعمار، يمثل تنازلا كبيرا بالنسبة إليهم ..."

"تريبيون" (عمالية) (Tribune) بتاريخ 28 أوت 1959

"أيزنهاور وخروتشوف"

"... سبق وأن صرح السيد دوبري (Debré) بلهجة حادة بأنه سيلح على مساندة الحلفاء للسياسة الفرنسية في الجزائر، ومن المستبعد جدا أن يقوم الرئيس أيزنهاور ولوبخطوة صغيرة لإرضاء فرنسا في موضوع الجزائر، فالقيام بعكس هذا الأمر سيكون بمثابة الإساءة إلى قطاعات هامة من الرأي العام الأمريكي المناهض للاستعمار.

هذه التحالفات (بين ناتو[1] وم.أ.ت.إ[2]) لا تتناسب تماما مع الاحتجاج القوي للحكومات الغربية التي تزعم بأنها تكافح من أجل الحفاظ على المؤسسات الليبرالية والديمقراطية ضد الدكتاتوريات المستبدة. إن هذه الأسطورة جد ضعيفة الآن إلى حد أن ما تبقى منها سيتلاشى تماما إذا بارك الرئيس السياسة الفرنسية في الجزائر.

1. منظمة الحلف الأطلسي.
2: المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي.

صحافة الدانمارك

"بوليتكان" (ليبرالي - كوبنهاق) (Politiken) بتاريخ 22 أوت 1959

نزاع فوق بحر المانشستر [1]

".... لكن عندما يطالب الوزير الأول الفرنسي بلهجة خشنة من الحلفاء أن يساندوا السياسة الفرنسية في الجزائر، فالآخرون غير الإنجليز لهم ما يقولون هم أيضا في الموضوع: إنه أمر يعني أيضا الدانمارك أيضا بما أن القضية الجزائرية ستعرض عن قريب، ومن جديد، للمناقشة أمام الأمم المتحدة.

أولا: ماهي بالتحديد، السياسة الفرنسية في الجزائر؟ منذ أكثر من سنة بعد أن اعتلى ديغول سدة الحكم، فإننا لا نعرف شيئا مؤكدا في هذا الموضوع، ولكن علينا أن نكتفي فقط بكلمات عامة وغامضة. ومن الصعب على الجانب الفرنسي مطالبتنا بمساندة سياسة نجهل محتواها. وفي الوقت الراهن، علينا ألا نحكم سوى على أعمال السلطات الفرنسية، وليس لدينا ما يدفعنا لمساندة هذه الأعمال ...

وبالإضافة إلى ذلك، يتعسر على السيد ميشال دوبري (Debré) المطالبة بمساندة الحلفاء طالما ترفض فرنسا سماع رأي الحلفاء في القضية الجزائرية ..."

1. بحر يفصل بين فرنسا وانجلترا.

الصحافة السويدية

"أفتونبلادت" (Aftonbladet) بتاريخ 27 جويلية 1959

"على طريق هند صينية جديدة وأكثر سوءا"

"... بدا الفرنسيون وكأنهم تحت التخدير بفعل الدعاية الرسمية التي تستعمل وكالات الأنباء،و الجرائد، والإذاعة والتلفزيون للإعلان عن إحراز نجاحات عسكرية كبيرة.ففي هذه الظروف،مثلما يعتقد الناس، بدأ من السخافة فتح باب مفاوضات: "نحن على وشك ربح الحرب". لكن الملاحظ الأجنبي يكتشف جو حرب الهند الصينية في 1950 في الوقت الذي كانت فيه بيانات الانتصار تتهاطل. ومرت سنتان آنذاك قبل أن يكتشف الفرنسيون الحقيقة وسنتان أخريان قبل أن تحل الكارثة النهائية.

بدأت حرب الجزائر تقترب حقا من منعرج لكن ليس من المؤكد أن يبتهج الفرنسيون بذلك. لقد سجل الفرنسيون بعض التطورات العسكرية دون شك، لكن ليس هناك آية إشارة للوهن عند الوطنيين الجزائريين. وعلى العكس من ذلك، أصبحت المعارك أكثر شدة منهما على ما كانت عليه العام الماضي وفي نفس الوقت، فإن سلاح الجنود الثوار في تحسن ملحوظ يوما بعد يوم وقد استعملوا مؤخرا وللمرة الأولى، سلاح المدفعية الثقيلة..."

هانس قرانيكفيست (Hans Grankvist)

"ستوكهولم تيدنينجين" (Tidningen-Stookholm) بتاريخ 3 أوت ...

"الجزائر ومنظمة الأمم المتحدة"

"... تعتبر فرنسا ديغول أنها لن تستطيع تحمل أي تعنيف من الجمعية العامة، وذلك نظرا لكون هذه الجمعية تتكون في القسم الكبير منها من بلدان صغيرة ومتخلفة في كثير من الأحيان، وحتى وإن كان الرئيس الفرنسي يعتقد أن بلده أصبح من جديد قوة عالمية. يمكن أن يميل بسهولة إلى ترك منظمة الأمم المتحدة تدبر أمورها بدون فرنسا، فإنه سيتعذر علينا التصديق بأن ديغول يريد أن يلعب دور الدكتاتور الجنوبي أمريكي. وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، فقد أفهم الأمين العام همر شولد ضيفه الكريم بدون شك أن مثل هذه التهديدات سوف لن تخيف الأمم المتحدة ...

... وحتى لا يتم المجيء إلى الأمم المتحدة بأياد فارغة، قررت السلطات العليا في باريس للمرة المائة تعجيل وتنشيط العمليات العسكرية في الجزائر. فقبل بضعة أشهر، أقحمت في القتال قوات كبيرة، وكان ذلك في الشمال الغربي للجزائر، في المنطقة الوهرانية. ومنذ أسبوع، بدأ هجوم بثلاثين ألف رجل في جبال القبائل، على امتداد الشاطئ المتوسطي. إن التقارير الأخيرة الواردة من هناك مؤسفة. "النتائج متواضعة"، تصرح الصحف الباريسية. وفي نفس الوقت، يزداد الضغط العسكري للمقاومة الجزائرية. معارك كبيرة اشتدت ذرواتها في الجهة الشرقية من البلاد حيث استطاع جيش التحرير الوطني استخدام المدفعية على نطاق واسع وأقحم لأول مرة وحدات قتالية كبيرة ...

... سيجد الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة نفسه في وضعية مستحيلة.
إن الاتهامات التي تثيرها عمليات التعذيب، والبؤس السائد في المعتقلات، حيث يوجد ما يقرب من مليون مسلم في السجون، ستساعد على خلق جو مأساوي ..."

"اربتيت" (مالمو - اشتراكي) (Arbeter Malmo – Socialiste) بتاريخ 4 أوت 1959

"الغنغرينة"

"إن إبادة الشعوب، والمحتشدات، والتعذيب القائم كنظام، ترتبط إلى الأبد بذكرى ألمانيا الهتليرية. كان الاعتقاد سائدا في الديمقراطيات الغربية، عند نهاية الحر بسنة 1945، بان الأفعال الشنيعةللنازية كانت كابوسا لن يتكرر، على الأقل في "أي بلد من بلدان الثقافة".

اليوم، وعلى مرأى رأي عام عالمي يتسم بالخجلو الصمت المفرط، أصبحت الطرق الهتلرية تستعمل من جديد شيئا فشيئا. ويقع هذا في بلد، مثل ما وقع في ألمانيا الثلاثينات، يحلم بالعظمة والقوة ويعاني مركب نقص ناتج عن الهزيمة. إنها فرنسا هذه المرة. إن مصدر نشوة الشعور بالوطنية التي عمت فرنسا هو حرب الجزائر.

منذ زمن طويل، عرفنا بأن مواصلة الحرب في الجزائر تنتج عنها آلاما محدودة للسكان المدنيين. فالجيش الفرنسي في الجزائر يكرر المآسي التي تسببت فيها ألمانيا في بولونيا وفي روسيا. نعرف أيضا، بفضل تقارير فرنسية، أن عدد الوفايات في صفوف المليون معتقل في ارتفاع كبير، ونعرف أخيرا أن التعذيب أصبح منذ زمن جزء لا يتجزأ طويل من النظام..."

بيار فيند (Pierre Vinde)

"هالاندس بوستين" ليبرالي (Halnstad) بتاريخ 8 أوت 1959

"الأوهام الفرنسية في الجزائر"

"تعيش قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر على وقع وهمين. الوهم الأول للضباط هو اعتقادهم أنهم يستطيعون، في ظرف أربعة أو خمسة أعوام، القضاء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي ارتكبتها فرنسا طوال قرن من الزمن. يتمثل الوهم الثاني في تصورهم بأنهم يستطيعون ربح الخمس سنوات الضرورية هذه بواسطة الغلظة والأعمال العسكرية ضد الثوار العرب ...

لقد تم الإعلان مثلا في هذه الأيام أن فرنسا تريد أن تكسب الآن الشباب العربي. سيصبح الشبان العرب الأذكى والأنشط أصدقاءا لفرنسا ... ويبدو بالنسبة للملاحظ الأجنبي أن تحقيق هذا الهدف من قبل الضباط أو تحت المراقبة المباشرة للجنود الفرنسيين غير ممكن...

ليس هناك ما يمنع الملاحظ من الإعتقاد أن هؤلاء الشبان المكونين على حساب الدولة الفرنسية، ربما سينضمون فيما بعد إلى الثوار بدلا من أن يصبحوا، كما يظن الضباط في الجزائر، دعاة مؤيدين لفرنسا."

"داجينس نيحيتير" (ستوكهولم - ليبرالي) (Dagens Nyheter) بتاريخ 15 أوت 1959 (النصر في الجزائر)

"انطلق الهجوم على العديد من الجبهات وتكاثرت الأنباء القادمة من بلاد القبائل، والجزائر ومن باريس، ومن جميع عواصم القوى العظمى. لا يعد هذا مشهدا جديدا بل وقع هذا في العديد من المرات من قبل. فهناك أسباب تجعلنا نعتقد أن تنظيم هذه الأعمال السياسية والعسكرية، والهجوم الديبلوماسي الفرنسي لها علاقة مع المناقشة المقبلة للأمم المتحدة.

Scanné avec CamScanner

بحرب الجزائر تدوم منذ خمسة أعوام تقريبا. وفي كل دورة للأمم المتحدة تشهد إدراج مشكل حرب فرنسا في إفريقيا الشمالية ضمن جدول الأعمال، وتكون كل مرة مسبوقة بفترة تفاؤل رسمي في باريس والجزائر، وبالنسبة للخطاب الموجه للاستهلاك الخارجي، تلوح فرنسا ببرنامج للإصلاحات "الليبرالية" وتعد تقارير عن انتصارات عسكرية بغية إقناع أعضاء الأمم المتحدة بأنه يجب اعتبار نهاية النزاع قضية وقت، وستقدم للقضية الجزائرية خدمة أحسن إذا تمكنت فرنسا من مواصلة سياستها بدون إحراج ... توجد هناك سلسلة من الإحتمالات حول موضوع "الربع ساعة الأخير"، العبارة التي أصبحت مشهورة بعد تصريح لروبير لاكوست (Robert Lacoste)، ممثل فرنسا في الجزائر أثناء السنوات الأخيرة للجمهورية الرابعة. وهكذا كل مرة يتم الإعلان عن خبر انتصار، والذي ينفيه واقع الأحداث، يليه خبر جديد يكون حسب أهواء ناطقين رسميين مفعمين بالأمل والتفاؤل التكتيكي.

... وأكثر من مرةيلفت الانتباه ، "وزير الصحراء"، مثلما كان يطلق على جاك سوستال (Jacques Soustelle) إلى الثروات التي ستجنى من آبار البترول والتي ستمنح فرنسا الازدهار الاقتصادي ...

... لكن اليوم لم يصبح كل ذلك إلا أوهامًا وواجهات وقحة. فاليوم يستحيل استغلال الموارد البترولية بشكل طبيعي مادام القتال مستمرا ومادامت خطوط الأنابيب وطرق النقل توجد تحت تهديد متواصل. إن فكرة تحقيق مشروع قسنطينة في غمرة الحرب خالية من كل أفق وفي نفس الوقت غير واقعية من الناحية الاقتصادية. وإنه لمن الضحك التأكيد بأن الجزائريين يتمتعون بالحقوق الديمقراطية وبإمكانهم أن يصوتوا بحرية في الوقت الذي تسيّر الانتخابات من قبل الجيش الفرنسي، ويعتبر كل خصم لفرنسا مجرما وتتم ملاحقته على هذا الأساس ...

... والآن ومنذ عدة أسابيع، يتواصل الهجوم الأخير. المستوحى من نفس التفاؤل الذي سبق هجومات أخرى قبل ذلك في جبال بلاد القبائل، لكن نشرات الأخبار المعلنة للانتصار تأخر مجيئها. والخطابات حول قرب اتخاذ قرارات عسكرية تبدو جوفاء لا وقع لها، ولا يمكن لأي هجوم دعائي قبل دورة منظمة الأمم المتحدة أن يحجب الحقيقة الواضحة: لم تتقدم فرنسا بخطوة واحدة نحو هدفها الرسمي. وكما كان الحال منذ سنة هو نفسه ما كان عليه منذ سنتين أو ثلاث سنوات خلت، ليس هناك حل آخر سوى لقاء الوطنيين الذين يقودون الكفاح وقبولهم كشركاء على طاولة المفاوضات."

"نايتيد" (غوتبورغ - اشتراكي - ديمقراطي) "(Goteborg)Ny Tid"
بتاريخ 26 أوت 1959

"السويد والجزائر"

"... في باريس، لما كان يتم الاطلاع على انتقادات الصحافة، كان بالإمكان، في بعض الظروف، أن يخشى ردة فعل سويدية حازمة في الأمم المتحدة، إلا أن هذا التخوف تبدد فيما بعد. ومن الطبيعي التحجج بأنه على السويد الرسمية أن تكون أكثر احترازا من صحافتها الحرة، ويمكن الرجوع عند الضرورة إلى العلاقات الجيدة مع فرنسا ... لكن بما أن السويد ليست عضوا في الناتو، كان من واجبها اتخاذ موقف أكثر استقلالية من موقف دول الناتو التي عليها مراعاة التعاون العسكري مع فرنسا. وإذا لم تكن هناك رغبة في السويد للانضمام إلى مبدأ ضرورة الاستقلال اللامشروط للجزائر، فإنه كان بالإمكان التعبير بوضوح عن حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه.

وبالطبع، فإنه ربما كان من الصعب وغير المناسب توضيح الموقف الذي على السويد أن تتخذه أثناء القرارات المقبلة للأمم المتحدة حول الجزائر. لا نعلم كيف يتطور الوضع في الجمعية العامة وقد يمكن أن تطرأ عوامل جديدة في آخر لحظة، لكن لنعق ولو بصيص أمل في أن السويد ستعتمد وجهة نظر موافقة لوجهة نظر الرأي العام السويدي، وليسمح لنا كذلك التعبير عن انيتنا بأن يكون الرأي العام السويدي على اطلاع أحسن بتحركات ودوافع وفده في الأمم المتحدة بخصوص هذه المشكلة التي تمثل مشكل ضمير ألا وهي ما تمثله له حرب الجزائر بالنسبة للكثير منا".

الصحافة السويسرية

تريبون دي لوزان" (Tribune De Lansanne) بتاريخ 24 جويلية 1959

"بالتأكيد، إننا نود أن يتم إقناعنا بقوة بأن عمليات التعذيب والأفعال الشنيعة التي توصف لنا بدقة مرعبة تتعلق بتلك الممارسات غير العلنة التي يقوم به في السرية بعض العناصر الساديين من الشرطة ؛ لكن هل يمكن تصديق ذلك وننام مرتاحي الضمير لما نقرأ بأن عمليات التعذيب هاته كانت ممارسة من قبل أعداد من مفتشي الشرطة كانوا يتناوبون بلا ملل على تعذيب الشخص، وكان يجري هذا الفعل برضا وتواطؤ رئيسهم. ولما نعلم أيضا بأن المساجين تم اقتيادهم إلى المستشفى ولحومهم تدمى بدون أن يكون هناك طبيب، أو ممرضة، يصرخ برغبه وسخطه. وأخيرا، لما نعلم بأنه طالب متهمون بإجراء خبرة محايدة فرفضت، وتحولوا من مشتكين إلى متهمين.

إن الحالات العديدة التي سجلت هذا التواطؤ، كان من الضرور أن تشكل مرافعة ناجحة على أي قضية يستحيل الدفاع عنها، لكن هل نقول أن حرب الجزائر قد قضت على الضمائر؟

روني لا نجيل (René Langel)

"جورنال دي جينيف" (Journal De Genève) بتاريخ 6 أوت 1959

" ... ستسيطر قضية وحيدة على أشغال الجمعية العامة الرابعة عشرة وستكون كئيبة: إنّها قضية الجزائر.

سيحدث هذا لسببين: أنها الجزائر هي المكان الوحيد على الكرة الأرضية الذي توجد به حرب، والجزائر أصبحت بالنسبة لأغلبية بلدان آسيا وإفريقيا الممثلة في الأمم المتحدة رمز الكفاح ضد " الاستعمار".

إلى حد الآن وبفضل أصدقاء فرنسا، نجحت هذه الأخير في صد كل القرارات التي كانت ستضفي على الحق في الاستقلال للشعب الجزائري شرعية الأمم المتحدة.

خلال العام الماضي، سمحت أغلبية بصوت واحد، صوت كوبا ... بالمرافعة على أطروحة "الثقة في فرنسا". أما هذ السنة، فقد انتقلت كوبا التي يحكمها كاسترو وملتحوه إلى المعسكر الآخر. فكاسترو يريد أيضا تحرير أمريكا اللاتينية من الاستعمار".

"تريبون دي لوزان" (Tribune De Lansanne) بتاريخ 24 أوت 1959

"في حديث لصحيفة لوموند (Le Monde) صرح بالأمس الجنرال شال، القائد العام: "أعتقد أننا على الطريق السليم رغم أنه كان لدينا بعض الشكوك. أعتقد أنه يمكن أن يكون هناك حل عسكري للقضية

الجزائرية، لأن الحواجز/الأسلاك الشائكة التي اقيمت على طول الحدود تلعب دورها جيدا ومن الممكن التخلص من العدو بسرعة."

فروبير لاكوست (Robert Lacoste) لم يكف أبدا عن التنبؤ بقدوم "الربع ساعة الأخير" للحرب في الوقت الذي كانت فيه مناطق كاملة باقية تحت مراقبة الثورة الصلبة، وبينما كان جيش بتعداد 500000 رجل عاجزا أمام ناصبي الكمائن ورجال المقاومة. اليوم، وبالرغم من انقلاب 13 ماي، وبالرغم من نفوذ الجنرال ديغول، لا شيء تغير أو يكاد. فإن الجزائر، مثل القط، يتخلص باستمرار ممن يريدون الإمساك بهه بالقوة".

"تريبون دي لوزان" (Tribune De Lansanne) بتاريخ 30 أوت 1959

"في الوقت الذي نقوم فيه بتحرير هذه السطور، يقوم الجنرال ديغول بتفتيش المنطقة الحدودية بين بونة[1] وتبسة . إننا نريد أن نصف الجانب الخفي في تحقيقنا هذا. لقد قال رئيس الدولة الفرنسية:"... لا نستطيع فعل أي شيء إلا انطلاقا من السلام. سوف يقرر الجزائريون مصيرهم بأنفسهم، هذا أمر ضروري. إن من سيقرره هو إرادة الناس." يتم التحلي بهذه الحكمة في الوقت التي تنهي فيه دفعات جديدة من مقاتلي جبهة التحرير الوطني فترتها التدريبية، وذلك في الجهة الأخرى من "خط موريس"[2]

هل يجب التسليم أن الكلمات التي نطق بها ستنقص من حماسهم؟ إن ما رأيناه لا يدفعنا إلى ذلك لأن هؤلاء الجزائريين باللباس العسكري هم الذين بالذات يحملون أكثر الإرادة التي يتكلم عنها ديغول. وقد بدت لنا معنويات هذا الجيش الفتي فولاذية. فالازدياد المستمر

1. عنابة.
2. خط أسلاك كهربائية وضعته فرنسا على طول الحدود مع تونس.

Scanné avec CamScanner

لأفراد قواتها يعارض كل تهدئة، الأمر الذي يبرز أكثر مأساة وسخافة هو المواصلة المنافية لأي منطق لحرب بدون منتصر، والتي تبدد كل يوم أكثر الرأسمال الروحي الذي يربط فرنسا والجزائر.

إنني أشهد هنا بأن "الفلاقة" الذي يرتدي اللباس العسكري ليس عدوا لفرنسا بالمفهوم الضيق للمعنى. وبالمقابل، إنه العدو اللدود لفرنسا أخرى لا يريد أن يكون مدينا لها بأي شيء. إنها سر وجوده.

...هؤلاء الرجال (جنود جيش التحرير الوطني)هم رجال بدون مشاكل. إنهم يهتمون بالشيء الأساسي. فهم يطبقون يوميا الشعار المعلق على جدار مركز القيادة: "التعلم من أجل الانتصار". في الظروف التي يعيشونها، يجب أن يكون لديهم إيمان. إنهم يمتلكون هذا الإيمان، ذلك هو راحتهم الوحيدة.

فرانسوا انديرلان (François Enderlin)

انتير افريك بريس (Interafrique Presse) 5 شارع لامارتين. باريس ـ 9.

الجـزائـــر

معرض الصحافة الباريسية اليومية الصباحية

المؤرخة في الثلاثاء 2 جويلية 1957

1- نذكر في أول الأمر مقال كومبا[1] الذي يتعرض إلى عزم السيناتور الديمقراطي كينيدي[2] على المطالبة بتدخل الولايات المتحدة لصالح الاستقلال الجزائري.

---

1. يومية فرنسية مشهورة، اختفت الآن (Coubar)
2. Kenney عضو مجلس الشيوخ الأمريكي ثم رئيس الولايات المتحدة.

كومبا: "السيناتور الأمريكي كينيدي يطالب بتدخل الولايات المتحدة لصالح الاستقلال الجزائري."

"واشنطن، 1 جويلية (من أحد مراسلينا).

- سيبدي لأول مرة البرلمانيون الأمريكان رأيهم في قضية اعتبرتها فرنسا دائما قضية خاصة بسياستها الداخلية ولا تعني أي طرف آخر: قضية الجزائر. وينسب فعلا للسيناتور الديمقراطي كينيدي العزم على إلقاء خطاب جد قاس غدا في الكابيتول[1] بخصوص السياسة الجزائرية للسادة قي مولي[2]، روبير لاكوست[3] و بورجيس مونوري[4].

لوفيقارو (Le Figaro): "اليوم، في مجلس الشيوخ الأمريكي، القضية الجزائرية تستعملكمنبر انتخابي للسيد كينيدي".

"... بتهجم السيناتور على (السياسة في) الجزائر فإنهيدرك أنه يمس نقطة حساسة بالنسبة للإدارة الجمهورية والتي هي مصدر انشغالات جدية للحكومة والسلطات العسكرية لهذا البلد. سيكون تحديد موقف الولايات المتحدة في الجمعية المقبلة للأمم المتحدة أكثر صعوبة بسبب هذا الخطاب، وبالمناقشة التي سوف يثيرها في الكونغرس ولدى الرأي العام.

نجد هذه المعلومة في فرانك - تيرور (Franc – Tireur) وليبيراسيون (Liberation) أيضا.

---

1. Capitole مقر البرلمان (الكونغرس) الأمريكي.
2. Guy Moller رئيس مجلس الوزراء الفرنسي.
3. Robert Lacoste وزير مقيم والحاكم العام للجزائر.
4. Bourgés Mounoury وزير الدفاع في الحكومة الفرنسية.

2- "لورور"[1] (L'aurore) : "مشروع يخص وضع الجزائر القانوني يقدمه الجنرال بيوت (Biuote)

3- "لوفيقارو" (Le Figaro) : الجنرال بيوت : "ما تزال القضية الجزائرية مسألة فرنسية محضة."

انتيرافريك بريس (Interfrique Presse)

5 شارع لامارتين - 9.

الجــزائــر

معرض الصحافة الباريسية اليومية الصباحية

المؤرخة في الأربعاء 3 جويلية 1957.

1- مناقشة في مجلس الشيوخ الأمريكي حول لائحة كينيدي.

القضية الجزائرية في جدول أعمال الكونغرس الأمريكي.

كومبا combat: "لم تبق الجزائر قضية تهم الفرنسيين وحدهم"، يصرح السيناتور كينيدي الذي يطالب بتدخل أمريكي لصالح الاستقلال الجزائري."

"على الولايات المتحدة أن تعمل من أجل استقلال الجزائر."

"... أدان السيناتور الديمقراطي لولاية ماساشوسيتس (Massachausetts) السياسة الفرنسية في الجزائر ودعى الكونغرس إلى الضغط على حكومة أيزانهاور[2] حتى يستعمل هذا الأخير نفوذه لخدمة سياسة تتطور "نحو الاستقلال السياسي للجزائر".

1. يومية فرنسية يمينية، اختفت الآن.
2. رئيس الولايات المتحدة الأمريكية من 1953 إلى1961.

وقد صرح الخطيب بأن "القضية تتمثل في إنقاذ الأمة الفرنسية وكذا إفريقيا الحرة".

لوفيقارو Le figaro: "ردا على تدخل كينيدي لصالح الاستقلال الجزائري، السيد دلاس[1] يصرح:

• لا تدخّل للولايات المتحدة في هذه القضية المعقّدة.

• من الأجدر البحث على الاستعمار في أوروبا الشرقية.

ليبيراسيون Libération: " ... في الختام، وبالنسبة للسيد دلاس، ينبغي بدون شك أن تقف الولايات المتحدة خارج هذه القضية الحساسة والعويصة جدا وذلك إذا أرادت أن تأتي بالفائدة في حال البحث عن حل لهذا المشكل؛ وأضاف السيد دلاس بأنه سيتأسف لو حمل بلده على اتخاذ أية مسؤولية في هذه المسألة".

"... لقد كنا في ليبيراسيون أوّل من أشار إلى مخاطر تدويل تدريجي على الصعيد الدبلوماسي للنزاع الجزائري والتدخل المتزايد للولايات المتحدة في قضية كان عليها أن تبقى حصرا قضية فرنسية-جزائرية...

... في الحقيقة، وسوف لن نكف عن القول والتكرار، إن الحوار والحديث الثنائي الفرنسي-الجزائري فقط هو الذي يمكنه إنهاء هذا النزاع في أحسن الظروف".

انتير افريك بريس (Interafrique Presse)

5 شارع لامارتين - 9.

---

1. كاتب الدولة الأمريكي للخارجية في إدارة الرئيس ايزانهاور.

الجـــزائـــر

معرض الصحافة الباريسية اليومية المسائية

المؤرخة في الأربعاء 3 جويلية 1957.

تدخل السيد كينيدي يشد اهتمام كل الجرائد .ففي:

لوموند (Le Monde): هانري بيار يكتب: "تدخل السيد كينيدي لصالح الجزائر أمام مجلس الشيوخ للولايات المتحدة يكشف إضعاف الموقف الفرنسي في وسط الرأي العام الأمريكي."

لاكروى (La Croix): "... إذا اختار سيناتور ماساشوسيتس[1] الجزائر كمحور لحملته، فلأنه يدرك بأن جميع عناصرهذه القضية تثير نقاشا سياسيا واسع النطاق من شأنه أن يكسبه شعبية سهلة وذلك لأنها النقطة الضعيفة للإدارة الجمهورية.

لكن بعض الملاحظين يرون أن موقف السيناتور كينيدي حول القضية الجزائرية لم يكن بعيدا عن الموقف الذي يتبناه على حدة العديد من الجمهوريين، ومن المحتمل أن نعيش بعض المفآجات في هذا المجال حتى موعد الدورة المقبلة للأمم المتحدة".

باريس - بريس (Paris Press): "... وفي حالة عدم تطور كاف أثناء الجمعية العامة المقبلة للامم المتحدة، المتوقعة في سبتمبر المقبل، على الولايات المتحدة أن تدعم محاولة دولية من أجل بلوغ الجزائر استقلاها، وذلك حسب السيناتور الديمقراطي لما ساشوسيتس."

---

1. ماساشوسيتس : ولاية أمريكية عاصمتها بوستون.

تقديم القانون التنظيمي من قبل الجنرال بييوت يشد أيضا اهتمام كل الصحافة.

نورد من باب التذكير مايلي:

باريس - بريس (Paris Presse): "... يرتكز تطبيق مشروع هذا الوضع القانوني على المجموعات الإثنية والدينية، لا على إقليم - وهذا من أهم النقاط الأساسية في نظر صاحب المشروع - (يمثل هذا الفرق إحدى النقاط المعروفة في المشروع الذي أعده الجنرال ديغول.)

تبعا لهذا المبدأ، ينص المشروع على إنشاء مجلسين تشريعيين متوازيين، يتمتع كل واحد منهما بهيئة تنفيذية. الأولى يسيرها قانون مدني إسلامي، والثانية يسيرها قانون مدني فرنسي.

يهود الجزائر في الكفاح من أجل الاستقلال الوطني

كرّاس رقم 5 ، ديسمبر 1959

نداء إلى القارئ،

ينشغل البعض من الناس بمصير أولئك الذين يعتنقون الديانة اليهودية داخل المجموعة الجزائرية التي ستتشكل بعد الاستقلال. فالبعض يساوره هذا الانشغال بكل صدق واهتمام حقيقي بمستقبل أخوي في جزائر مستقلة. أما آخرون فيعبرون عن هذا الانشغال بسوء نية واضح، هدفهم الوحيد هو وضع المزيد من العوائق في طريق تحريرنا.

نحن لا ندعي طمأنة يصرحون بهذا الانشغال: إنهم غالبا ما يكونون هم أولئك أنفسهم الذين كانوا قد تخلوا طواعية عن يهود فرنسا ويهود جهات أخرى، في أزمنة قريبة جدا، بين أيادي جلاديهم النازيين، غير عابهين بتعارض وجود المحارق مع "الفوائد" المترتبة عن تعاون فرنسي - هيتلري.

إن نداءنا هذا موجه حصرا إلى أولئك الذين ما يزالون يتساءلون، باسم العدالة الاجتماعية وإراحة الضمير أو بسبب عدم الاطلاع، عن المبادئ التي يقوم عليها كفاحنا الثوري.

كان بإمكاننا الاكتفاء بتذكيرهم بأن الشعب الجزائري، لما رفع السلاح منذ خمس سنوات خلت، كان قد شرع بعزم في خوض كفاح لدود ضد الاستعمار - أي ضد العنصرية خاصة إذ قلما عانت منها شعوب في العالم مثله. كما كان بوسعنا الإكتفاء بإحالتهم على التصريحات الصارمة التي تضمنها برنامجنا السياسي:

Scanné avec CamScanner

"ليست الثورة الجزائرية حربا مدنية ولا حربا دينية"

"تريد الثورة الجزائرية الحصول على الاستقلال الوطني، لإقامة جمهورية ديمقراطية واجتماعية، تضمن مساواة حقيقية بين جميع أبناء الوطن الواحد بدون تمييز"

غير أننا رأينا من المفيد تزويدهم بالملف كاملا حتى يمكنهم الحكم انطلاقا من الوثائق.

وهكذا سيجدون في هذا الكتيّب التوضيحات المختلفة التي أوردتها جبهة التحرير الوطني فيما يتعلق بموقفها الأساسي حول الانتماء -الفعلي والقانوني- ليهود الجزائر إلى المجموعة الجزائرية. وبصفة ملموسة أكثر، سيجدون الشهادة التي لا يشوبها أي غموض ليهود جزائريين، من بين أولئك أدركوا أين تكمن مصالحهم الحقيقية.

سنعزز هذه الشهادة بالمثال الذي ضربه العديد من اليهود الجزائريين بالتحاقهم بصفوف الجزائر المكافحة منذ الوهلة الأولى للثورة: جنود فروا من الجيش الاستعماري، مجندون رفضوا حمل السلاح ضد شعبهم، تجار شاركوا في إضراب الثمانية أيام في جانفي 1957 وساهموا في تجهيز جيش التحرير الوطني، أطباء ومحامون يقبعون حاليا في السجون والمعتقلات بسبب مساعدة مواطنيهم المسلمين.

يشكل هؤلاء جميعا الدليل الحي على أن الحواجز المصطنعة التي أقامها الاستعمار بين يهود و مسلمي الجزائر لن تصمد طويلا أمام النفس الموحد للثورة.

باريس، في 1 ديسمبر 1959

جبهة التحرير الوطني والجالية اليهودية للجزائر

مسألة الأقلية اليهودية في مؤتمر الصومام :

المبدأ الأساسي الذي تقره الأخلاق العالمية يشجع على ظهور أمل لدى الرأي العام لمعتنقي الديانة اليهودية في المحافظة على تعايش سلمي موجود من آلاف السنين.

لقد كانت الأقلية اليهودية جد متأثرة بحملة إضعاف المعنويات. فقد أعلن ممثلون عن جاليتهم في المؤتمر العالمي اليهودي بلندن عن تمسكهم بالجنسية الفرنسية التي وضعتهم في درجة أعلى من مواطنيهم من المسلمين.

لكن انفجار الحقد المعادي للسامية على إثر المظاهرات الاستعمارية الفاشية أحدث اضطرابا عميقا كان سببا في ردة فعل سليمة من أجل الدفاع عن النفس.

تمثلت ردة الفعل الأولى في وقاية أنفسهم من خطر الوقوع بين نارين. إذ قام اليهود بإدانة الأعضاء اليهود في حركة "8 نوفمبر" وفي الحركة البوجادية، وهم الذين كان بإمكان نشاطهم الفاضح أن يتسبب في نشوب مشاعر الاستياء والانتقام ضد الجالية كلها.

إن الاستقامة التي تحلت بها المقاومة الجزائرية، بتوجيهها لجميع ضرباتها نحو الاستعمار، بدت لمن كانوا أكثر قلقا كشيمة من الشيم تعبر عن نبل غضب الضعفاء ضد الطغاة.

لقد بادر مثقفون، وطلبة، وتجار، بإثارة حركة لدى الرأي العام من أجل التخلي عن التضامن مع المستوطنين الكبار وعن المعادين لليهود. هذه الفئات من المجتمع لم تفقد الذاكرة ولم تنس الذكرى الشنيعة لنظام فيشي. فخلال أربع سنوات، تم اتخاذ 185 قانون ومرسوم وأمر سلبتهم

حقوقهم، وطردتهم من الإدارات والجامعات، وأخذت منهم عماراتهم ومتاجرهم، وجردتهم من مجوهراتهم.

وقد فرضت على إخوانهم في الدين في فرنسا ضريبة جماعية بقيمة مليار. لقد كانوا ملاحقين، موقوفين ومعتقلين في معسكر درانسي، وتمّ نقلهم في عربات مغلقة بإحكام نحو بولونيا حيث هلك الكثير منهم في المحارق.

غداة تحرير فرنسا، استعادت الجالية اليهودية حقوقها وممتلكاتها بسرعة وذلك بفضل دعم المنتخبين المسلمين، بالرغم من معارضة الإدارة البيتينية. هل يعتقد هؤلاء اليهود بسذاجة أن انتصار الاستعماريين المتطرفين، أولئك الذين اضطهد وهم من قبل، لن يعود عليهم بنفس المصيبة ؟

إن الجزائريين ذوي الأصول اليهودية لما يتغلبوا بعد على الاضطرابات التي تهز ضمائرهم ولم يختاروا بعد أي اتجاه يسلكون.

نتمنى أنهم يسلكون بأعداد كبيرة طريق أولئك الذين لبوا نداء الوطن الحنون، ومنحوا صداقتهم للثورة بمطالبتهم بكل فخر بالجنسية الجزائرية.

وبالرغم من صمت الحاخام الأكبر للجزائر، المتعارض مع موقف رئيس الأساقفة المشجع الذي وقف بشجاعة وعلانية ضد التيار بإدانته للظلم الاستعماري، فقد امتنعت الأغلبية الكبيرة للجزائريين عن اعتبار الجالية اليهودية قد اختارت معسكر العدو بصفة نهائية.

أحبطت جبهة التحرير الوطني الاستفزازات العديدة التي أعدها خبراء الحكومة العامة قبل بدايتها. فبغض النظر عن العقوبة الفردية التي سلطتها على رجال الشرطة والإرهابيين المسؤولين عن جرائم ضد السكان الأبرياء، فإن الجزائر لم تتورط أبد في أي حركة موجه لقتل اليهود.

لقد تم توقيف مقاطعة التجار اليهود التي كانت ستلي مقاطعة التجار الميزابيين قبل الشروع فيها. هذا ما يبين لنا لماذا لم يترتب عن النزاع العربي الإسرائيلي أي آثار خطيرة، الأمر الذي كان من شأنه أن يستجيب لأمنية أعداء الشعب الجزائري.

وبدون العودة إلى تاريخ بلادنا لنبحث عن أدلة للتسامح الديني، والتعاون في أعلى مناصب الدولة، والتعايش الصادق، فإن الثورة الجزائرية قد بينت بالفعل بأنها تستحق ثقة الأقلية اليهودية لكي تضمن لها نصيبها من السعادة في الجزائر المستقلة.

وبالفعل، فإن زوال النظام الاستعماري الذي استخدم الأقلية اليهودية كوعاء عازل للتخفيف من حدة الصدمات المضادة للإمبريالية، لا يعني بالضرورة أنها ستصبح فقير؛ ومن غير المعقول التصور بأن "الجزائر لن تكون شيئا بدون فرنسا".

إن الازدهار الاقتصادي للشعوب المتحررة واضح، وسيضمن دخل وطني أهم مما هو عليه الآن عيشا أكثر رفاهية لكل الجزائريين.

مقتطف من البرنامج السياسي لجبهة التحرير الوطني

المصادق عليه في مؤتمر الصومام في أوت 1956.

رسالة من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى يهود الجزائر

- السيد الحاخام الأكبر،
- إلى السادة أعضاء مجمع اليهود
- إلى المنتخبين، وجميع مسؤولي الجالية اليهودية للجزائر

السيد الحاخام الأكبر،

السادة والمواطنين الأعزاء،

إن جبهة التحرير الوطني (ج ت و)، التي تقود منذ سنتين الثورة المضادة للاستعمار من أجل التحرير الوطني للجزائر ،تعتبر بأنه آن الأوان لكي يتخذ فيه كل جزائري من أصل يهودي موقفا واضحا بالنسبة لهذه المعركة التاريخية الكبرى.

أصبح اليوم وضحا للعيان أن الحرب الإستعمارية المفروضة على الشعب الجزائري باءت بالفشل نهائيا على الصعيدين العسكري والسياسي.

فالجنرالات الفرنسيون أنفسهم، وعلى رأسهم المارشال جوان، لا يخفون الآن استحالة القضاء على الثورة الجزائرية العظيمة.

إن الحكومة الفرنسية، وهي تسعى حاليا للبحث عن حل سياسي أصبح لا مفر منه، مازالت تريد أن تسرق من الشعب الجزائري انتصاره، وذلك بمواصلة القيام بمناورات مفضوحة وحمقاء، مآلها الإخفاق الذريع مسبقا.

تتمثل أهم هذه المناورات في محاولة عزل جبهة التحرير الوطني، ولو جزئيا، عن طريق المساس بالإجماع الوطني المضاد للاستعمار الذي لا يمكن كسره أبدا.

لا يخفى عليكم، أيها المواطنون الأعزاء، أن جبهة التحرير الوطني. التي يحدوها إيمان وطني سام وواع، قد نجحت في إفشال السياسة الشيطانية للتفرقة التي أدت مؤخرا إلى مقاطعة إخواننا التجار المزابيين والتي كان مقرر لها أن تنتقل لتشمل جميع التجار اليهود.

إن هذه المحاولة المزدوجة التي أحبطنا مشروعها، كانت، كما في الماضي، مدبرة من قبل الإدارة العليا ومنفذة من قبل شلّة من المغامرين النصابين لفائدة الشرطة.

لقد تم إعدام رجال الشرطة الجواسيس، والمجرمين، لا بسبب عقيدتهم الدينية ولكن بصفتهم أعداء للشعب.

إن جبهة التحرير الوطني، الممثل الحقيقي والوحيد للشعب الجزائري، تعتبر بأنه من واجبها اليوم التوجه مباشرة إلى الجالية اليهودية لكي تطلب منها بصفة رسمية تأكيد انتمائها للأمة الجزائرية.

سيقوم تأكيد هذا الاختيار بإزالة كل سوء فهم، وسيستأصل بذور الحقد التي غذّاها الاستعمار الفرنسي، وسيساهم أيضا في إعادة اللحمة للأخوة بين الجزائرين التي كسرها حلول الاستعمار الفرنسي.

ومنذ ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، فإن الجالية الإسرائيلية التي ينتابها الخوف من وضعها الحالي ومن المستقبل، تتعرض لتجادبات سياسية مختلفة.

فخلال المؤتمر العالمي اليهودي الأخير بلندن، اختار المندوبون الجزائريون، على العكس إخوانهم في الدين من تونس والمغرب، الجنسية الفرنسية للأسف. ولم تتجه المجموعة اليهودية نحو اتخاذ موقف محايد إلا بعد الاضطرابات الاستعمارية الفاشية لـ 6 فيفري حيث رفعت فيها من جديد الشعارات المناوئة لليهود.

وبعد ذلك، وفي مدينة الجزائر خاصة، كان لجماعة من اليهود ينتمون إلى جميع الفئات الاجتماعية، الشجاعة للقيام بعمل واضح مضاد للاستعمار، حيث أكدوا اختيارهم المدروس والنهائي للجنسية الجزائرية. إن هؤلاء الأشخاص لم ينسوا الأعمال الاستعمارية الفاشية المرتكبة ضد اليهود والتي استمرت عشوائيا في شكل مطاردات دموية إلى أن زال نظام فيشي.

يجب على الجالية اليهودية أن تفكر مليا في الوضع الفظيع الذي وضعه لها المارشال بيتان والمستوطنون الكبار: الحرمان من الجنسية الفرنسية، سن قوانين ومراسيم استثنائية، مصادرة الأملاك، الإهانات، الاعتقالات، المحارق إلخ...

ومع الحركة البوجادية وتأجج مشاعر الفاشية، أصبح اليهود مهددين من جديد بمجابهة نفس المصير الذي عانوا منه تحت حكم فيشي.

إننا نرى مع ذلك من المفيد، وبدون الرجوع إلى التاريخ القديم جدا، التذكير بالفترة التي كان اليهود في فرنسا أقل اعتبارا من الحيوانات، ولم يكن لهم الحق حتى في دفن موتاهم الذين كانوا يقبرون سرا، في الليل، في أي مكان، بسبب منع اليهود منعا مطلقا من امتلاك أية مقبرة.

في نفس الفترة، كانت الجزائر تشكل ملجأ وأرض الحرية لجميع اليهود الذين فروا من الاضطهاد الوحشي لمحاكم التفتيش.

وفي الفترة ذاتها، منحت الجالية اليهودية بكل عزة وافتخار وطنها الجزائر ليس شعراءا فقط، بل قناصل ووزراء أيضا.

إذا كان الشعب الجزائري يتأسف لصمتكم، فإنه يقدر ويثمن الموقف المضاد للاستعمار الذي اتخذه القساوسة الكاثوليكيين مثل قساوسة مناطق الحرب خاصة في مونتانياك وسوق أهراس، وحتى رئاسة الأساقفة التي كانت تتبنى إلى وقت قريب الاضطهاد الاستعماري؛

ولأن جبهة التحرير الوطني تعتبر يهود الجزائر أبناء وطننا، فإنها تتمنى أن تكون لقادة الجالية اليهودية حكمة المساهمة في تشييد جزائر حرة وأخوية بأتم معنى الكلمة.

إن جبهة التحرير الوطني مقتنعة بأن المسؤولين سيدركون أنه من واجبهم ومن فائدة الجالية اليهودية بكاملها، عدم البقاء "خارج المعترك"، والقيام بإدانة النظام الاستعماري الفرنسي المحتضر بلا هوادة، والتصريح باختيارهم الجنسية الجزائرية.

مع تحياتنا الوطنية في جهة ما من الجزائر.

1 أكتوبر 1956،

جبهة التحرير الوطني

بعض النقاط التاريخية

أعلنت وكالة فرانس بريس بتاريخ 21 أكتوبر الماضي: "تدعو جبهة التحرير الوطني ،في رسالة موجهة الى الحاخام الأكبر ومسؤولي جالية يهود الجزائر، اليهود الجزائريين إلى اتخاذ موقف فيما يخص النزاع

مع مطلع السنة الثالثة من الكفاح، فإن الوقت قد حان، لوضع الجزائريين كل الجزائريين، دون أي تمييز عرقي أو ديني، أمام مسؤولياتهم بصفتهم مواطني جزائر مستقلة تعود لهم مسؤولية تشييدها غدا.

... حقا، إن إحدى المناورات الأكثر فعالية التي استخدمها الاستعمار لبسط سيطرته كانت الشعار التقليدي "فرق تسد". لقد أثار الريفيين ضد المدنيين، "بين أبناء الخيمة الكبيرة" ضد العمال، العرب ضد القبائل، والإسرائيليين ضد المسلمين.

وإذا كان الشعب الجزائري قد أعطى، أثناء المقاومة المسلحة، الدليل القاطع على وحدته حول جبهة التحرير الوطني، رمز الكفاح من أجل الاستقلال الوطني، فإنه بالمقابل، لم يظهر حتى الآن بأن الجالية اليهودية صارت واعية بمصيرها الجزائري. والحال أن هذا يخص وجودها نفسه في بلد كان ولا زال بلدها.

نظرة عن الماضي

"... يتواجد اليهود في إفريقيا الشمالية منذ قرون. إذ يعود أثرهم إلى الأزمنة الغابرة. تذكر أسطورة بأن بعض القبائل البربرية قد تنحدر من أصل فلسطيني. وتتعلق أسطورة أخرى بالكاهنة، ملكة الأوراس يهودية الأصل.على كل حال إنهم متواجدون هنا منذ القرن الثامن قبل الميلاد، وقدم فيما بعد، المنفيون على إثر سقوط بيت المقدس، ثم الإسبان

بعد نزوح 1492، وتبعم بعد ذلك الإيطاليون. إننا نجدهم في المدن الكبرى وفي قرى صغيرة، وفي العواصم وحتى في قلب الصحراء. إنهم في إفريقيا الشمالية، أرضهم، بقوة القانون."

كثيرون هم اليهود الذين فروا من محاكم التفتيش الإسبانية ولجأوا إلى المغرب والجزائر. وبصفتهم "أهل الكتاب"، كانوا متيقنين أنهم سيجدون الحماية في ظل الإسلام.

وعلى عكس مجموعات أوروبا التي حافظت لمدة طويلة على الثقافة ولهجة خاصة، فإن يهود الجزائر سرعان ما تبنوا الحضارة العربية وجعلوا من العربية اللغة الأم، وهي اللغة الوحيدة التي مازالوا يتكلمون بها، خاصة في الجنوب الجزائري.

وقد أوكلهم الأمير عبد القادر بعض المهام الدبلوماسية ذات الأهمية القصوى بالنسبة للدولة الجزائرية. وهكذا تكليفهم باتفاقيتين حيويتن بالنسبة للقضية الجزائرية، وباتفاقية دي ميشال سنة 1834، واتفاقية تافنة سنة 1937، واللتان شكلتا نجاحا أكيدا وبينتا حسا سياسيا جد حقيقي، إذ تمت القضية الأولى بفضل مهارة رجلي يهودين من وهران هما بوشناق ومردوشي عمار، والثانية بفضل يهودة بن دران.

ومن جهة أخرى، فإن الزعماء المغاربة والتونسيين لم يفوتوا الفرصة، في الشتاء الماضي، أثناء الحملة التي قامت بها الأحزاب الوطنية في البلدين الشقيقين، التذكير بأن اليهود كانوا يعيشون في المغرب قبل الإسلام بكثير، ويمكنهم على هذا الأساس المطالبة باعتزاز بجميع الحقوق التي يتمتع بها المواطنون الأهليون.

بقايا الاحتلال:

أدى قيام الاستعمار في الجزائر إلى مسح الشخصية و"فقدان الجنسـ بالنسبة لليهود، كما نسجل أيضا إرادة في فصلهم وفك تكافلهم مع مواطنيهم الجزائريين، وهي الإرادة، التي يجب أن نعترف بتتويجها بالنجاح.

فالتدابير المتضمنة في المرسوم المؤرخ في 24 أكتوبر 1870 (مرسوم كريميـ تمنح الإسرائيليين، وبقوة القانون، الجنسية الفرنسية، في الوقت الذي يظل فيه العرب "الرعايا الفرنسيون" يرزحون تحت سلطة قانون الأهالي.

يشهد اليهود بفضل قدراتهم على الاستيعاب والتأقلم، تطورا سريعا يضعهم في وقت مبكر جدا في قمة السلم الاجتماعي. ولأن ديمقراطية الواجهة هذه التي يتفنن الاستعمار في ممارستها، دوختهم بدون شك، فإن العديد من اليهود تغربوا إلى أبعد حد، مع كل ما ينجر عن هذا من تشتت، وانفصال وتخل عن القيم اليهودية التقليدية، ولكن يبدو أيضا أنهم تنكروا نهائيا لماضيهم الجزائري.

مسح الشخصية:

في العهد الذهبي "للجزائر الفرنسية"، شق علينا أن نرى يهود جزائريين يعتبرون أنفسهم "كفرنسيين من الصنف الأول" (وهذه ردة فعل تشبه ردة فعل الأجانب الذين يعيشون في الجزائر وهم يحرصون جدا على صفتهم "كفرنسيين" حتى وإن كانت هذه الأخيرة غير أصلية)...

وعندما يتكلم الإسرائيلي عن المسلمين، فإنه يقول "الأهالي". إن البلدان المتحررة حديثا من نير الاستعمار تعلم ما لهذه الكلمة من تحقير عندما تذكر على لسان المحتل، ولما تصدر عن مواطنين، فإنها تصبح ببساطة كلمة مقيتة...

إن رد طلبة يهود جزائريين على سؤال حول مستقبل الجزائر، عشية الثورة الحالية: "إننا فرنسيون، فرنسيون، فرنسيون. أنتم تفهمون، بالنسبة لنا، لا يوجد أي مشكل. إذا غادرت فرنسا، فسنغادر كلنا"[1]، يدل ببساطة على عدم نضجهم السياسي وغياب الواقعية مقارنة برفقائهم التونسيين أو المغاربة الذين يشيدون، هم، بكل إيمان، مستقبلهم في وطنهم الخاص.

إذا كان هؤلاء يريدون أن يصيروا من جديد "يهودا تائهين"، فلا أحد أكرههم على ذلك. ولكن، بالنسبة لأي إنسان عاقل، فإن ربط مصيره بمصير الاستعمار المحكوم عليه حتما في عصر باندونغ، يبدو وكأنه انتحار...

كل هذا أصبح من الماضي. لا نريد أن نرتكب ظلما بإدانة أية مجموعة مهما كانت، علما بأن التفرقة والتحريض على العنصرية كانت من صنيع أعوان الاستعمار الذين كانوا يقدمون أنفسهم بعد ذلك "كقضاة ضروريين"، مبررين هكذا بقاءهم في إفريقيا بدعوة تأدية مهمة "إنسانية" كانوا يقومون بها.

وما يزيد في حيرتنا، هي المواقف وردود الفعل (فلنقل دون تعميم) لعدد كبير من مواطنينا اليهود أمام الثورة الجزائرية...

هل من الضروري تذكير مواطنينا بأن القاعدة الأساسية للاستعمار هي العنصرية. بينما لم يستمر الاستعمار عندنا طول هذه المدة سوى لأنه كان يلقن ويحافظ على الحكم المسبق المتمثل في التفوق العرقي (للأوروبيين على السكان الأصليين، واليهود على العرب، إلخ...) الذي يشكل قاعدة الاستغلال الاجتماعي في النظام الاستعماري.

---

1. رابي (RABI) - نفس المرجع.

Scanné avec CamScanner

لم يفوت الغزاة الذين احتلوا بلادنا الفرصة، طيلة الفترات المختلفة للاحتلال، للتعبير عن معاداتهم الفطرية للسامية كان يصرحون بما يلي: إذا كان عرب مدينة الجزائر في 1830 مشهورين بالفظاظة[1] فإن" اليهوديات، كن شاحبات البشرة والوجه، ووسخات قبيحات المنظر والهندام، إلى درجة أنه لا يوجد، فيما أظن، جندي (من رماة القنابل اليدوية[2]) يفعل شيئا آخر أكثر من مشاهدتهن ...[3]

بعد هزيمة 1870

... بالنسبة للكثير من الفرنسيين، كان اليهود (بعد مرسوم كريميو) يمثلون دائما "جنسا منحطا يجوز له ممارسة التجارة والصناعة التقليدية، لكن لا ينظر إليه بعين الرضا في المهن الحرة، وينظر إليه بشيء من الكراهية في التعليم."[4].

وابتداء من 1896، تسبب النشاط الدعائي الذي كان يقوم به كموراس (Morés) في تكوين رابطات منهاضة لليهود.

كان المستوطنون الذين عانوا من كساد خمورهم بسبب الأزمة يعتبرون أن نجاح بعض المهن العادية التي يمتهنها اليهود نوعا من الوقاحة لتأثرها بصفة أقل من نفس الأزمة، (مع أنه كانتهاك طبقة يهودية شغيلة تعاني من البؤس). كان أفراد الغالبية من الأوروبيين، الذين يتسمون بانفعالية في سلوكهم نتيجة قلة تحضرهم، أكثر تقبلا للنداءات الداعية إلى العنف، الشيء الذي جعلهم ينساقون وراء حركة حاولت الأحزاب السياسية الضعيفة

---

1. ج - ايسكير (G.Esquer): *تاريخ الجزائر*، ص7.
2. ج.إيسكار : *تاريخ مدينة الجزائر*، ص7.
3. بارشو - بينهوين (Barchou-Penhoen): *مذكرات ضابط قيادة الأركان - حملة افريقيا*، 1835.
4. أنسكي (Ansky): *يهود الجزائر*، ص.49.

Scanné avec CamScanner

التعداد-رجعية واشتراكية- استغلالها للفوز في الانتخابات، خاصة وإن اليهود كانوا يعتبرون من الناخبين الكبار للنواب الانتهازيين الذين مستهم آنذاك فضائح تورط فيها رؤساء بلديات من زبنائهم.

لكن هناك ميدان كان يرفض قبولهم فيه وهو ميدان السياسة، اعتبارا للنفوذ الذي كانت تتمتع بها المجامع الدينية على الجماهير، فأصبحت معاداة السامية تستغل لأغراض انتخابية. وقد وقعت مذابح في حق اليهود سنة 1897 بالتواطئ المعنوي لعدد كبير من السكان. ف درومون (Drumont)، مؤلف فرنسا اليهودية، الذي كان ينسب كل مصائب فرنسا إلى عمل اليهود، تم انتخابه بأغلبية ساحقة في الجزائر سنة 1898 [1].

أصبح رئيس الحزب الناهض لليهود، الحديث التجنس، ماكسيميليانو ريجيس (Regis) رئيسا لبلدية الجزائر عن عمر لا يتجاوز 25 سنة، رفقة نائب له يقتصر برنامجه على شعار:" يجب أن يموتوا كلهم(يعني اليهود)"

أدت المظاهرات التي شهدها شهر مارس 1897 ضد أستاذ يهودي في الجزائر، بتحريض من ماكسيميليانو ريجيس نفسه، إلى نشوب أحداث عنيفة ووقوع موتى .وتسبّبت التحرشات الاستعمارية في أحداث عنيفة موجهة ضد اليهود في قسنطينة سنة 1934 .

كانت صحيفة "ليكلير" (L'eclair) لرابطة العمل الفرنسي، التي أغرقت بها مدن الجزائر مجانا، تكتب:"كل المصائب تأتي من اليهود... فاليهودي هو الذي يجب قتله".

1. شارل أندري جوليان (Charles André Julien).

بعد هزيمة 1940

إن الصحافة السافلة الخدومة لعام 1940- "ليكو الجي"[1]، "لاديبيش كوتديان"[2] (المسماة آنذاك "الجيريان") تحرض على قتل اليهود، جاعلة منهم كبش فداء، عقب الهزيمة الفرنسية.

"الفيشيون[3] يحرضون المسلمين على القيام بأعمال ضد اليهود تتمثل في مظاهرات، و مقاطعتهم ، وارتكاب مذابح في حقهم. مع وعدهم بعدم تعريضهم لأي عقاب. لكن المسلمين كانوا واعين لخلفيات الأمر ورفضوا الأنسياق وقابلوا بازدراء كل العروض .وعلى عكس من ذلك ، فقد أعربوا عن تعاطفهم الكامل مع اليهود"، كما كتبه جمع من إسرائيليي قسنطينة في رسالتهم إلى الجريدة المغربية "الاستقلال" المؤرخة في 17 أوت 1956.

ومن بين الكتب"الخسيسة" المعادية للسامية ، يجب ذكر كتاب موريس لاكيير[4] (Maurice Laquiére): تحت عنوان "محظوظة م[ن] اليهودية" الذي نشر بالتحديد أثناء الفترة (40 ـ 41). فالتفسير الذي لم يفلح المؤلف في تمريره من خلال تدوين مقدمة مبهمة للكتاب، لم يكن سوى مجرد خساسة أخرى في زمن كان اليهود فيه مسحوقين من قبل النازية وأتباعها في الجزائر ولم يكن بوسعهم الرد.

نجد نفس الأسماء في "فيدرالية رؤساء البلديات". في جمعية "الوجود الفرنسي"، وفي تجمعات أخرى، تريد عن طريق ردود الفعل العنيفة قطع طريق الحرية أمام الشعب الجزائري.

---

1. جريدة "L'Echo d'Alger" لصاحبها دي سيريني De Serigny
2. "La Dépêche Quotidienne" لصاحبها شيافينو (Schiaffino) بطل آخر للجزائر الفرنسية والاندماج.
3. المنتمون إلى نظام فيشي ورئيسه بيتان.
4. كان رئيس بلدية سانت أوجين، بولوغين حاليا.

ومع كل هذا، يسعى يهود الجزائر إلى مساعدة هؤلاء الأشخاص أو مساعيهم، بفعالية أو حتى بصمت، لا يمكن اعتباره سوى موقفا داعما لهم.

مستقبلنا المشترك

لقد تفهمنا لمدة طويلة، والتمسنا العذر لأصدقائنا اليهود، الذين خدعتهم المناورات الاستعمارية، بسبب عدم قدرتهم على الفصل في قضية هذا الانقسام، وهذا "التمزق الداخلي" وهذا التردد.

إن الشعب الجزائري يريد اليوم أن يعرف في أي اتجاه يسبح أبناؤه الحقيقيون. فبالنسبة للمسلمين، كان العقاب سريعا ومثاليا في حق الذين خانوا؛ ولم نرد أبدا إعطاء الفرصة لأي اتهام بالعنصرية نحو مواطنينا اليهود.

في تصريح للجريدة التونسية "لاكسيون" (l'action) ليوم 16 أفريل 1956، كان ناطق رسمي للجبهة قد أوضح بأن "جزائريين من أصل يهودي أصبحوا يدركون أكثر فأكثر الأخوة الحقيقية التي تحرك جبهة التحرير الوطني نحوهم، والكثير منهم يطالبون باعتزاز من الآن بجنسيتهم الجزائرية.

وبعد مطالبتنا جميعا بهذه الجنسية، فلنكن كلنا جديرين بالحصول عليها.

مقتطف من "ريزيستانس الجيريان"

(Résistance Algérienne)

(المقاومة الجزائرية) لسان حال جبهة التحرير الوطني،

الطبعة ب - رقم 11 - أول نوفمبر 1956

الجزء الثاني

يهود جزائريون يتخذون موقفا

ملاحظة: باستثناء النص الأخير، كل النصوص التي سيتم ذكرها أسفله موقعة من قبل جماعات مجهولة الهوية. فليفهم القارئ بأن، ولمتطلبات أمنية، توجب علينا عدم ذكر أسماء الموقعين، وذلك نظرا لوضع الجزائر منذ 1954.

اليهود الجزائريون بالمغرب والثورة

دعت جبهة التحرير الوطني، في بيانها التاريخي غُرّة نوفمبر 1954، الشعب الجزائري بأكمله إلى الالتفاف وراءها بصفتها الحركة الوطنية والثورية الوحيدة الجديرة بهذا الاسم -بهدف انتزاع الوطن من مخالب الاستعمار الذي لم تكن دناءته محتاجة إلى أي توضيح. وكان هذا البيان الذي يشكل إجمالا ميثاق ثورتنا، موجها إلى كل الجماعات التي تعمر الجزائر - دون تمييز عرقي ولا عقائدي -.

كان على ثورتنا، التي هي ثورة وطنية حقيقية، أن تعتمد لهجة صريحة، واضحة، ووفية، تخاطب بها جميع الذين ينتمون، عن وعي أو غير وعي، إلى الوطن الجزائري. وهكذا كان بإمكاننا أن نقرأ في ميثاقنا: "إن تأسيس جبهة التحرير الوطني قد أملته ضرورات وبواعث وطنية قوية (وهي أسباب من بين أسباب أخرى) -بما أن تجمع المسلمين والأوروبيين واليهود من أصل جزائري (إذا كانت رغبتهم صادقة في تقاسم الالتزامات والواجبات المفروضة على كل مواطن في المجموعة الجزائرية) هو واقع لا يمكن نكرانه. إن صفوف جبهة التحرير الوطني، بحكم العوامل التي فرضت تأسيسها، مفتوحة لكل الجزائريين والجزائريات، بدون تمييز

وطني ولا ديني، ماعدا تمسكهم وجهودهم الفعلية من أجل انتصار هذا الكفاح التحرري".

إن شكوك البعض فيما يخص نجاح عملنا، وعدم شجاعة البعض الآخر، كانا سببا في عدم تجاوب الجميع مع نداءنا أثناء انطلاق العمليات العسكرية.وبما أن الثورة تشق طريقها بثبات نحو انتصار الحرية، كان على جبهة التحرير الوطني أن تضع حدا للغموض وترفع اللبس، بدعوة اليهود الجزائريين رسميا إلى الإعراب عن اختيارهم.

دعت جبهة التحرير الوطني، في رسالة وجهت إلى الحاخام الأكبر للجزائر ونشرت مؤخرا في "المجاهد"، سكان الجزائر اليهود إلى تحمل مسؤولياتهم من الآن فصاعدا وتحديد موقفهم في الظرف الراهن. لقد بدا لنا بالفعل غموض، أو على الأقل قلة وضوح،في موقف جزء هام من الشعب الجزائري،والذي يحتم عليه التاريخ، واللغة ،والعرق، والبيئة،والظرف الراهن الالتحاق بالصفوف.

إن هذا النداء قد تم سمعاه. إذ قام اليهود الجزائريون المقيمون بالمغرب بتوجيه البرقية التالية إلى الأمم المتحدة:

"في الوقت الذي ستناقش فيه القضية الجزائرية في الجمعية العامة للأمم المتحدة ـ قف ـ يعبر اليهود الجزائريون بالمغرب عن رغبتهم في أن الحكومة الفرنسية تدخل طريق المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، الممثل الوحيد المؤهل للشعب الجزائري على أساس الاعتراف باستقلال الجزائر مع احترام المجموعات المختلفة التي تعيش في الإقليم الجزائري ومراعاة مصالحها المشروعة."

التوقيع: اليهود الجزائريون في المغرب

لقد استجاب اليهود إذن بكل شرف لواقعتينا، ولمفهومنا للديمقراطية والأخوة، ولتعطشنا إلى العدالة والحقّ، ولانشغالنا بالحقيقة التاريخية ففي نفس الوقت الذي نحيّي فيه شجاعتهم، نؤكد لهم مرّة أخرى بأن ثورتنا غير متزمّتة، ولا معادية للأجانب وغير شيوعية -مثلما يزعم البعض- وستخصص لهم المكانة التي تعود إليهم بحكم القانون في جزائر الغد، ذلك، وإن كانت هذه الثورة ثورتنا دون شك أو ريب، فإنها أيضا ثورتهم. ويبقى مع ذلك أنّ تاريخا حديثا قد بيّن بأنّ العائلة الفرنسية التي ينتمون إليها بصفة غير طبيعية منذ 1870، لا تقبلهم بصدر رحب. فالجزائر كانت آنذاك بالنسبة إليهم ملجأ آمن وسكينة ولم يكن تعاطف مواطنيهم المسلمين معهم لا مصطنعا قسريا : لا شك أنّهم اقتنعوا اليوم بذلك ففي الوقت الذي يبدو فيه العالم منقسمًا إلى معسكرين : معسكر المضطهدين ومعسكر المضطهَدين، لا نريد أن نفكر بأنّ يهود الجزائر يقبلون العيش كمشردين في مجتمع ليس لهم، بينما وطنهم الحقيقي يناديهم.

إننا نأمل بأنّ هذه البرقية -التي تمثل منعرجًا حاسمًا في تطور الرأي العام اليهودي- ستحثّ جميع يهود الجزائر على الالتحاق بإخوانهم في الدين الذين كانت لهم الشجاعة لاتخاذ مثل هذا الموقف، وهو الموقف الوحيد والمنطقي والواقعي والطبيعي والإنساني؛ ففي جزائر حرّة وسيّدة، سوف لا يشعر اليهودي بأنه أجنبي ولكن عليه من الآن أن يشارك بالفعل أو بالقول في تحرير وطن نحن بصدد دفع دمنا من أجله، والذي سنعطيه وجهًا آخر، وجه الكرامة والأخوة المستعادة.

مقتطف من "ريزيزستانس الجيريان"

(Résistance Algérienne)

الطبعة ب، رقم 18، 10 جانفي 1957

مجموعة من سكان قسنطينة

وضعية يهود الجزائر على ضوء أحداث 1934 و1956

إن إحدى مناورات الاستعمار الأكثر خبثا في الجزائر كانت وما تزال في التفرقة بين اليهود والمسلمين. لذلك أردنا أن نوضّح هذه النقطة لمن هم غارقون في المأساة الجزائرية، وكذا للاشتراكيين الذين يوجدون في السلطة والذين تؤكّد خطاباتهم موقفًا مضادًا للاستعمار.

إنّ اليهود يعيشون في الجزائر منذ أكثر من ألفي سنة، فهم جزء لا يتجزأ من الشعب الجزائري، وقد تبنوا الحضارة العربية بعد انتشارها وجعلوا من اللغة العربية لغتهم الأمّ على خلاف الأغلبية الكبيرة من يهود أوربا الذين احتفظوا حتّى الفترة الأخيرة بثقافة ولهجة أصلية، وإذا كانت أسر يهودية كثيرة قد قدِمت إلى الجزائر، فارّة من محاكم التفتيش الإسبانية، فإنّ هذا يدعنا نعتقد بأنّ اليهود لم يكونوا أشقياء فيها. إنّ هذا الاندماج لليهود في الماضي الجزائري هو الذي يحاول المستعمرون إسقاطه في عالم النسيان. إذ يمنحونهم امتيازات لا يمنحونها للمسلمين، محدثين بذلك مصدرا دائما للحسد. ومن جهة أخرى يتمتع اليهود من الثقافة الفرنسية، الأمر الذي يتيح لهم تطورًا أكثر سرعة في إطار المؤسسات الفرنسية. وقد تسبب وجود تيار من سوء التفاهم بينهم وبين المسلمين في استغلال هذه الهوّة بتحويل الضغينة التي يحس بها المسلمون نتيجة البؤس ضدّ اليهود.

مجزرة سنة 1934 بقسنطينة ضد اليهود:

في المدينة والأرياف المجاورة، تروّج نداءات ينشرها أشخاص يحرضون على نهب ممتلكات اليهود ويصرحون بأنّ السلطات تسمح بذلك.

وبالفعل، فإنّ هذه السلطات تسببت في تدفّق غير مألوف من اللاجئين على متن قطارات كاملة وشاحنات توجهت نحو قسنطينة.

وظهر هناك حينئذ خطباء يقومون ببث الحماسة في تجمعات كبيرة من الأشخاص. بدأ الضغط يتصاعد و بدأالذعر ينتاب اليهود ولكن السلطات العمومية لم تأخذ أيّة حيطة جدّية وغضّت الطرف على التوزيع المجّاني لجريدة "ليكلير" (l'Eclair)، التابعة لرابطة العمل الفرنسي، حيث يمكن قراءة شعارات مثل : "اليهود مصدر الشر كله... اليهودي هو الذي يجب قتله...".

وفي صبيحة اليوم الموالي، تنتشر إشاعات تتحدث عن اغتيال عرب فتبدأ أعمال النهب والقتل على السّاعة العاشرة. ولم ينج الكثير من اليهود من الموت إلاّ بالإحتماء بعائلات مسلمة أو أوربية صديقة "لم يتم رفع أسلحة الجيش، واكتفى هذا الأخير بالمشاهدة ولم يقم بأي توقيف"؛ زد على ذلك، لم يتم توزيع الذخيرة على الأفراد إلا على الساعة الثالثة زوالا.

وبعد ذلك، تم تسليط قمع وحشي على مسلمي المنطقة، الذين لم يكونوا بالضرورة من المذنبين، واتخاذ إجراءات إكراهية في كامل الجزائر ضد كل حركة عربية. وبهذا تمنح السلطات نفسها دور "المطبق الضروري للقانون " وفي نفس الوقت تعطّل مؤقتًا تطور الحركة الوطنية التي كانت في بدايتها. وبهذا يعتبر الاستعمار هو الأكثر استفادة من المذابح المنظمة ضد اليهود والتي قام المتطرفون بتدبيرها.

1940 : صحافة الاستعمار بكاملها تلعن اليهود وتمدح النازية. قام الفيشيون بمضاعفة تشجيعاتهم للمسلمين حتي يقوموا بأعمال معادية لليهود من مظاهرات، مقاطعة، ومذابح. كما وعدوهم بألا يلحقهم أي عقاب

المسلمين فهموا المكيدة ورفضوا باحتقار كل الاقتراحات وأعربوا اليهود عن تعاطفهم التام. يعلم اليهود هذا جيّدًا ويقرون بفضل وجميل الذين كانوا وراء هذا الصنيع.

وها نحن نصل إلى الأحداث الراهنة. أصدرت جبهة التحرير الوطني منشورًا تتأسف فيه على مأساة 1934، وتحذر الجزائريين من كل المناورات الاستعمارية التي تهدف إلى زرع التفرقة وضد كل انحراف عنصري الحركة. ومع ذلك،، نشبت موجة من العنف الأعمى في أفريل – ماي 1956 تصادم فيها اليهود والمسلمون في مدينة قسنطينة. وخلال المداهمات الدموية الواسعة التي نظمت ضد السكان المسلمين، قام رجال من الشرطة وأعوان إضافيون إسرائيليون بتجاوزات. انطلقت بعد ذلك سلسلة من الاعتداءات في الحيّ اليهودي. فسارع الكثير من المسلمين بالتأكد على أن هذه الاستفزازات من صنع الاستعمار محاولة منه لاستغلال التوتر الذي يتصاعد يوما بعد يوم إلى أن قام شخص مجهول برمي قنبلة يدوية في مقهى إسرائيلي بتاريخ 12 ماي، مما تسبب في جرح بعض الأفراد. تسبب هذا الفعل في اقتحامٍ دامي للحي العربي للمدينة من قبل بعض اليهود قام به مسلحون، ثم أعادوا الكرة في اليوم الموالي .

ابتهج المتطرفون وسعدوا بوجود عملاء بثمن بخس. وبعدما كانوا يتباهون بعدائهم العلني للسامية، هاهم الآن يوجهون التهاني وعبارات الإطراء لليهود. لكن موجة العنف تتواصل، بحيث تمّ رمي قنبلتين، تسببت كل واحدة في جرح ثلاثين شخصًا، يوم السبت في أماكن آهلة بالسكان من الحي الإسرائيلي.

يجب ألا تتجدّد مثل هذه المآسي. ليس للمسلمين ولا اليهود، أبناء الأرض الواحدة، أن يسقطوا في فخّ الاستفزاز وبالمقابل، عليهم أن يكوّنوا جبهة ضد الإستفزازات. يجب ألاّ يخدعهم أولئك الذين كانوا في زمن قريب جدًّا ينظرون دون أدنى ضمير إلى الإبادة الكاملة لليهود كمرحلة ضرورية لتطور البشرية. يجب التذكير بأنهم لم ييأسوا ولم يقوموا إلاّ بالتستر عن حقدهم واحتقارهم. لكن عنصريتهم وجدت في الوقت الراهن متنفسا لها : إنّهم يتخذون الآن إجراءات قمعية إبادية ضدّ العرب. هكذا يفهم الكثير كلمة "إعادة السلم". أمّا نحن، فإنّنا نفضل بدلاً من هذه الوضعية الفظيعة، تسوية حقيقية سلمية مثلما بيّن إمكانية تحقيقها المؤتمر الاشتراكي لليل (Lille) وندوة بريوني (Brioni)، هذا ما نشترك فيه وفي الرغبة الصادقة لفرنسا الليبرالية والشعبية.

إنّ إحدى الطرق المؤدية إلى هذا السلم تكمن في أننا كلّنا، مسلمين ويهود، وبالتعاون مع الأوربيين الليبراليين، نبعد جميع الاستفزازات التي تهدف إلى إثارة بعضنا ضد البعض.

ومن أجل هذا، يجب أن نجعل هذه الاستفزازات غير مجدية وذلك بتدعيم جوّ من الثقة والصداقة بيننا. إذا توصلنا إلى تحقيق ذلك، ستُفتح لنا كل الآفاق الجديدة لحياة خالية من عبء العنصرية الخانقة ولهذه الغاية، نبعث بهذه الرسالة.

نرجو عذركم لأنّه من الضروري علينا التذكير بأحداث قاتمة ارتأينا من الضروري أوّلاً تسليط ما أمكن من الضوء على الكثير من سوء التفاهم الذي يمنع ذوي الإرادة الحسنة من العمل، لكن لم يكن هذا إلاّ عملاً تمهيديا. نتمنى أن يتم الاطلاع على ندائنا، ويُعمّم، وينجح

... القيام بمبادرات عديدة مماثلة لدى من يرفضون أن تنتصر الكراهية في الجزائر.

جماعة من يهود مدينة قسنطينة
رسالة نشرت في الأسبوعية المغربية "الاستقلال"
المؤرخة في 17 أوت 1956
وفي "المجاهد" ، عدد خاص أكتوبر 1956.

تمسكنا بالأمّة الجزائرية

خلال العصور القديمة ، رست سفن عبرية في نقاط مختلفة من الساحل الجزائري. كما لحق بهم يهود آخرون فروا من القمع الروماني. انضم هؤلاء وأولئك إلى سكان البلد بنشر تعاليم دينهم حتّى أن مقاومة القبائل للفاتحين العرب تتذكر ملكة يهودية من الأوراس إسمها الكاهنة. وبعد ذلك تعرّب اليهود كالسكان الآخرين، البعض منهم اعتنقوا الإسلام، والبعض الآخر احتفظوا بدينهم الذي يحترمه الإسلام بسبب القيمة التي يوليها أيام القرآن الكريم. لقد كانوا رعايا أوفياء للملوك العرب أوّلاً ، والأتراك فيما بعد ، وقدّموا وزراء ، وكُتّابًا ،و شعراء ... وقد شهدت مقاومة قسنطينة الضارية للغزاة الفرنسيين مشاركة متميّزة لليهود.

لكن الاستعماريين "يهبوننا" الجنسية الفرنسية ليفصلونا عن الشعب الجزائري، لكن دون إبداء أي رغبة منهم في الاختلاط بنا. يجري التعليم الإجباري باللغة الفرنسية. يعلموننا في المدرسة بأنّ التاريخ الوحيد الذي يخصنا والذي له قيمة هو تاريخ فرنسا. يعوّدوننا هكذا على النظر باحتقار إلى التراث العبري والثقافة العربية الموروثين عن أجدادنا. يُترك ماضينا الجزائري مطمس يغمره الظلام. ورغم كون هذا الوضع غير سوي،

Scanné avec CamScanner

وبالرغم من العقد النفسية التي تنجر عنه، انتهينا إلى القبول بواقعنا لأن ذلك هو الإمكانية الوحيدة المتاحة أمامنا للعصرنة.

غير أنّ الاستعمار يحتاج إلى إثارة بعض سكان البلاد ضد البعض الآخر، وذلك لمواصلة استغلاله واضطهاده. تحت حكم فيشي، كان الإستعمار يقوم بمهاجمتنا محاولاً دون جدوى جرّ المسلمين إلى ارتكاب مذابح في حق اليهود. ولمّا لم يستطع ضمان الحكمه عن طريق التفرقة، فإنّه أضحى يوجه ضرباته إلى الجماهير المسلمة بعد نهاية الحرب. نحن بالطبع مدعوون للقيام بأعمال ضدّ العرب. وفجأة نرى الجرائد تسهب في الكلام عن إسرائيل مستعملة لهجة تطغى عليها الرقة. إنّ الذين ينتمون إلينا وينساقون إلى ذلك هم قلّة قليلة ويضعون أنفسهم على هامش مجموعتنا التي عانت الكثير من العنصرية.

لقد حان الوقت اليوم لكي نعود إلى المجموعة الجزائرية. إنّ التمسك بجنسية فرنسية مصطنعة خطأ في الوقت الذي تتأسس فيه الأمّة الجزائرية العصرية، الفتية والقوية بخطوات كبيرة. ليس لدينا فائدة ولا حظ معنوي في التنكر لأصولنا وماضينا. نحن ننحدر، كالمسلمين بالضبط، من السكان الأوائل للبلاد ومن ساميين قادمين من المشرق؛ وكان المبعدون من إسبانيا الذين أتوا للإختلاط بنا، بعد الفرار من محاكم التفتيش، رفقاء المسلمين في وقت الشقاء.

هل بإمكاننا التنكر لأسمائنا التي هي أسماء عربية؟ أليس هو محتوم علينا أن نتفهّم آباءنا المتمسكين بعادات وتقاليد وموسيقى جزائرية؟ وبينما توجد قبور أسلافنا في الجزائر منذ آلاف السنين، هل سنفضّل أن نصير غرباء في بلد آخر؟ لأنّ الذين نلقاهم عند ذهابنا إلى بلدان أخرى، في فرنسا مثلاً أو إسرائيل، لا يخطئون: فإنّهم يروننا كجزائريين[1].

1. (مذكرة التحرير)– إنّ قضية بن حروش (Benharrouche) التي رأت في سبتمبر الماضي مواجهة الشمال إفريقيين واليهود الآخرين المهاجرين إلى إسرائيل تمثل ترجمة أليمة لهذا الأمر

إنّ الذين يدعوننا إلى الأمّة الجزائرية لا يطلبون منّا رفض الثقافة الفرنسية التي تحصّلنا عليها لأنّها مفيدة وستكون مفيدة للبلاد.

هل المغاربة والتونسيون المستقلّون يرفضون العلاقات الوثيقة والمثمرة مع فرنسا؟ المطلوب منّا هو عدم التنكّر لأصولنا فقط، أيّ جوهر ذاتنا، ذلك لأنّ بناء الجزائر العصرية في حاجة إلينا. ألم يدلّوننا على الطريق الحقيقي للتطور الذي يقوم انطلاقًا من الاتصال المتجدّد بماضينا ؟

لقد التحق يهود بصفوف الجزائريين الكافحين من أجل الاستقلال الوطني ونحن نعلم بأن كراهية العنصرية هو الذي زاد من عزمهم على تحديد موقفهم وذلك بغض النظر عن الأفكار السياسية التي يساندونها.

البعض دفعوا حياتهم والآخرون تحمّلوا بشجاعة الإساءات البوليسية الأكثر قذارة واليوم نجد يقبعون في غياهب السجون والمعتقلات. نحن نعلم أيضًا بأنّ المسلمين واليهود اكتشفوا أخوتهم العرقية في الكفاح المشترك وبأنّهم يشعرون بتمسك عميق ونهائي بوطن جزائري.

بإعلاننا عن تمسكنا بالأمّة الجزائرية، سنزيل الذريعة التي يستخدمها الاستعماريون لإقناع الشعب الفرنسي بأنّ الثورة هنا لم تكن إلاّ من فعل متعصبين ينتمون للقرون الوسطى وذلك من أجل استمرار سيطرتهم. وهكذا سنختصر المجزرة التي تدمي الجزائر والتي يموت فيها كم من بريئ. ومع ذلك، إذا لم تتضح أفكار الكثير منّا بالنسبة لنزعتنا الوطنية، فإنّنا كلّنا نرغب بعمق في عودة السلم في الجزائر. نحن نعلم بأنّ الوسيلة الوحيدة لبلوغ ذلك هي فتح مفاوضات بين الحكومة الفرنسية وبين الذين يكافحون، وخاصة جبهة التحرير الوطني التي تتمتّع بثقة الجماهير.

لذا، نأمل في أنّ الحاخام الأكبر للجزائر، وغرار المفتي الكبير، يعبّر عن
في أن تجرى هذه المفاوضات.

"جماعة من اليهود الجزائريين"

مقالة صدرت في جريدة "الاستقلال"

لـ 2 فيفري 1957

وفي "ريزيستانس الجيريان" (Résistance Algérienne)

"المقاومة الجزائرية"

طبعة ب، رقم 21-22 من 11 إلى 28 فيفري 1957

لجنة مشكلة من يهود جزائريين من أجل التفاوض

"أيّها الجزائريون المنحدرون من أصول يهودية، لقد اطلعنا في الصحف الفرنسية عن النّداء الذي وجهته جبهة التحرير الوطني إلى يهود الجزائر لقد كان لهذا النداء بالغ الأثر على نفوسنا خاصة لما تضمنه من نقاط خاصة

"... يعتبر الشعب الجزائري أنّه من واجبه اليوم مخاطبة الجالية اليهودية مباشرة ليطلب منها تأكيد انتمائها إلى الأمّة الجزائرية بصفة رسمية

"سيبدد تأكيد هذا الاختيار سوء الفهم بجميع أشكاله ويستأصل بذور الحقد الذي زرعه الاستعمار الفرنسي".

"نعرب عن تأييدنا لمحتواه وللآفاق السياسية التي يفتحها لنا ندين بشدة سياسة الغزو الاستعماري المسماة " بإعادة السّلم".

صدر في "ريزيستانس الجيريان"

(Résistance Algérienne)

طبعة –ب– رقم 21-22 المؤرخ في 28 فيفري 1957

أمنيتي لكن لن أجيب

سيدي رئيس الجمهورية الفرنسية،

لقد أوشك التأجيل الذي منحتني إيّاه السلطة العسكرية لإنهاء دراستي على الانقضاء، إذ أنتظر وصول الاستدعاء لتأدية الخدمة العسكرية من حين لآخر. لذا كان من واجبي إحاطتكم علما بأنّني سوف لن أستجيب لأي استدعاء الذي يمكن أن يوجه إليّ وأشرح لكم أسباب هذا الموقف:

لقد ولدت بتاريخ 11 جوان 1931 بتيارت في الجزائر، وعشت فيها أكثر من عشرين سنة، وقد كانت لي الفرصة مبكرًا للتأكد شخصيًا من زيف ادعاء الحكومات الفرنسية بأنّ الجزائر مقاطعة فرنسية.

لذا جئت إلى فرنسا للمرّة الأولى. وقد سمحت لي العلاقات التي ربطتني بديمقراطيين فرنسيين بإدراك الأسباب العميقة للمشاكل التي تعاني منها بلادي.

لقد ترسخت لدي قناعة، قناعة لم يتغيّر فيما بعد، بأنّه يمكن بناء جزائر حرّة وسعيدة، شريطة تحطيم النظام الاستعماري الشنيع المفروض عليها منذ أكثر من مائة وعشرين سنة. فشعرت بأنه من واجبي العمل على الإسراع بمجيء هذا الحدث السعيد. لم يكن وزير الطيران ينتظر ذريعة أكثر من تلك ليقصيني ، بسبب حجة واهية وتافهة نتيجة قلّة تجربتي، من المدرسة الوطنية العليا للطيران التي تمّ قبولي فيها بعد ثلاث سنوات من التحضير لمسابقة صعبة كتلك.

لقد عدت إلى بلادي حيث مارست لمدة عام مهنة معلم مساعد في متوسطة تيارت. واليوم أصبح البعض من أحسن تلاميذي المسلمين جنودًا في جيش التحرير الوطني. وفي السنة الموالية، تابعت دراستي بكلية الجزائر للعلوم : هناك، في دار الطلبة المسلمين، جمعتني علاقات صداقة

ببعض الطلبة وهي العلاقات التي تكتسي أهمية كبيرة في حياة الإنسان ومن بين أصدقائي هناك نالوا شرف الاستشهاد في سبيل وطنهم، ومنهم من لا يزالون يكافحون.

إن هذه هي المرة الأولى التي كنت مختلطًا فيها بقوة بالجماهير العميقة لشعبي على أساس القاعدة الوحيدة التي كان بإمكانها أن تجمع بيننا : أساس مناهضة الاستعمار. وقد حققت خلال سنتين تقدما هائلا على هذا الطريق، حيث ذابت قوقعة سوء التفاهم المتراكم بين المجموعتين الشقيقتين كما يذوب الجليد بفضل العمل المشترك؛ اكتشفت من جديد الصلات العديدة التي لم يستطع أن يخفيها قرن من السياسة الاندماجية العنيفة. اكتشفت بأنّه كان لي وطن، وطن يكن لدي غيره، وهو منّا الوطن الذي لم أتمكّن من رؤيته خلال أكثر من عشرين سنة، وكونوا على يقين سيدي بأن هذا أمر سيُضَمُّ إلى ملف الاتهام ضد الاستعمار الفرنسي الفضيع.

وفي سبتمبر 1954، وتطبيقًا لقانون العفو الشامل (والذي كان يُقصد به أساسًا إعادة الاعتبار للبعض من المتعاونين مع العدوّ) قُبلتُ من جديد في المدرسة الوطنية العليا لصناعة الطائرات، في الظروف التي كانت تتميّز بها الجزائر آنذاك وكان من واجبي العودة إلى فرنسا لمزاولة الدراسة حتّى أُعدّ لوطني أحد الإطارات التقنية الذين ستحتاج إليهم في المستقبل القريب، وقد استقبلت أخبار أوّل نوفمبر 1954 ككل الجزائريين بشعور لا يوصف من الابتهاجِ والعزّة : كان يبدو لي أنّني كنت أنتظر هذا اليوم منذ هزيمة عبد القادر، وفعلاً ما كان يشوب ذلك الشعور إلاّ تخوف واحد، وهو التخوف من كون هؤلاء الرجال الشجعان سيُقَتَّلون إلى آخرهم (كما سبق وأن تمّ ذلك عدّة مرات) قبل أن يتمكنوا من جمع الشعب الجزائري بأكمله وراءهم. لم أخف أبدًا هذه المشاعر

أعتبر أن التعبير عليها سيساهم في تقريب الساعة التي يوضع حد لهذه الذبحة "التافهة والتي لسيت لها مخرج بالنسبة لفرنسا".

وهذا ما كلفني بدون شك الإجراءات الأخيرة لمصالح الأمن الجوي : عقد عملي مع الشركة الوطنية لدراسة وصناعة محركات الطائرات (S.N.E.C.M.A) والشطب من قائمة الترقية إلى رتبة ملازم احتياطي شهادة نهاية دروس التكوين العسكري الإجباري الذي تحصلت على علامات كافية.

وإنا كنت قد قدمت لكم بالتفصيل، سيدي الرئيس، رئيس الجمهورية، كل الأسباب الشخصية لتصرفاتي، فلأنه يوجد في فرنسا أُناس يرفضون أن يكون للجزائريين من غير المسلمين أيّ شعور وطني؛ إنّهم يجدون ومنهم بالخونة أكثر ملاءمة بينما يتضح من العرض الذي قدّمته لكم بأن الخيانة الحقيقية هي بالنسبة لي التصرف بالطريقة المعاكسة لمبادئي. ومن جهة أخرى ،و بما أنّني جزائري يحمل ثقافة فرنسية، فإن لديّ الحق أن ينتابني قلق من التدهور المتزايد للعلاقات الفرنسية المغاربية. إنّي أرغب بشغف في إقامة تعاون ودّي ومثمر في جميع الميادين بين فرنسا والجزائر ولكن لن نقبل، لا أنا ولا أي وطني جزائري، من الآن فصاعدًا، أن تكون هذه الشراكة شراكة الفارس والحصان. لذا، يجب الاعتراف، وقبل فوات الأوان، باستقلال الجزائر والتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وذلك خدمة لمصلحة الشعب الفرنسي وكذا الشعب الجزائري وحتّى لمصلحة الفرنسيين الذين يعيشون من عملهم في الجزائر.

جوزيف سيكسو (Joseph Sixon)

مهندس الطيران

رسالة وردت يوم 2 ديسمبر 1957

"لاكسيون" (L'Action) أسبوعية تونسية

نداء من اتحادية فرنسا لجبهة التحرير الوطني

أيها الجزائريون المنتمون للديانة اليهودية،

إنّ السياسة الاستعمارية، العنصرية دوما، والمعادية للسامية غريزيا، تجد نفسها مرغمة اليوم على "تبرير" الحرب التي تشنها على الشعب الجزائري، وهي حرب يتعذر عليها تبريرها أمام العالم. وتجرؤ اليوم على الادعاء بأنها تدافع عن حقوقكم في الوقت الذي رفضت فيه حقوقكم الأكثر قداسة. لقد تناست اضطهادها لكم في كثير من الأحيان، متجاهلة كون الآلاف من اليهود (مثلاً أولئك الذين يقبعون في "المحتشدات") الذين يعانون من الاستغلال والإهانات. إنها تزعم ربط مصيركم بمصير الأقلية الأوربية التي لا يمكن أن تتصور علاقاتها مع الجزائريين إلاّ كعلاقات أسياد وعبيد. وهكذا فإنها تتمنى إشراككم في قضية ليست قضيتكم وفي الحفاظ على امتيازات لا تمتّ بأية صلة إلى الحقوق الشرعية التي تطالب بها ثورتنا لكلّ الجزائريين دون تمييز.

لقد التحق الكثير منكم بكفاح الشعب الجزائري: الفارّون من الجيش الاستعماري، التجار الذين أضربوا عن العمل، الأطباء الذين يعالجون المكافحين، المحامون الذين يدافعون عن الوطنيين ...

والذين من بينكم من سخّروا أنفسهم لخدمة النظام الاستعماري وجيشه، فإنّهم أقصوا أنفسهم نهائيًا من المجموعة الوطنية : تضعهم إساءاتهم وجرائمهم بوضوح في صف الخونة. إنّ خطابنا غير موجه إليهم، ولا إلى أولئك الذين ظنوا أنهم أحسنوا صنيعا بضمّ صوتهم إلى جوق المتواطئين المشاركين في العملية الكبيرة للتفرقة وتغليط الشعب الجزائري. وهذا ما جرى مثلا منذ بضعة أشهر عند إنشاء منصب "الحاخام الأكبر لفرنسا والجزائر". إن المقصود هنا هو إجراء إصلاح مستمد من السياسة الاندماجية لم يكن

...دوريًا على الصعيد الديني والذي يُظهر اختلافًا ذا دلالة بالمقارنة بالموقف الشجاع والواقعي لرئيس أساقفة الجزائر.

ولا يتوجه خطابنا كذلك إلى جميع الذين يظنون أنهم مؤهلون للحديث باسم الجالية اليهودية الجزائرية ولو لم يقم أحد بتوكيلهم بذلك. وهذا هو حال المدعو أليكسندر رايتير مثلا، وهو أمين المنظمة الصهيونية لفرنسا الذي تشهد هترفته[1] على خلط فكري كبير وجهل خارق للتاريخ إلى درجة أننا لا نعرف كيف نباشر الردّ عليه. ؛ ومن جهة أخرى قد أخذت مهاتراته حقها بفضل التصحيحات والاحتجاجات الصادرة في الأيّام التالية عن منظمات يهودية أخرى، وذلك مع توضيح الأهمية التي يجب أن تولى لهذا الإعلان الديغولي الصادر عن شرذمة تريد إثبات ذاتها[2].

إننا نتوجّه إلى كل أولئك الذين لم يتنكروا لأصولهم لكنهم لم يتغلبوا بعد على الاضطرابات التي تعرفها ضمائرهم. إننا نتوجّه إلى جميع مواطنينا المنتسبين للديانة اليهودية، وهم كثر، الذين يعتبرون أنفسهم جزائريين ولكن يبقون دائمًا على هامش كفاح شعبهم. إننا نقول لهم إنكم جزء لا يتجزأ من الشعب الجزائري. ليس عليكم الاختيار بين فرنسا والجزائر ولكن عليكم أن تصيروا مواطنين فعليين لبلدكم الحقيقي. إمّا أن تريدوا أن تمارسوا حقوقًا لا يناقشها أحد أبدًا في هذا البلد كما يفعل جميع أبنائه، وإمّا أن تقبلوا بالعيش تحت حكم الاحتقار وتكتفون بمواطنة ممنوحة من قبل مضطهديكم في سياق هو عبارة عن النكران ذاته لأبسط حقوق الإنسان.

1. لوموند (Le Monde) "آراء حرّة" في 9 أكتوبر 1959.
2. لوموند (Le Monde) تصريح لنادي بيرنارلازا، 11-12 أكتوبر 1959.

تلكم هي عناصر الاختيار.

إنّ الاختيار الاقتصادي المزعوم والرهان على مستقبل زاهر مزعوم، لا يشكلان موضوع الخلاف: إنّ الهدف الأسمى الذي سقطت من أجله أرواح العديد من الوطنيين الجزائريين لا يقاس بهذه التسهيلات المادية أو تلك التي تحصل لنا من جرّاء تغيير للنظام الاستعماري. إننا ندعوكم إلى الإعلان عن إيمان حقيقي، خارج كل الحسابات: إيمان بشعبكم وإيمان ببلدكم وإيمان بأنفسكم.

أيّها الجزائريون المنتسبون للديانة اليهودية،

لقد مات الآلاف من مواطنيكم، وأكثر من مليون يعانون في السجون والمعتقلات الاستعمارية من أجل أن تسترجع الجزائر حريتها. ومن أجل أن يسترجع كل الجزائريين دون تمييز كرامتهم.

في الوقت الذي يدخل فيه كفاحنا مرحلة حاسمة، فإننا ننتظر منكم أن تؤكدوا كجزائريين تبنيكم للمثل العليا للاستقلال. وبهدف رفع أي التباس بإمكانه أن يعرّض علاقاتنا المستقبلية للخطر، ننتظر منكم أن تساهموا بقسط أكبر، وبنشاطٍ أكثر، في كفاح شعبكم حتّى تحيا غدا، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية التي يتساوى في حضنها الجميع.

جبهة التحرير الوطني،

اتحادية فرنسا

باريس، 25 نوفمبر 1959